

صعود معظم الأسواق في ظل تعثر مفاوضات إنهاء الحرب

مكاسب خليجية رغم الضبابية

1 بورصة الكويت تقود المكاسب الخليجية مدعومة بنشاط الأسهم التشغيلية والسيولة المتنامية

2 ارتفاع أسعار النفط يساهم في دعم معنويات المستثمرين واستمرار التدفقات المالية

أسواق الخليج: صعود ومكاسب وسط التحديات

(المرونة الاقتصادية والسيولة هما المحركان الأساسيان لنمو الأسواق الخليجية حالياً.)



كتب خالد فهاد

استهلت بورصة الكويت تعاملات الأسبوع على أداء إيجابي لافت، لتقود موجة صعود جماعي في أسواق المال الخليجية، رغم استمرار الضبابية السياسية المرتبطة بتعثر مفاوضات إنهاء الحرب في إيران. وعكست مكاسب السوق الكويتي حالة من الثقة المتزايدة لدى المستثمرين، مدعومة بعوامل داخلية تتعلق بتحسين مستويات السيولة، واستقرار البيئة الاقتصادية، إلى جانب استمرار الزخم التشغيلي للشركات المدرجة. وسجلت المؤشرات الرئيسية في الكويت ارتفاعاً ملحوظاً، مدفوعة بأداء قوي لعدد من الأسهم القيادية والتشغيلية، ما عزز من شهية المستثمرين، خاصة في ظل توقعات باستمرار تحسن النتائج المالية خلال الفترات المقبلة.

ويأتي هذا الأداء في وقت تترقب فيه الأسواق الإقليمية تطورات المشهد الجيوسياسي، الذي لا يزال يلقي بظلاله على قرارات الاستثمار، دون أن يمنع تسجيل مكاسب متباينة. وعلى مستوى المنطقة، أغلقت معظم أسواق الأسهم الخليجية على ارتفاعات طييفة، في إشارة إلى قدرة هذه الأسواق على امتصاص الصدمات الخارجية والتكيف مع المتغيرات. ففي السعودية، سجل المؤشر العام صعوداً بدعم من أسهم مصرفية وصناعية بارزة، ما ساهم في تعويض الضغوط الناتجة عن تراجع بعض الأسهم القيادية في قطاع الطاقة.

كما شهدت السوق القطرية أداءً إيجابياً مدعوماً بقطاع الصناعات، في حين حققت بورصة البحرين مكاسب محدودة، تعكس استقراراً نسبياً في التداولات. وعلى الجانب الآخر، خالفت سوق مسقط الاتجاه العام، مسجلة تراجعاً طفيفاً، في ظل عمليات جني أرباح طبيعية بعد مكاسب سابقة. وتأتي هذه التحركات في وقت تتزايد فيه حالة

الترقب العالمي، بعد توقف الجهود الدبلوماسية الرامية إلى إنهاء الحرب، والتي كان لها تأثير مباشر على أسواق الطاقة والتضخم العالمي. ومع ذلك، أظهرت أسواق الخليج مرونة واضحة، مستفيدة من ارتفاع أسعار النفط نسبياً، وتحسن المؤشرات الاقتصادية في عدد من دول المنطقة، وهو ما دعم استمرار التدفقات الاستثمارية، خاصة من قبل المؤسسات. ويرى محللون أن استمرار الأداء الإيجابي في الأسواق الخليجية، وعلى رأسها الكويت، يعكس قوة الأساسيات الاقتصادية، إلى جانب ثقة المستثمرين في قدرة هذه الأسواق على تجاوز التحديات الخارجية، مشيرين إلى أن المرحلة المقبلة قد تشهد مزيداً من التحسن، حال استقرار الأوضاع الجيوسياسية.

3 السوق السعودي يحقق مكاسب طفيفة بدعم قوي من الأسهم المصرفية والصناعية القيادية

4 تراجع طفيف في سوق مسقط نتيجة عمليات جني أرباح بعد موجة صعود سابقة

5 المستثمرين تتعزز بفضل قوة الأساسيات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي

الشايح: اتفاقية لإنشاء مصنع للصلب في عُمان بقيمة 107 ملايين دولار

برز الحضور الكويتي في حزمة الاتفاقيات الاستثمارية الجديدة التي أبرمتها سلطنة عُمان في مناطقها الاقتصادية والحررة والصناعية، بقيمة إجمالية تجاوزت 520 مليون دولار، عبر مشروع صناعي تقوده «مجموعة الشايح»، في خطوة تعكس تنامي دور الاستثمارات الكويتية في القطاعات الإنتاجية الإقليمية. وأعلنت الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة في عُمان توقيع عدد من الاتفاقيات ومذكرات التعاون لتطوير مشاريع حيوية، شملت صناعات استراتيجية مثل بطاريات السيارات الكهربائية، والصلب، والإسمنت، والأنابيب، إضافة إلى مشاريع في مجالات الصناعات التحويلية والخدمات اللوجستية، بما يعزز توجه السلطنة نحو تنويع القاعدة الاقتصادية وجذب الاستثمارات النوعية. وفي هذا السياق، جاء المشروع الكويتي كأحد أبرز مكونات هذه الحزمة، حيث وقعت اتفاقية استثمار مشتركة لإنشاء مصنع لصلب في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدم، باستثمارات تصل إلى 41 مليون ريال عماني (نحو 107 ملايين دولار)، وبطاقة إنتاجية تبلغ 306 آلاف طن متري سنوياً في مرحلته الأولى. وقال الرئيس التنفيذي لمجموعة الشايح عبد اللطيف الشايح إن اختيار منطقة الدم جاء استناداً إلى موقعها الاستراتيجي كمرکز صناعي متعدد القطاعات، مدعوم بميناء حيوي يطل على بحر العرب والمحيط الهندي.

عودة تدريجية للحركة الجوية بعد توقف استثنائي

مطار الكويت يعود للتخليق

1 استئناف التشغيل بعد نحو شهرين من الإغلاق

2 رحلات مباشرة من T5 وT4 تعيد الربط الدولي وتوقعات بزيادة الرحلات خلال أسابيع

استأنف مطار الكويت الدولي عملياته التشغيلية، معلناً عودة الحركة الجوية تدريجياً بعد توقف استمر لنحو 57 يوماً، في خطوة تعكس بدء تعافي قطاع الطيران واستعادة الربط المباشر مع عدد من الوجهات الإقليمية والدولية. وشهدت الساعات الأولى لانطلاق التشغيل عودة الرحلات المباشرة عبر مبنى الركاب T5 وT4، حيث دشنت شركة طيران الجزيرة أولى رحلاتها إلى بيروت والقاهرة وإسطنبول ومومباي، ناقلة أكثر من 2000 مسافر خلال فترة زمنية قصيرة، وسط التزام كامل بالإجراءات التنظيمية والتعليمات الصادرة عن الإدارة العامة للطيران المدني. وفي السياق ذاته، أعلنت الخطوط الجوية الكويتية استئناف تشغيل رحلاتها من مبنى الركاب T4، بإطلاق أولى الوجهات إلى القاهرة، تلتها عمان ودلهي ومومباي ومانيلا، مع تأكيد انسيابية الإجراءات داخل المطار بفضل التنسيق المشترك مع الجهات المعنية. ويأتي هذا الاستئناف ضمن خطة تشغيل مرحلية تعتمد على التدرج في زيادة عدد الرحلات والوجهات، حيث كشفت «الجزيرة» عن جدول 48 رحلة حتى 2 مايو تشمل عدداً من العواصم الإقليمية، فيما تخطط «الكويتية» لتشغيل 35 وجهة خلال الفترة المقبلة، على أن تبدأ بـ13 وجهة كمرحلة أولى. كما تم اعتماد ترتيبات تشغيلية مؤقتة لتسهيل حركة المسافرين، تضمنت استخدام نقاط تجمع خارجية وخدمات نقل بالحافلات إلى الطائرات،

أخبار عالمية

السياحة السعودية تحقق فائضاً تاريخياً



سجل قطاع السفر في السعودية فائضاً مالياً قدره 50 مليار ريال خلال عام 2025، في انعكاس مباشر لقوة أداء القطاع السياحي وتوسع نموه. وبلغ إجمالي الإنفاق السياحي نحو 304 مليارات ريال، وهو أعلى مستوى يسجله القطاع تاريخياً. كما نجحت المملكة في جذب 123 مليون سائح بنهاية العام، بينهم 30 مليون سائح دولي، ما وضعها ضمن أكبر دولة عالمياً في استقبال السياح. وتجاوزت السعودية مستهدفاتها لعام 2030 مبكراً، مدعومة بتوسع المشاريع السياحية وتطوير البنية التحتية، خاصة المطارات. وأكد وزير السياحة أحمد الخطيب أن بداية 2026 جاءت قوية، مع استمرار زخم السياحة الداخلية رغم التحديات الاقتصادية العالمية.

الإمارات تطلق صندوقاً صناعياً بمليار درهم



أعلنت الإمارات اعتماد حزمة مبادرات جديدة لدعم القطاع الصناعي، تتضمن إنشاء صندوق وطني بقيمة مليار درهم لتعزيز المرونة الصناعية. ويهدف الصندوق إلى دعم توطيد الصناعات الحيوية وتقوية سلاسل الإمداد، بما يعزز الاستقرار الصناعي في الدولة. وأوضح رئيس الوزراء الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم أن هذه الخطوة تأتي ضمن توجه استراتيجي لتسريع تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي في العمليات الإنتاجية والتشغيلية والتخطيطية.

الأجهزة الذكية تتحول إلى أداة لاختراق البنية التحتية



حذرت أجهزة استخبارات غربية من تصاعد استخدام قرصنة مرتبطين بالصين لشبكات من الأجهزة الذكية المخترقة في تنفيذ هجمات سببرانية متقدمة. وتشمل هذه الأجهزة الراوترات المنزلية والتلاجات الذكية، التي يتم توظيفها لاختراق بني تحتية حساسة ومؤسسات حيوية في الغرب. وأشارت تقارير إلى أن هذا الأسلوب يمثل تحولاً نوعياً في التكتيكات السببرانية، حيث أصبحت الهجمات أكثر تعقيداً وصعوبة في الرصد. كما تمكنت هذه العمليات من استهداف قطاعات حيوية مثل الطاقة والاتصالات وسرقة بيانات حساسة.



الطاقة تقود أوروبا إلى مأزق اقتصادي مع تصاعد الحرب

تواجه أوروبا اختباراً اقتصادياً معقداً في ظل تداعيات الحرب على إيران، حيث أعادت صدمة الطاقة تشكيل المشهد الاقتصادي للفترة، كاشفة عن هشاشة هيكلها المعتمد بشكل كبير على واردات الطاقة. ومع تصاعد التوترات في الشرق الأوسط، ارتفعت أسعار النفط والغاز، ما انعكس سريعاً على مؤشرات الاقتصاد الكلي، خصوصاً التضخم والنمو، وأظهرت البيانات أن معدل التضخم في منطقة اليورو ارتفع إلى 2.6% خلال مارس، مقارنة بـ1.9% في فبراير، مدفوعاً بشكل رئيسي بزيادة تكاليف الطاقة، في حين خفضت توقعات النمو لعام 2026 إلى 1.1%، ما يعكس تباطؤاً ملحوظاً في النشاط الاقتصادي. هذا التدهور يعكس تأثيراً مباشراً لأسعار الطاقة على القدرة الشرائية للمستهلكين وتكاليف الإنتاج للشركات. تعتمد أوروبا على استيراد نحو 80% من احتياجاتها من الطاقة، ما يجعلها أكثر عرضة لتقلبات الأسواق العالمية، خاصة مع المخاطر

أخبار الشركات

تابعة لـ«الفنادق الكويتية» تُجدد عقد إدارة فندق صلالة ريزيدنس 10 أعوام

جددت شركة سفير الدولية لإدارة الفنادق والمنتجعات التابعة لشركة الفنادق الكويتية عقد إدارة وتشغيل فندق صلالة ريزيدنس - عمان.

تم التجديد لمدة 10 أعوام تنتهي في 31 ديسمبر 2025؛ وذلك بحسب بيان لشركة الفنادق الكويتية لبورصة الكويت. وذكرت الشركة أن الإيرادات المتوقعة تعتمد على الأداء التشغيلي للفندق، مبيّنة أن الأثر المالي سيظهر خلال الربع الثاني من عام 2026.

يُشار إلى أن «الفنادق الكويتية» قد حققت في عام 2025 ربحاً بقيمة مليون دينار، مقارنةً بـ983.7 ألف دينار ربح العام السابق له، بزيادة سنوية 1.89 %.

«امتيازات» توافق على الاستحواذ على «كرك ستيشن» بـ3.5 مليون دينار

كما أكد مجلس الإدارة تفويض الرئيس التنفيذي بإنهاء الإجراءات اللازمة للحصول على تسهيلات ائتمانية من أحد البنوك المحلية، بهدف تمويل صفقة الاستحواذ.

وأفادت الشركة بأنها ستقوم بالإفصاح عن أي مستجدات جوهرية متعلقة بالصفقة، وذلك وفقاً للمتطلبات التنظيمية المعمول بها.

يُشار إلى أن «امتيازات» قد حققت أرباحاً في عام 2025 بنحو 2.84 مليون دينار، مقابل خسائر بقيمة 250.88 ألف دينار لعام 2024.

وافق مجلس إدارة شركة الامتيازات الخليجية القابضة على نتائج المفاوضات التي توصلت إليها الإدارة التنفيذية مع الطرف البائع بشأن الاستحواذ على شركة تعمل في مجال المطاعم، بقيمة 3.5 مليون دينار.

وأوضحت الشركة وفق بيان لبورصة الكويت، أن الصفقة تتعلق بالاستحواذ على كامل حصص شركة مطعم كرك ستيشن، والتي تنشط في قطاع المطاعم.

ووافق مجلس الإدارة على تفويض نائب رئيس

مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي بالتوقيع على العقد الابتدائي مع الطرف البائع، والذي سيتم الإعلان عنه لاحقاً عند التوقيع، إلى جانب اتخاذ جميع الإجراءات التنفيذية والقانونية اللازمة لإتمام صفقة الاستحواذ، بما في ذلك توقيع العقد النهائي، وذلك بعد الحصول على موافقة جهاز حماية المنافسة.

وذكرت الشركة أن تنفيذ صفقة الشراء سيتم من خلال شركة أغذية للتجارة العامة والمقاولات، التابعة لشركة الامتيازات الخليجية القابضة.

ترسية مناقصة على تحالف يضم «سفن» بـ114.3 مليون دينار

وذلك لمدة 96 شهراً؛ بحسب بيان لبورصة الكويت اليوم الأحد.

وكانت الشركة قد أعلنت في أغسطس 2025 حوزها ضمن التحالف على أقل الأسعار في المناقصة المذكورة. يُشار إلى أن «سفن» قد أعلنت في وقت سابق تسلمها كتاب ترسية مناقصة من شركة نفط الكويت بقيمة 2.34 مليون دينار.

وحسب آخر بيانات معلنة، فقد حققت «سفن» أرباحاً خلال عام 2025 بقيمة 9.82 مليون دينار، بنمو 8.22 % عن مستوى أرباح العام الذي يسبقه البالغ 9.07 مليون دينار.

أعلنت شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن صدور قرار مجلس إدارة الجهاز المركزي للمناقصات العامة بالموافقة على ترسية مناقصة على تحالف يضم الشركة مع «فا تيك وياج إل تي دي Va tech wabag ltd» لمشروع تابع لوزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة بقيمة 114.28 مليون دينار.

وذكرت «سفن» أن المشروع يختص بتزويد وتركيب وتشغيل وصيانة محطة الدوحة لتحلية مياه البحر بالتناضح العكسي مع معدات زيادة قلوية المياه المنتجة - المرحلة الثانية؛

«المركز المالي» تُعقب على صدور حكم تميز لصالح «صكوك» و«بيت الإعمار»

المحفظة الوطنية العقارية مبلغ 1.75 مليون دينار.

كما تمثل في براءة نمة شركة بيت الإعمار الخليجي العقارية من التعويض المؤقت المطالب به من قبل شركة المركز المالي الكويتي بصفتها مدير المحفظة الوطنية العقارية، ومحو تسجيل العقار محل العقد باسم الهيئة العامة للاستثمار وبإعادة تسجيله باسم شركة بيت الإعمار الخليجي.

ووفق آخر بيانات معلنة، حققت «المركز المالي» ربحاً بلغت قيمته 10.82 مليون دينار في عام 2025، فيما سجلت «صكوك» ربحاً 7.76 مليون دينار خلال العام ذاته.

وذكرت أن الحكم الصادر من محكمة التمييز بعد قبول الطعون الثلاثة، سيكون له أثر بأحقية الأطراف المتنازعة في تعجيل عدد من الدعاوى القضائية من الوكف التعلبي المقضي به انتظاراً لصدور قرار محكمة التمييز.

وكانت «صكوك» قد أعلنت الأسبوع الماضي صدور قرار محكمة التمييز بعدم قبول الطعن بغرفة المشورة، مبيّنة أن الأثر المالي يتمثل في براءة نمة شركة صكوك القابضة من الكفالة التضامنية محل عقد تأجير عقار مع وعد بالتملك المؤرخ في 2 فبراير 2015، وبراءة نمة «بيت الإعمار» من مطالبة «المركز المالي» بصفتها مدير

أصدرت شركة المركز المالي الكويتي، تعقيباً على حكم صادر من محكمة التمييز في غرفة المشورة لصالح شركة صكوك القابضة، وشركة بيت الإعمار الخليجي ضد «المركز» بصفتها مدير المحفظة الوطنية العقارية المملوكة للهيئة العامة للاستثمار. وأوضحت «المركز» في بيانها لبورصة الكويت، أن تمثيلها في الدعوى القضائية محل الأخبار المتداولة جاء بوصفها مدير للمحفظة الوطنية العقارية المملوكة لـ«الهيئة العامة للاستثمار»؛ وبالتالي لا يوجد أي أثر مالي أو مادي على الشركة بسبب ما صدر أو يصدر من أحكام في شأن النزاعات القائمة.

صدور حكم تمييز في دعوى «أجيليتي» و«العامّة للصناعة»

الهيئة العامة للصناعة وشركة أجيليتي اعتباراً من 8 أبريل 2020 عن المرحلة الخامسة بمنطقة جنوب أمغرة، البالغة مساحتها 427.1 ألف متر مربع، مع إلزام الشركة بالإخلاء والتسليم.

كما ألزمت المحكمة الشركة بأداء مبلغ 44.24 ألف دينار مقابل الانتفاع عن الفترة من تاريخ انتهاء العقد حتى صدور الحكم، ورفضت دعوى أخرى مقامة من شركة أجيليتي، مع إلزامها بالمصروفات و10 دنائير مقابل أتعاب المحاماة.

قدره 2.65 مليون دينار، إضافة إلى ما يستجد من التعويض حتى تمام تسليم القسيمة محل النزاع تسليماً فعلياً.

وذكرت الشركة أنها قامت بسداد كامل قيمة حكم الاستئناف الصادر لصالح الهيئة العامة للصناعة، حيث تم سداد مبلغ 9.14 مليون دينار؛ وبذلك تكون قد نفذت الحكم بالكامل.

وبشأن حكم أول درجة، كانت المحكمة الكلية قد قضت في الدعوى رقم 3538 لسنة 2020 تجاري مدني كلي حكومة، بإثبات انتهاء العلاقة التعاقدية بين

العامّة للصناعة مبلغ 80 ديناراً عن كل يوم تأخير، اعتباراً من 8 أبريل 2020 وحتى تمام التسليم، مقابل الانتفاع، مع تأييد الحكم فيما عدا ذلك، وإلزام الشركة بالمصروفات المناسبة و20 ديناراً مقابل أتعاب المحاماة.

وكانت محكمة الاستئناف قد قضت بقبول الاستئنافات الثلاثة شكلاً، وفي موضوع الاستئناف الأصلي بتعديل الحكم المستأنف فيما قضى به من تعويض، وإلزام الشركة المستأنف ضدها بأن تؤدي للهيئة العامة للصناعة مبلغاً

المصروفات و20 ديناراً مقابل أتعاب المحاماة.

كما قضت المحكمة، ثالثاً، برفض الطعن رقمي 13 و187 لسنة 2022 تجاري، وألزمت كل طاعن مصروفات طعنه و20 ديناراً مقابل أتعاب المحاماة.

وقضت المحكمة في موضوع الاستئناف رقمي 1910 و1920 لسنة 2021 تجاري، وفي حدود ما تم تمييزه، بتعديل الحكم المستأنف فيما يخص طلب مقابل الانتفاع؛ ليصبح بإلزام شركة أجيليتي بأن تؤدي إلى الهيئة

أعلنت شركة أجيليتي للمخازن العمومية صدور حكم تمييز في الدعوى المتعلقة بالعلاقة التعاقدية بينها وبين الهيئة العامة للصناعة، بشأن المرحلة الخامسة الكائنة بمنطقة جنوب أمغرة.

وقضت محكمة التمييز؛ وفق بيان الشركة لبورصة الكويت، بقبول الطعون الثلاثة شكلاً، وثانياً في موضوع الطعن رقم 374 لسنة 2022 تجاري بتمييز الحكم المطعون فيه تمييزاً جزئياً؛ وذلك فيما قضى به حول تقدير قيمة الغصب، مع إلزام المطعون ضدها الأولى

صافي ربح «الكويت الدولي» يرتفع 9.87 % في الربع الأول

بالمصروفات التشغيلية. ووفق القوائم المالية، فقد ارتفعت موجودات البنك الإجمالية بنهاية 31 مارس الماضي 17.58 % سنوياً عند 4.57 مليار دينار، وزاد إجمالي إيرادات التشغيل 13.25 % إلى 24.48 مليون دينار.

من العام الحالي، مقابل 7.30 مليون دينار صافي ربح الربع الأول من عام 2025.

وعزا البنك ارتفاع صافي الربح إلى زيادة إيرادات التشغيل، وانخفاض المخصصات المحملة، والذي قابلته جزئياً ارتفاع

ارتفع صافي ربح بنك الكويت الدولي في الربع الأول من عام 2026 بنسبة 9.87 % على أساس سنوي؛ وذلك بحسب بيان لبورصة الكويت.

سجل «الدولي» ربحاً بـ8.02 مليون دينار في الثلاثة أشهر الأولى

«أريد» تُسجل ربحاً بأكثر من 22 مليون دينار خلال الربع الأول

مليون دينار، بزيادة سنوية 11 %، ونما إجمالي موجودات الشركة 12 % إلى 1.51 مليار دينار.

يُذكر أن «أريد» قد حققت ربحاً في عام 2025 بقيمة 77.17 مليون دينار، بزيادة 56 % عن قيمتها في عام 2024 البالغة 49.41 مليون دينار.

دينار في الربع الأول من عام 2025؛ وذلك بحسب بيان لبورصة الكويت.

وعزت الشركة ارتفاع الأرباح إلى جهود الإدارة في تحسين الإيرادات التشغيلية، والتركيز على كفاءة الإنتاج، علماً بأن إجمالي الإيرادات التشغيلية قد بلغ في الربع الأول من العام الحالي 196.84

كشفت القوائم المالية ارتفاع صافي ربح شركة الوطنية للاتصالات المتفلة «أريد» خلال الربع الأول من عام 2026 بنحو 21 % سنوياً؛ بدعم نمو الإيرادات التشغيلية، سجلت «أريد» ربحاً بـ22.03 مليون دينار في الثلاثة أشهر الأولى من العام الحالي، مقابل 18.26 مليون

عمومية «متكاملة» تصادق على توزيع أرباح نقدية وأسهم مجانية

اللازمة لذلك، وإخلاء طرف أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية والإدارية عن السنة المالية 2025.

وصادقت العمومية على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي، وتقرير مراقبي الحسابات الخارجي، والبيانات المالية عن السنة المالية 2025.

وحققت «متكاملة» أرباحاً في عام 2025 بقيمة 5.53 مليون دينار، بانخفاض 19.6 % قياساً بمستوى أرباحها في العام الذي يسبقه البالغ 6.88 مليون دينار.

صادقت الجمعية العامة العادية لشركة متكاملة القابضة على توزيع أرباح نقدية عن السنة المالية 2025 بواقع 15 % أي بواقع 15 فلس للسهم الواحد بمقدار 3.80 مليون دينار كويتي.

ووفق بيان الشركة لبورصة الكويت، تمت الموافقة على توزيع أسهم منحة مجانية بنسبة 5 % عن طريق زيادة رأس المال السنة المالية 2025 وذلك بعد أخذ الموافقات اللازمة لذلك من خلال الجمعية العامة غير العادية.

ووافقت العمومية على شراء أو بيع في حدود 10 % من أسهم الشركة وتفويض مجلس الإدارة بالقيام بالشراء والبيع واتخاذ الإجراءات والقرارات

«شمال الزور» تُعلن تغييرين بمجلس إدارتها

أعلنت شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه إجراء تغييرين في تشكيل مجلس الإدارة؛ وذلك اعتباراً من نهاية يوم 23 أبريل 2026.

وأوضحت الشركة؛ وفق بيان لبورصة الكويت، أنه تم استبدال سمير سرحان بعبدةعزيز إبراهيم عبدالعزيز الهديب كتمثل عن شركة إيه زد إن دتش هولدر رقم (1) في مجلس الإدارة.

كما تم استبدال ستيفان فيرلي بجون هاريسون كلارك كتمثل عن شركة إيه زد إن دتش هولدر رقم (2) في مجلس الإدارة.

وحققت «شمال الزور» أرباحاً خلال عام 2025 بقيمة 15.03 مليون دينار، بزيادة 63.16 % عن مستواها في العام الذي يسبقه البالغ 9.21 مليون دينار.

تنفيذ بيع أوراق مالية ببورصة الكويت لصالح وزارة العدل

وأعلنت بورصة الكويت تحديد يوم 10 مايو 2026 موعداً لبدء بيع أوراق مالية مدرجة وغير مدرجة لصالح حساب وزارة العدل إدارة التنفيذ.

ووفق بيان لبورصة الكويت، أوضحت أن المديونية الأولى للمدين زاحم عبدالعزيز الزاحم وذلك وفاءً للمديونية البالغ قيمتها 1.72 مليون دينار.

ويجري البيع عن طريق القائم بالبيع شركة الوسيط للأعمال المالية، وذلك وفق أحكام الفصل الثاني عشر من قواعد البورصة.

ويكون القائم بالبيع مسؤولاً عن اتباع قواعد البورصة، واللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما.

كما تم تحديد التاريخ ذاته لتنفيذ بيع أوراق مالية لصالح حساب وزارة العدل إدارة التنفيذ المدين شركة مجموعة الأساس العالمية القابضة وفاء للمديونية البالغ قدرها 796.77 ألف دينار كويتي، ويجري البيع عن طريق القائم بالبيع شركة الشرق للوساطة المالية.

تداولات تتجاوز 112 مليون دينار تعكس عودة السيولة المؤسسية

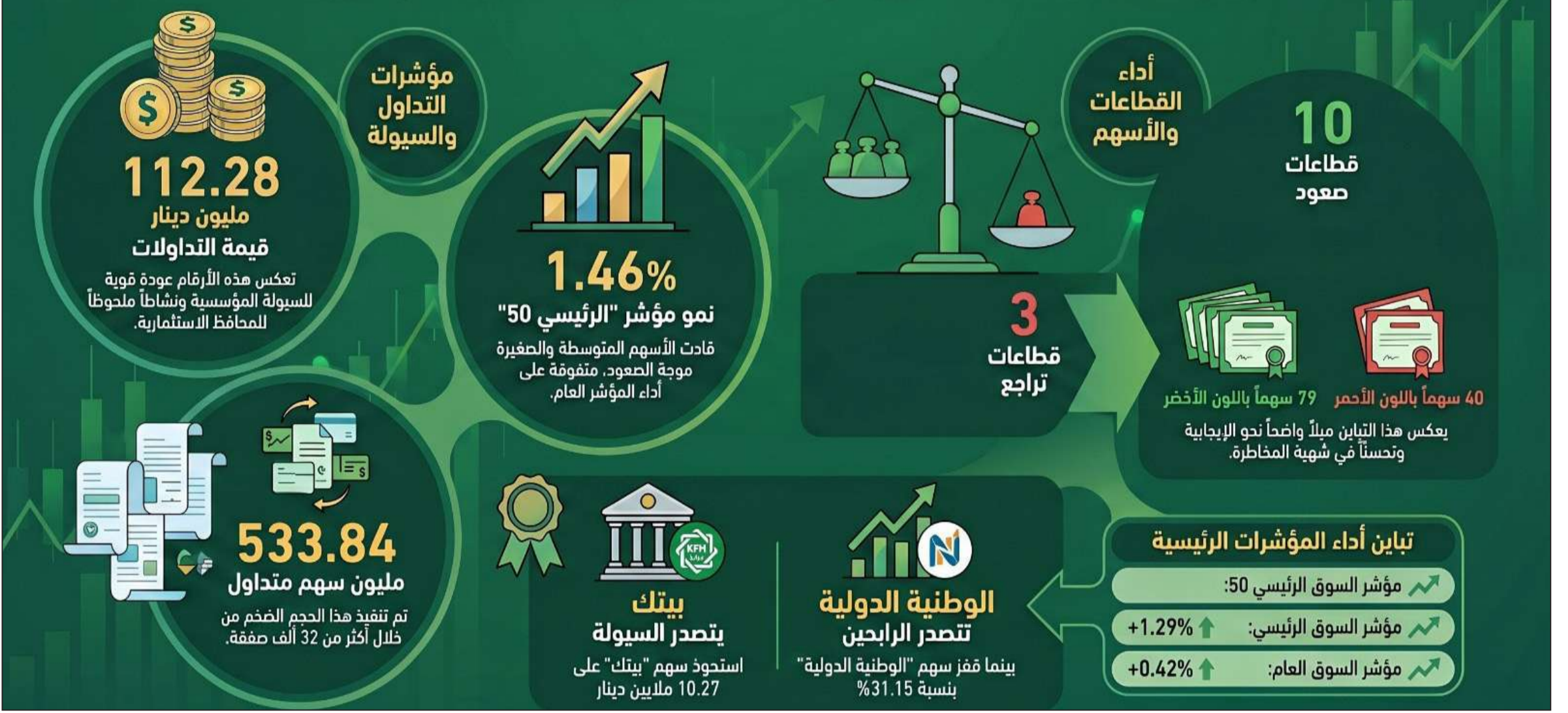
زخم قوي يعيد البورصة للمكاسب

1 المؤشرات الأربعة ترتفع بنسب تصل إلى 1.46% في جلسة واحدة

2 أكثر من 533 مليون سهم تعكس نشاطاً ملحوظاً في التداولات

زخم قوي وعودة السيولة: أداء بورصة الكويت في جلسة واحدة

شهدت بورصة الكويت أداءً إيجابياً لافتاً تميز بصعود جماعي للمؤشرات الأربعة، مدعوماً بسيولة تجاوزت 112 مليون دينار. يعكس هذا النشاط عودة الثقة للمستثمرين واتساع قاعدة المكاسب لشمول 10 قطاعات بقيادة قطاع التكنولوجيا.



كتب مساعد صالح

جديدة، خاصة في الأسهم التي تمتلك أساسيات قوية أو تلك التي تعرضت لضغوط بيعية في الفترات السابقة، ما يجعلها مرشحة لارتداد. وفي المقابل، لا تزال بعض المخاطر قائمة، أبرزها التقلبات المرتبطة بالأسواق العالمية، إلى جانب سلوك المضاربين في بعض الأسهم الصغيرة، وهو ما قد يؤدي إلى تحركات حادة في الأسعار على المدى القصير.

لذلك، ينصح مراقبون بضرورة التعامل بحذر، مع التركيز على الأسهم ذات الأساسيات القوية، وتجنب الانجراف وراء التحركات المضاربية غير المدعومة بعوامل جوهرية.

محفزات جديدة

ومن المتوقع أن تستمر حالة النشاط في السوق خلال الجلسات المقبلة، خاصة إذا ما حافظت السيولة على مستوياتها الحالية، أو شهدت مزيداً من الارتفاع، بالتزامن مع ظهور محفزات جديدة، مثل إعلانات النتائج المالية أو أخبار الشركات.

كما أن استمرار الأداء الإيجابي للأسهم القيادية سيكون عاملاً حاسماً في دعم المؤشرات، نظراً لتقلها النسبي وتأثيرها المباشر على حركة السوق.

وفي هذا السياق، تبرز أهمية متابعة تحركات المستثمرين المؤسساتيين، الذين غالباً ما يقودون الاتجاهات الرئيسية للسوق، سواء في حالات الصعود أو الهبوط.

بالسهم. بينما تصدر سهم «بيتك» قائمة السيولة بقيمة بلغت 10.27 ملايين دينار، وهو ما يؤكد استمرار جاذبية الأسهم القيادية، ودورها المحوري في دعم استقرار السوق وتوجيه دفة التداولات.

توازن نسبي

ويعكس هذا التوزيع في النشاط بين الأسهم القيادية والمتوسطة والصغيرة حالة من التوازن النسبي، حيث لم تتركز السيولة في شريحة واحدة، بل توزعت على نطاق أوسع، وهو ما يُعد مؤشراً صحياً يعزز من عمق السوق.

ويرى محللون أن الأداء الإيجابي للسوق يعكس بداية مرحلة جديدة من التعافي التدريجي، مدعومة بعدة عوامل، من بينها استقرار الأوضاع الاقتصادية، وتحسن نتائج بعض الشركات، إضافة إلى توقعات بوجود فرص استثمارية جذابة عند مستويات الأسعار الحالية.

كما أن تحركات السوق تشير إلى وجود توجه لبناء مراكز استثمارية

ما ساهم في تعزيز التماسك العام للسوق، في حين جاء التراجع محدوداً، حيث تصدر قطاع التأمين قائمة الخاسرين بانخفاض نسبته 0.96%، دون أن يشكل ذلك ضغطاً كبيراً على المؤشرات. أما على مستوى الأسهم، فقد ارتفع 79 سهماً، مقابل تراجع 40 سهماً، واستقرار 14 سهماً دون تغيير، وهو ما يعكس ميلاً واضحاً نحو الإيجابية، مع تحسن في شهية المخاطرة لدى المستثمرين.

وتصدر سهم «الوطنية الدولية» قائمة الراجحين بعد أن قفز بنسبة 31.15%، في حركة قوية تعكس نشاطاً مضاربياً مكثفاً، وربما اهتماماً متزايداً بالسهم خلال الفترة الأخيرة.

وفي المقابل، جاء سهم «يوباك» على رأس التراجعات بانخفاض بلغ 23.73%، في تحرك قد يعكس عمليات جني أرباح أو ضغوطاً بيعية مؤقتة. ومن حيث النشاط، جاء سهم «آسيا» في صدارة التداولات من حيث الكميات، بحجم بلغ 47.17 مليون سهم، ما يشير إلى اهتمام واسع من المستثمرين

مقارنة بالجلسات السابقة. وتشير هذه الأرقام إلى عودة تدريجية للسيولة، سواء من قبل المستثمرين الأفراد أو بعض المحافظ الاستثمارية، التي بدأت في إعادة بناء مراكزها في السوق. ويُعد تحسن السيولة أحد أبرز المؤشرات الإيجابية، كونه يعكس ارتفاع مستوى الثقة، ويمنح السوق قدرة أكبر على الاستمرار في الاتجاه الصاعد، خاصة إذا ما تزامن مع محفزات إضافية خلال الفترة المقبلة.

10 قطاعات

وعلى صعيد القطاعات، فقد شمل الارتفاع 10 قطاعات، في مقابل تراجع 3 قطاعات فقط، ما يعكس اتساع نطاق المكاسب وعدم اقتصرها على قطاعات محدودة. وتصدر قطاع التكنولوجيا المشهد بارتفاع قوي بلغ 13.43%، في أداء استثنائي يعكس تدفق سيولة ملحوظة نحو هذا القطاع، سواء لأسباب مضاربية أو نتيجة توقعات إيجابية بشأن بعض شركاته. كما شهدت قطاعات أخرى أداءً داعماً،

سجلت بورصة الكويت أداءً إيجابياً لافتاً في ختام تعاملات جلسة الأحد، مدعومة بزخم شرائي واسع النطاق، انعكس في صعود جماعي للمؤشرات الرئيسية وارتفاع غالبية القطاعات، في مشهد يعكس تحسناً تدريجياً في ثقة المستثمرين، وعودة ملحوظة للسيولة إلى السوق بعد فترة من التذبذب النسبي.

وجاء هذا الأداء مدفوعاً بحالة من النشاط الانتقائي، حيث اتجهت السيولة إلى مجموعة من الأسهم القيادية والمتوسطة، إلى جانب بعض الأسهم الصغيرة التي شهدت تحركات مضاربية واضحة، ما ساهم في تعزيز الاتجاه الصاعد وتوسيع قاعدة المشاركة في المكاسب.

وأنهت المؤشرات الرئيسية الأربعة تعاملاتها على ارتفاع جماعي، إذ صعد مؤشر السوق الأول بنسبة 0.26%، في حين ارتفع المؤشر العام بنسبة 0.42%، بينما سجل المؤشران «الرئيسي 50» و«الرئيسي» مكاسب أقوى بلغت 1.46% و1.29% على التوالي، مقارنة بمستويات جلسة الخميس الماضي. ويعكس هذا التباين الإيجابي تفوق الأسهم المتوسطة والصغيرة نسبياً، والتي قادت جانباً مهماً من موجة الصعود.

وعلى مستوى السيولة، سجلت قيمة التداولات نحو 112.28 مليون دينار، توزعت على 533.84 مليون سهم، من خلال تنفيذ 32.73 ألف صفقة، وهو ما يعكس نشاطاً ملحوظاً في التداولات

تحول إيجابي

وفي ظل هذه المعطيات، تبدو السوق مهيأة لمواصلة الأداء الإيجابي على المدى القصير، مع إمكانية تحقيق مكاسب إضافية، خاصة في حال استمرار تدفق السيولة، واستقرار العوامل الخارجية.

تعكس جلسة الأحد تحولاً إيجابياً في أداء بورصة الكويت، مع مؤشرات واضحة على تحسن الثقة واتساع قاعدة المشاركة، وهو ما قد يمهد لموجة صعود جديدة، إذا ما استمرت العوامل الداعمة في الظهور.



481 مليون دينار تداولات عقارية خلال أسبوع

سجلت القيمة الإجمالية للعقود العقارية المسجلة في وزارة العدل الكويتية خلال الفترة من 19 إلى 23 أبريل 2026 نحو 480.99 مليون دينار. ووفق إحصائية إدارة التسجيل العقاري والتوثيق بالوزارة، فقد تداول 103 عقداً خلال الفترة المذكورة موزعة على المحافظات الست. وشهد الأسبوع تسجيل 78 عقداً للعقار الخاص بقيمة 27.26 مليون دينار، و19 عقداً استثمارياً بـ19.05 مليون دينار.

وعقارين بقطاع المخازن بـ4.50 مليون دينار. وعقاراً بقطاع الدكاكين بقيمة 340 ألف دينار، وآخر بالشريط الساحلي بـ680 ألف دينار، وعقارين بقطاع المشاتل بـ429.16 مليون دينار. يُشار إلى أن القيمة الإجمالية للعقود العقارية المسجلة في وزارة العدل الكويتية سجلت خلال الفترة من 12 إلى 16 أبريل 2026 نحو 74.42 مليون دينار.

إغلاق 29 قسيمة صناعية

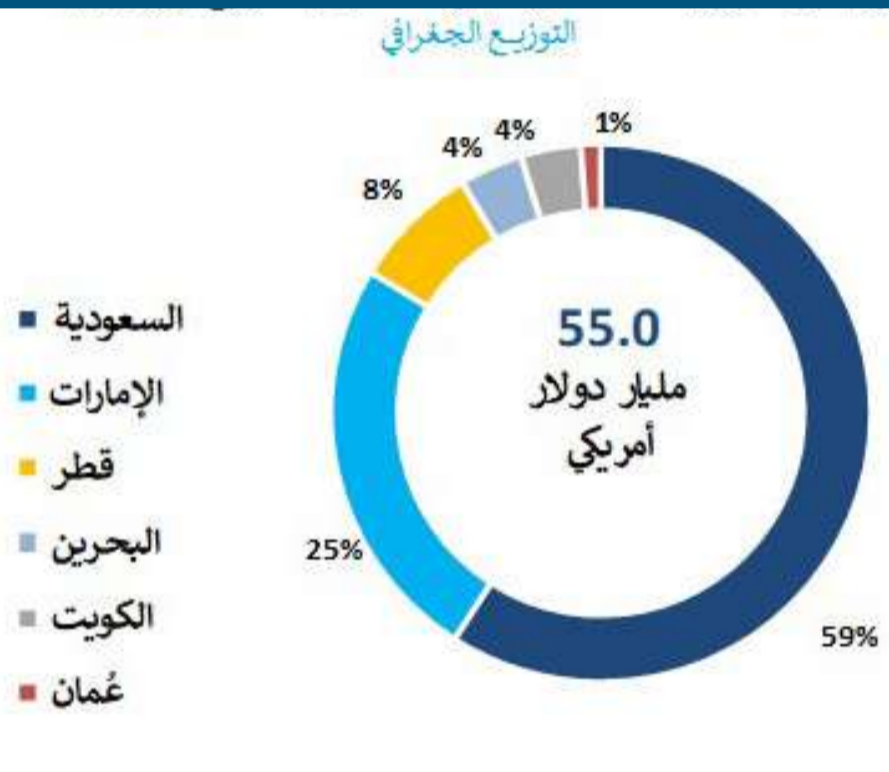
أصدرت الهيئة العامة للصناعة قراراً بإغلاق 29 قسيمة صناعية مخالفة، لأسباب متفرقة، منها إقامة مبانٍ دون تراخيص، والتعدي على مساحات خارج حدود القسيمة. ونصت قرارات الهيئة على ضرورة إزالة المخالفات الموضحة بها خلال شهر، مؤكدة أنه في حال عدم الإزالة فسيتم توقيع عقوبة أشد.

بلغت 1.98 مليار دولار في الربع الأول من 2026

«المركز»: إصدارات السندات الكويتية تقفز بنسبة 41%

55 مليار دولار إجمالي إصدارات السندات والصكوك الخليجية

الإصدارات الأولية للسندات والصكوك الخليجية - الربع الأول 2026



من إجمالي قيمة الإصدارات، تلتهها الإصدارات المقومة بالريال السعودي بقيمة تعادل 4.04 مليار دولار أمريكي من خلال 5 إصدارات. أما بالنسبة إلى الإصدارات بالعملة الأخرى، والتي بلغت قيمتها الإجمالية 1.30 مليار دولار أمريكي، فلقد مثلت الإصدارات بالدولار السنغفوري نسبة 1.60 % من الإصدارات، بقيمة تبلغ 897 مليون دولار أمريكي من خلال 10 إصدارات.

التصنيفات الائتمانية

خلال الربع الأول 2026، حصل ما نسبته 76.8% من إصدارات السندات والصكوك الأولية الخليجية (من حيث القيمة) على تصنيف ائتماني واحد أو أكثر من قبل إحدى وكالات التصنيف الائتمانية التالية: موديز وستاندرد أند بورز وفيتش وكابيتال إنتلجنس، ما يمثل انخفاض مقارنة في الفترة ذاتها من العام الماضي (84.9%). ومثلت الإصدارات المصنفة بدرجة ائتمان عالية ما نسبته 62.5% من إجمالي إصدارات الربع، فيما مثلت الإصدارات المصنفة ذات عوائد عالية نسبة 14.2% من إجمالي الإصدارات.

في الفترة ذاتها من العام الماضي.

حجم الإصدارات

بلغ حجم إصدارات السندات والصكوك الأساسية في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الربع الأول 2026 ما بين 10 مليون دولار أمريكي إلى 3.5 مليار دولار أمريكي، وجمعت الإصدارات ذات القيم الاسمية الأكبر من أو تساوي 1 مليار دولار أمريكي أكبر مبلغ بإجمالي 33.33 مليار دولار أمريكي من خلال 20 إصدار، ما يمثل 60.6% من إجمالي الإصدارات الأساسية. وبلغ حجم الإصدارات ذات القيمة ما بين 500 مليون و 15.37 مليار دولار أمريكي من خلال 24 إصدار. أما بالنسبة إلى أعلى عدد للإصدارات، فكان هناك 31 إصدار من الإصدارات ذات قيمة أقل من 100 مليون دولار أمريكي، بقيمة 1.00 مليار دولار أمريكي.

هيكل العملات

هيمنت الإصدارات المقومة بالدولار الأمريكي على الإصدارات الأولية للسندات والصكوك الخليجية خلال الربع الأول 2026، بقيمة إجمالية بلغت 46.78 مليار دولار أمريكي من خلال 62 إصدار ومثلت نسبة 85.0%

قيمة الإصدارات، في حين حلت إصدارات القطاع المالي في المرتبة الثانية بقيمة إجمالية بلغت 19.45 مليار دولار أمريكي من خلال 64 إصدار، ممثلاً 35.3% من إجمالي الإصدارات لهذا الربع. ويشكل ذلك ارتفاع في الإصدارات من الفترة ذاتها من العام الماضي للإصدارات الحكومية (5.5%) وانخفاض لإصدارات القطاع المالي (-14.0%). وتلتهها إصدارات قطاع الطاقة بقيمة إجمالية بلغت 5.52 مليار دولار أمريكي من خلال 6 إصدارات، ممثلة 10.0% من إجمالي قيمة الإصدارات، فيما تشكل القطاعات الأخرى نسبة 17.5% من إجمالي قيمة الإصدارات.

مدد الاستحقاق

في الربع الأول 2026، مثلت الإصدارات الأولية التي تبلغ مدة استحقاقها أقل من 5 سنوات ما نسبته 41.8% من أسواق رأس المال للدين الخليجي بإجمالي بلغت قيمته 23.01 مليار دولار أمريكي من خلال 58 إصدار، تلتهها الإصدارات الأساسية التي تبلغ مدة استحقاقها من خمس إلى عشر سنوات، والتي مثلت 31.3% من أسواق رأس المال للدين الخليجي، بإجمالي قيمة 17.24 مليار دولار أمريكي من خلال 21 إصدار. وبلغت الإصدارات التي تبلغ مدة استحقاقها من 10 إلى 30 سنة قيمة 9.00 مليار دولار أمريكي، ممثلة نسبة 16.4% من أسواق رأس المال للدين الخليجي من خلال 5 إصدارات. فيما كان هناك إصدار واحد للإصدارات التي تبلغ مدة استحقاقها أكثر من 30 سنة بقيمة مليار دولار أمريكي. وأخيراً، بلغت قيمة الإصدارات ذات مدة دائمة 4.79 مليار دولار أمريكي من خلال 10 إصدارات، ممثلة ارتفاع في قيمة وكمية الإصدارات مقارنة

بماثل إصدارات الربع الأول 2025، حيث مثلت هذه الإصدارات نسبة 62.8% من إجمالي الإصدارات. وجمعت الهيئات شبه الحكومية 2.65 مليار دولار أمريكي في الربع الأول 2026 من خلال إصدارين، بانخفاض نسبته 60.9% من الفترة ذاتها من العام الماضي حيث بلغت إصدارات الربع الأول 2025 قيمة 6.78 مليار دولار أمريكي من خلال 6 إصدارات. وارتفع مجموع الإصدارات السيادية بنسبة 5.5% في الربع الأول 2026 مقارنة في الفترة ذاتها من عام 2025، لتبلغ 20.46 مليار دولار أمريكي، وتشكل 37.2% من إجمالي إصدارات الربع.

السندات التقليدية مقابل الصكوك

ارتفعت الإصدارات التقليدية بنسبة 6.2% في الربع الأول 2026 مقارنة في الفترة ذاتها من العام الماضي، حيث بلغت 35.89 مليار دولار أمريكي للربع الأول 2026، فيما بلغت قيمة إصدارات الصكوك 19.15 مليار دولار أمريكي في الربع الأول 2026 بارتفاع نسبته 4.6% من الفترة ذاتها من عام 2025. وفي الربع الأول 2026، كان هناك إقبال أكثر في إصدارات السندات التقليدية، حيث بلغت 65.2% من إجمالي إصدارات الربع، وهذا يماثل إصدارات الربع الأول 2025، حيث كان عدد إصدارات الإصدارات التقليدية أكثر من الصكوك.

توزيع القطاعات

تصدرت الإصدارات الحكومية من إجمالي القيمة للإصدارات الأولية الخليجية من السندات والصكوك خلال الربع الأول 2026، بقيمة إجمالية بلغت 20.46 مليار دولار أمريكي من خلال 12 إصدار، أو 37.2% من إجمالي

أصدر المركز المالي الكويتي «المركز» تقريره الأخير بعنوان: «أسواق السندات والصكوك الخليجية في الربع الأول 2026». وكشف التقرير أن إجمالي الإصدارات الأولية للسندات والصكوك الخليجية بلغ 55.04 مليار دولار أمريكي من خلال 95 إصدار خلال الربع الأول 2026، بارتفاع نسبته 5.64% مقارنة في الفترة ذاتها من العام الماضي، حيث بلغت قيمة الإصدارات في الربع الأول 2025 52.10 مليار دولار أمريكي.

التوزيع الجغرافي

تصدرت المملكة العربية السعودية من حيث إجمالي قيمة الإصدارات الأولية للسندات والصكوك الخليجية خلال الربع الأول 2026 بقيمة إجمالية بلغت 32.54 مليار دولار أمريكي من خلال 42 إصدار، بارتفاع نسبته 3.1% من الفترة ذاتها من العام الماضي (31.56 مليار دولار أمريكي)، وهو ما يمثل 59.1% من إجمالي إصدارات هذا الربع. وتلتهها الإمارات العربية المتحدة بـ13.257 مليار دولار أمريكي من خلال 36 إصدار، بارتفاع نسبته 33.1% من الفترة ذاتها من العام الماضي، وهو ما يمثل 24.7% من إجمالي الإصدارات القطرية 4.20 مليار دولار أمريكي من خلال 11 إصدار، أي ما يمثل 7.6% من إجمالي الإصدارات. وبلغت قيمة الإصدارات البحرينية 2.10 مليار دولار أمريكي من خلال إصدارين بارتفاع نسبته 37.2% من الفترة ذاتها من العام الماضي. وبلغت قيمة الإصدارات الكويتية 1.98 مليار دولار أمريكي من خلال 3 إصدارات في الربع الأول 2026 ويمثل ارتفاع بنسبة 40.7% من الفترة ذاتها من العام الماضي، في حين بلغت الإصدارات العمانية 650 مليون دولار أمريكي من خلال إصداراً واحداً، ممثل 1.2% من حصة السوق.

الإصدارات السيادية مقابل إصدارات الشركات

ارتفعت قيمة الإصدارات الأولية الخليجية للشركات بنسبة 5.7% إلى 34.58 مليار دولار أمريكي في الربع الأول 2026 مقارنة في الفترة ذاتها من العام الماضي بمبلغ 32.71 مليار دولار أمريكي. ومثلت إصدارات الشركات نسبة 62.8% من إجمالي إصدارات الربع، ما

التوزيع الجغرافي.. هيمنة سعودية ونمو إماراتي وكويتي

- السعودية: 32.54 مليار دولار (42 إصداراً).
- الإمارات: 13.257 مليار دولار بنمو قوي بنسبة 33.1%.
- قطر: 4.20 مليار دولار.
- البحرين: 2.10 مليار دولار بنمو 37.2%.
- الكويت: 1.98 مليار دولار (3 إصدارات) بنمو 40.7%.
- عمان: 650 مليون دولار.

الإصدارات الأولية للسندات والصكوك الخليجية - الربع الأول 2026



الإصدارات الأولية للسندات والصكوك الخليجية - الربع الأول 2026



في ظل تقلبات جيوسياسية حادة وضغوط تضخمية عالمية تقودها أسعار الطاقة

«الوطني»: الأسواق العالمية بين مطرقة صدمة الطاقة وسندان الفائدة

1 نتائج الشركات القوية تدعم صمود مؤشر «ستاندرد أند بورز» رغم اضطرابات مضيق هرمز

2 الاحتياطي الفيدرالي يراقب هشاشة وقف إطلاق النار قبل حسم قرار الفائدة نهاية أبريل

المرتبطة بالتطورات في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من هذا التحسن في المؤشرات الرئيسية، إلا أن الصورة الأساسية تكشف عن تدهور حاد في بيئة التكاليف، إذ ارتفع تضخم أسعار المدخلات إلى أعلى مستوياته منذ أكثر من ثلاث سنوات، مع تصاعد ضغوط سلاسل التوريد بشكل سريع. كما شهدت ثقة الأعمال تراجعاً ملحوظاً، على الرغم من تحسن النشاط، في ظل صعوبة مواءمة الطلب القوي على المدى القصير مع حالة عدم اليقين المرتفعة بشأن التكاليف وأفاق النمو. وأنهى الجنيه الاسترليني تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.3531.

منطقة اليورو

تراجعت القراءة الأولية لمؤشر مديري المشتريات المركب لمنطقة اليورو بشكل حاد إلى 48.6 في أبريل، منخفضاً دون مستوى الـ 50 الفاصل بين التوسع والانكماش لأول مرة منذ 16 شهراً، في ظل التأثير المباشر لتداعيات النزاع مع إيران على نشاط قطاع الخدمات عبر دول المنطقة. ويعكس هذا التراجع تدهوراً ملحوظاً مقارنة بقراءة مارس البالغة 50.7، كما جاء دون توقعات السوق، ما يؤكد أن أوروبا تتحمل حصة أكبر من صدمة الطاقة العالمية. وفي ألمانيا، عاد القطاع الخاص إلى الانكماش لأول مرة منذ نحو عام، مع تراجع نشاط الخدمات بدرجة نتيجة تدهور ثقة المستهلكين ووقوع الشركات تحت ضغوط ارتفاع تكاليف الطاقة. وعلى نحو متباين، سجل القطاع الصناعي في منطقة اليورو تحسناً، إذ ارتفع مؤشره إلى أعلى مستوياته المسجلة في 47 شهراً، مدفوعاً بعمليات الشراء الاستباقية وبناء المخزونات تحسباً للتعرض لمزيد من اضطرابات الإمدادات، وهو نمط مشابه لما شهدناه في فترة سابقة. إلا أن هذا التحسن ترافق مع تصاعد حاد في ضغوط التكلفة، إذ بلغ تضخم أسعار المدخلات مستويات مرتفعة لم يشهدها منذ عدة سنوات. ويظل انكماش قطاع الخدمات من أبرز مصادر القلق الرئيسية، إذ يعكس بداية تأثير صدمة الطاقة سلباً على إنفاق الأسر واستثمارات الشركات بالقيمة الحقيقية. وبالنسبة للبنك المركزي الأوروبي، الذي كان يدرس رفع أسعار الفائدة لمواجهة التضخم المدفوع بالطاقة، فإن هذه البيانات تزيد من تعقيد مسار السياسة النقدية، إذ إن تشديد السياسة في ظل اقتصاد يتجه نحو الانكماش قد يؤدي إلى تعميق التباطؤ الاقتصادي.



لدى بنك إنجلترا لقياس الضغوط المحلية، إلى 4.5 % مقابل 4.3 % . كما سجلت أسعار مدخلات المنتجين ارتفاعاً بنسبة 5.4 % على أساس سنوي، وزادت تكاليف النفط الخام بنسبة 58.3 %، ما يعكس أن الضغوط السعرية لم تنتقل بالكامل إلى أسعار المستهلكين. ويعمل بنك إنجلترا، الذي قرر بالإجماع الإبقاء على سعر الفائدة عند 3.75 % في مارس، في ظل هذه البيئة المعقدة، حيث يعاود التضخم الارتفاع، وتظل ضغوط قطاع الخدمات مرتفعة، في وقت تتراجع فيه آفاق النمو تحت وطأة صدمة الطاقة. وتشير تسعيرات الأسواق حالياً إلى توقعات برفع أسعار الفائدة عدة مرات قبل نهاية العام، وهو ما تعززته هذه القراءة التي تسلط الضوء على تصاعد المخاطر التضخمية.

تحسن نشاط الأعمال في المملكة المتحدة يفوق التوقعات، إلا أن ضغوط التكلفة وتراجع الثقة يحدان من الزخم

سجلت القراءة الأولية لمؤشر مديري المشتريات الصناعي في المملكة المتحدة مفاجأة إيجابية ملحوظة خلال أبريل، مرتفعاً إلى 53.6، وهو أعلى مستوى في 47 شهراً، وبفارق كبير عن التوقعات البالغة 49.9. كما ارتفع المؤشر المركب إلى 52.0، في إشارة إلى استمرار توسع القطاع الخاص، على عكس منطقة اليورو التي تشهد تباطؤاً نسبياً. ويعكس هذا الأداء القوي في القطاع الصناعي تسارع الشركات في تقديم الطلبات وبناء المخزونات، تماشياً مع الاتجاهات العالمية، وذلك استجابة لاضطرابات سلاسل الإمداد



المملكة المتحدة

التضخم الناتج عن ارتفاع أسعار الوقود يدفع مؤشر أسعار المستهلكين في المملكة المتحدة للارتفاع وسط تعقيدات متزايدة للسياسة النقدية

ارتفع معدل التضخم الكلي في المملكة المتحدة إلى 3.3 % في مارس، متجاوزاً التوقعات البالغة 3.0 %، ليسجل أعلى مستوياته في ثلاثة أشهر، مدفوعاً بصفة رئيسية بالتسارع الحاد لأسعار وقود السيارات مع انتقال تأثيرات النزاع مع إيران إلى أسعار التجزئة. وعلى أساس شهري، ارتفع مؤشر الأسعار بنسبة 0.7 %، أي أكثر من ضعف الزيادة المسجلة في الفترة المماثلة من العام الماضي البالغة 0.3 %، في المقابل، استقر التضخم الأساسي عند 3.1 %، مقابل 3.2 % في فبراير، ما يشير إلى أن ارتفاع التضخم في مارس كان مدفوعاً بعوامل الطاقة بالدرجة الأولى، وليس نتيجة لتصاعد الضغوط السعرية المحلية في الوقت الراهن. ومع ذلك، ارتفع تضخم قطاع الخدمات، وهو المؤشر الأكثر أهمية

أسعار البنزين، التي قفزت نتيجة اضطرابات الإمدادات المرتبطة بالنزاع مع إيران. وتعكس مضاعفة المعدل السنوي خلال شهر واحد سرعة انتقال صدمة أسعار النفط إلى أسعار المستهلكين. وفي المقابل، أظهرت مؤشرات التضخم الأساسي، التي يعتمد عليها بنك كندا لقياس الضغوط السعرية الجوهرية، صورة أكثر استقراراً، حيث ظل التضخم الأساسي المعدل باستبعاد تكاليف الطاقة عند مستويات مستقرة نسبياً. وتمثل هذه المفارقة نقطة محورية في تقييم السياسة النقدية، إذ إن الطابع المؤقت لصدمة النفط قد يسمح بعودة التضخم الكلي إلى مساره الطبيعي دون الحاجة للجوء إلى تدابير التشديد النقدي، في حين أن انتقال هذه الضغوط إلى الأجور وقطاع الخدمات قد يضع البنك أمام معضلة تشديد السياسة النقدية. ومن المتوقع على نطاق واسع أن يبقي بنك كندا أسعار الفائدة دون تغيير عند مستوى 2.25 % في اجتماعه المقرر في 16 أبريل، في حين تسعر الأسواق أول رفع محتمل لسعر الفائدة في أكتوبر 2026.

واضحة إلى قدرة الاقتصاد الأمريكي على استيعاب صدمة أسعار الطاقة بشكل أفضل من نظيره الأوروبي. وقاد القطاع الصناعي هذا التعافي، إذ ارتفع الإنتاج بأسرع وتيرة في أربعة أعوام، مدفوعاً بزيادة قوية في الطلبات الجديدة التي بلغت أعلى مستوياتها منذ مايو 2022. ويعزى ذلك، كما في أسواق أخرى، إلى تسارع الشركات في تقديم طلباتها وبناء مخزونات احترازية تحسباً لمزيد من اضطرابات سلاسل الإمداد. كما شهد قطاع الخدمات تحسناً محدوداً، ليعود بذلك إلى نطاق التوسع بعد تسجله قراءة انكماشية في مارس. وعلى الرغم من هذا الأداء الإيجابي، إلا أن أداء مؤشر ستاندرد أند بورز 500 اتسم بالحدز، إذ أشار إلى أن قوة القطاع الصناعي تعود جزئياً إلى بناء المخزونات بدافع من مخاوف الإمدادات، وليس نتيجة التسارع الفعلي للطلب النهائي. وفي المقابل، تصاعدت الضغوط السعرية بشكل ملحوظ، إذ سجل متوسط أسعار البيع أكبر زيادة شهرية منذ يوليو 2022، مع ارتفاع تكاليف المدخلات وتفاقم تأخيرات سلاسل التوريد.

ارتفاع أسعار الطاقة

تسارعت وتيرة التضخم الكلي في كندا بشكل ملحوظ خلال شهر مارس، مرتفعاً بنسبة 0.9 % على أساس شهري و 2.4 % على أساس سنوي، مقابل 1.8 % في فبراير، ومتجاوزاً التوقعات بشكل واضح. وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بصفة رئيسية بقطاع الطاقة، ولا سيما

قال التقرير الأسبوعي لبنك الكويت الوطني عن أسواق النقد أن الأسواق العالمية شهدت أسبوعاً اتسم بتدخل عدد من الاتجاهات المتباينة، تمثلت في استمرار التعافي القوي لأسواق الأسهم بفضل الإعلان عن تسجيل نتائج مالية قوية عن فترة الربع الأول من العام، وفي ظل بيئة جيوسياسية غير مستقرة لم تشهد انفراجاً حاسماً. وافتتحت الأسواق تعاملات الأسبوع في حالة لتجنب المخاطر، عقب تعثر مفاوضات السلام بين الولايات المتحدة وإيران خلال عطلة نهاية الأسبوع وإعادة إغلاق مضيق هرمز، ما أدى إلى تقويض جانب كبير من التفاؤل الذي دفع مؤشر ستاندرد أند بورز 500 لتسجيل مستوى قياسي تجاوز 7,000 نقطة خلال الأسبوع السابق. إلا أن تمديد وقف إطلاق النار، بما في ذلك تمديد منفصل لمدة ثلاثة أسابيع للهدنة مع لبنان، ساهم في الحد من احتمالات التصعيد الكامل، مما حال دون تحقق أسوأ السيناريوهات، ودعم ذلك استقرار أسواق الأسهم على الرغم من تخليها عن جزء من مكاسبها الأخيرة. وبنهاية الأسبوع، حافظ مؤشر ستاندرد أند بورز 500 على تداوله بالقرب من أعلى مستوياته التاريخية، مدفوعاً بأداء قوي لنتائج الربع الأول من العام مع نمو سنوي في نطاق ثنائي الرقم، مع قيادة قطاعات التكنولوجيا وخدمات الاتصالات وتجزئة السلع الكمالية لموجة التعافي خلال شهر أبريل. في المقابل، واصلت أسهم الطاقة التراجع من ذروتها المدفوعة بتداعيات الحرب، لكنها استقرت مع اقتراب أسعار النفط من مستوى 100 دولار للبرميل. وتتجه أنظار الأسواق إلى اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي المقرر في 28-29 أبريل، والذي يمثل المحفز الرئيسي المرتقب، في ظل تسعير الأسواق لاحتمال شبه كامل للإبقاء على أسعار الفائدة ضمن نطاق 3.50-3.75 %، مع تركيز خاص على أي إشارات توجيهية بشأن المسار المستقبلي للسياسة النقدية في ضوء هشاشة وقف إطلاق النار.

تصاعد ضغوط التكلفة

سجل النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة تعافياً إلى أعلى مستوياته في ثلاثة أشهر خلال أبريل، مع ارتفاع القراءة الأولية لمؤشر مديري المشتريات المركب إلى 52.0 مقابل 50.3 في مارس، متجاوزاً التوقعات، في إشارة

الشركة أطلقت القاهرة وعمان ودلهي ومومباي ومانيلا في اليوم الأول

«الكويتية»: انسيابية تامة في مبنى T4 .. بعد استئناف التشغيل



الشطي: نمو عدد الرحلات والوجهات خلال الأسابيع القادمة

بمستوى الخدمات المقدمة للمسافرين». وتمن الشطي الدعم اللامحدود من القيادة السياسية كما تقدم ببالغ الشكر والثناء لرئيس الهيئة العامة للطيران المدني الشيخ المهندس حمود مبارك حمود الصباح على الجهود المتميزة ودعمه المتواصل لقطاع الطيران المدني مثمناً مستوى التعاون والتنسيق المشترك الذي أسهم في مواجهة التحديات الراهنة وتعزيز استمرارية الخدمات الجوية. كما أعرب عن خالص شكره وتقديره لكافة العاملين في الخطوط الكويتية لما بذلوه من جهود استثنائية وتفان ملحوظ في أداء مهامهم خلال الفترة الماضية عبر عمليات التشغيل من مطار الدمام في المملكة العربية السعودية الشقيقة مثنيا على تميزهم واحترافيتهم العالية في مختلف مواقعهم.

للحز بعد أخذ الموافقات الرسمية من الجهات المعنية. وبهذا الصدد، قال الرئيس التنفيذي بالتكليف الكابتن عبدالوهاب إبراهيم الشطي: «يسر الخطوط الجوية الكويتية اليوم أن تعلن عن استئناف تشغيل الرحلات من وإلى مبنى الركاب T4 بعد توقف قارب الشهرين بسبب الظروف الراهنة في المنطقة، حيث استؤنف التشغيل تدريجياً اليوم بعدد محدود من الوجهات على أن يتم زيادة عدد الرحلات والوجهات خلال الأسابيع القادمة إن شاء الله». وأضاف الشطي: «الخطوط الجوية الكويتية تعمل وفق خطط مدروسة تضمن كفاءة العمليات وتحقيق أعلى معايير السلامة والجودة بما يعكس مكانتها الريادية في قطاع النقل الجوي حيث أن استئناف الوجهات جاء في إطار حرص الشركة المستمر على تعزيز عملياتها التشغيلية والارتقاء

أعلنت شركة الخطوط الجوية الكويتية عن استئناف تشغيل رحلاتها المجدولة من وإلى مبنى الركاب T4، حيث أطلقت الشركة أولى رحلاتها إلى القاهرة وتلتها عمان ومن ثم دلهي ومومباي ومانيلا. هذا وشهدت إجراءات إنهاء السفر للمسافرين في مبنى الركاب T4 بانسيابية تامة ومرونة وتنظيم بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية في مطار الكويت الدولي. وقد أعلنت الخطوط الجوية الكويتية في وقت سابق عن إطلاق 35 وجهة خلال الأسبوع المقبل، حيث سستأنف عمليات التشغيل ب 13 رحلة كبدائية والتي تشمل بيروت والرياض ولندن وإسطنبول ودكا ومومباي وكوتشين وكولومبو ودلهي ومانيلا والقاهرة وجدة وتريفاندروم، أما الوجهات الأخرى سيتم جدولتها أيامها وإتاحتها

في إنجاز جديد يضاف إلى مسيرة نجاحه.. وتأكيداً لريادته وتميز خدماته

بنك الكويت الوطني - مصر يفوز بجائزة يوروموني كأفضل بنك مصري لعام 2026

1 الفوز يعكس ثقة المؤسسات الدولية في أداء البنك وقدرته على تقديم نموذج مصرفي يُحتذى به

2 الجائزة تبرهن على الالتزام بالحفاظ على أعلى معايير التميز وشغل موقع أكثر تقدماً في السوق المصري



قيادة استراتيجية تعزز الثقة الدولية

في تأكيد جديد على ريادته وتميزه في تقديم خدمات مصرفية متكاملة وفق أعلى المعايير الدولية، أعلن بنك الكويت الوطني - مصر عن فوزه بجائزة يوروموني « Egypt's Best for Premier Banking Award » كأفضل بنك مصري في الباقات والخدمات المصرفية المميزة لعام 2026، وذلك ضمن الجوائز التي تمنحها يوروموني سنوياً لأفضل المؤسسات المالية على مستوى العالم. ويأتي هذا التكريم تويجاً للأداء القوي للبنك واستناداً إلى مجموعة متكاملة من المعايير التي تشمل جودة الخدمات المصرفية، والقدرة على الابتكار، وتجربة العملاء، ومستوى الحلول المالية المقدمة، والتأثير في السوق، بما يعكس قيادة البنك ومكانته المتنامية في السوق المصرفي المصري من ناحية، وقدرته على تلبية تطلعات عملائه من ناحية أخرى.

ويمثل التكريم من مؤسسة يوروموني إشادة دولية بجودة ورقي المنتجات والخدمات المصرفية المميزة التي يقدمها البنك لعملائه وبصفة خاصة لشرائح كبار العملاء مثل شريحتي Privilege & Banking Beyond Banking والتي صممت ليقدم البنك لعملائه تجربة استثنائية من خلال باقة من المنتجات والخدمات الفريدة التي تناسب أسلوب حياتهم بصورة تفوق توقعاتهم وترتقي بهم إلى آفاق جديدة من الراحة والمرونة والحلول المالية المصممة خصيصاً لمساعدتهم في إدارة وتنمية ثروتهم بشكل فعال لإثراء حياتك الشخصية والمهنية سواء داخل مصر أو خارجها.

كما يؤكد هذا التتويج على كفاءة نموذج أعمال البنك، وقدرته على تحقيق التوازن بين النمو والحوكمة وإدارة المخاطر، بما يعزز من ثقة المستثمرين والمؤسسات الدولية، ويدعم استدامة أدائه على المدى

الطويل، الأمر الذي أكد مجدداً على صحة رؤية مجموعة بنك الكويت الوطني في هذا الاستثمار منذ دخولها للسوق المصري في عام 2007 حتى أصبح الوطني - مصر الآن هو أكبر الاستثمارات الكويتية على أرض مصر.

تنفيذ استراتيجي يعكس أعلى معايير التميز

ويواصل البنك الاستثمار في تعزيز بنيته التكنولوجية وتوسيع نطاق خدماته الرقمية، بما يسهم

في تقديم تجربة مصرفية متكاملة تتسم بالكفاءة والمرونة، وتلبي تطلعات مختلف شرائح العملاء، مع الحفاظ على أعلى مستويات الجودة والموثوقية.

وبالإضافة إلى ذلك يضع البنك على رأس أولوياته بناء علاقات طويلة الأمد مع عملائه تقوم على الثقة والقيمة المضافة، بما يعزز من مستوى رضا العملاء ويدعم استدامة النمو، ويؤكد في الوقت ذاته على التزام البنك بدوره كمؤسسة مصرفية رائدة تسهم بفاعلية في تطوير القطاع

المصرفي المصري. وحرص البنك منذ وقت مبكر على الانطلاق بقوة نحو تعزيز خدماتنا المصرفية الالكترونية والدفع باستثمارات ضخمة في هذا المجال لنقدم لعملائنا تجربة مصرفية فريدة تتيح لهم إنجاز معاملاتهم المصرفية أينما كانوا ومتى أرادوا. كما يعتمد على منهجية قائمة على تحليل دقيق لمتغيرات السوق، بما يمكنه من تصميم وتقديم حلول مصرفية متقدمة ومخصصة، تلبي احتياجات مختلف الشرائح من العملاء من الأفراد والشركات، مع

التركيز على تقديم تجربة مصرفية متكاملة تتجاوز المفهوم التقليدي للخدمات البنكية. بالإضافة إلى مواصلة الاستثمار في تطوير القنوات الرقمية وتعزيز البنية التكنولوجية، بما يدعم التوسع في الخدمات المصرفية الإلكترونية، ويسهم في رفع كفاءة المعاملات وتحسين تجربة العملاء، في إطار التوافق مع توجهات الدولة والبنك المركزي المصري نحو التحول الرقمي وتعزيز الشمول المالي، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية مصر 2030.

عبر حصوله على جائزتين من «يوروموني» العالمية لعام 2026

«بوبيان» يرسخ تميزه في الخدمات المصرفية الخاصة

تقديراً لجودة خدماته وقدرته على تقديم تجربة مصرفية خاصة تركز على التميز والابتكار وتلبية تطلعات العملاء



مطلق الغملاس

وأكد أن هذا التقدير من مؤسسة دولية مرموقة يوروموني Euromoney يعكس نجاح البنك في تطوير خدماته المصرفية الخاصة وتعزيز تجربة عملائه، بما يرسخ مكانته كأحد أبرز المؤسسات المصرفية التي تقدم حلولاً متقدمة في مجال إدارة الثروات والخدمات المصرفية الخاصة في الكويت. وأعرب عن اعتزازه بفريق عمل إدارة الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات، مؤكداً أن نجاح بوبيان هو انعكاس مباشر

لجهودهم المتواصلة في تقديم تجربة مصرفية راقية، وتجسد قيم البنك في الريادة نحو الجودة والتميز في الخدمة. واختتم الغملاس تصريحه قائلاً «نسعى في بوبيان إلى تقديم منظومة متكاملة تجمع بين الخبرة المصرفية المتخصصة والابتكار الرقمي، بما يمكن عملاءنا من الاستفادة من حلول مالية واستثمارية متقدمة تضيف قيمة حقيقية لتجربتهم المصرفية.»

الخدمة الشخصية الرفيعة التي تمثل أساس تجربة الخدمات المصرفية الخاصة. وأوضح أن استراتيجية بوبيان في هذا المجال تركز على تطوير نموذج متكامل يجمع بين الخبرة المصرفية المتخصصة والحلول الرقمية المتقدمة، بما يمكن العملاء من إدارة ثروتهم وتنميتها من خلال حلول مالية مبتكرة تتسم بالكفاءة والمرونة وتواكب التطورات المتسارعة في الأسواق العالمية.

وأضاف «في بوبيان نحصر على بناء علاقات قوية مع عملائنا تقوم على الثقة والخبرة وتقديم استشارات مالية متخصصة، إلى جانب توفير حلول استثمارية متكاملة تدعم عملاءنا في إدارة ثروتهم وتنميتها بما يتوافق مع أهدافهم المالية وتطلعاتهم المستقبلية.» وأوضح الغملاس أن التميز في خدمة العملاء يمثل أحد المحاور الأساسية في استراتيجية البنك في مجال الخدمات المصرفية الخاصة، حيث يحرص «بوبيان» على تقديم تجربة مصرفية متكاملة تشمل حلولاً استثمارية قصيرة وطويلة الأجل، وصناديق استثمارية متنوعة، إلى جانب حلول تمويلية متخصصة مثل التمويل مقابل رهن الأصول، فضلاً عن خدمات مصرفية متكاملة تدعم إدارة الثروات بكفاءة واحترافية.

حلول رقمية

من ناحية أخرى قال الغملاس أن جائزة «الأفضل في الحلول الرقمية» تعكس نجاح «بوبيان» في دمج الابتكار الرقمي ضمن منظومة الخدمات المصرفية الخاصة، حيث تتم اليوم أكثر من 60% من معاملات عملاء المصرفية الخاصة عبر القنوات الرقمية، بما يتيح للعملاء الوصول إلى خدماتهم الاستثمارية وإدارة محافظهم المالية بسهولة، مع الحفاظ في الوقت ذاته على مستوى

في إنجاز جديد يعكس المكانة المتقدمة التي يتمتع بها في مجال الخدمات المصرفية الخاصة، حصد بنك بوبيان جائزتي «أفضل بنك في خدمة العملاء في الكويت» إلى جانب جائزة «الأفضل في الحلول الرقمية في الكويت للخدمات المصرفية الخاصة»، من مجموعة يوروموني Euromoney العالمية لعام 2026، تقديراً لتميزه في تقديم تجربة مصرفية متكاملة لعملائه تجمع بين جودة الخدمة والابتكار في الحلول المالية. وتأتي هذه الجوائز تأكيداً لريادة بنك بوبيان في تقديم منظومة متكاملة من الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات، تشمل مجموعة واسعة من الحلول الاستثمارية والاستشارية المصممة خصيصاً لتلبية احتياجات عملاء ذوي الملاء المالية العالية، من خلال نهج يجمع بين الخبرة المصرفية المتخصصة والتقنيات الرقمية المتطورة.

نموذج متكامل

وفي تعليقه على هذا الإنجاز، قال المدير العام للخدمات المصرفية الخاصة في بنك بوبيان، مطلق الغملاس إن حصول «بوبيان» على الجائزتين يعكس نجاحه في تطوير نموذج متكامل للخدمات المصرفية الخاصة يرتكز على تقديم تجربة مصرفية مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات عملائه من ذوي الملاء المالية العالية.

في إطار رعايته لمبادرة «زهرة العرفج» الوطنية

«الخليج» يواصل دعم المشروعات الكويتية ويهدي عملاءه كيكة العرفج



طفلة تتسلم كيكة العرفج



صورة جماعية لفريق بنك الخليج خلال الفعاليات

الجمهور، ما يساعدها على الانتشار والوصول إلى شرائح جديدة من العملاء، ويزيد قدرتها على النمو والتوسع، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني بشكل عام.

ويؤكد بنك الخليج التزامه بمواصلة جهوده لتعزيز معايير الاستدامة في المجتمع، على المستويات المجتمعية والاقتصادية والبيئية، عبر العديد من المبادرات التي يتم انتقاؤها بعناية لتعود بالنفع على البنك والمجتمع، بما يتوافق مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ورؤية الكويت 2035

منتسبي الصفوف الأمامية من مختلف الجهات في حماية المجتمع. وتؤكد هذه المبادرة استمرار بنك الخليج في تبني برامج نوعية تجمع بين دعم الاقتصاد المحلي وتعزيز القيم الوطنية، بما يسهم في تحقيق أثر إيجابي ومستدام في المجتمع الكويتي.

يذكر أن بنك الخليج قام بتطوير فكرة «نقصة الخليج» من شكلها البسيط القائم على توزيع أطباق طعام بين الأهل والجيران والأصدقاء، إلى مبادرة مؤسسية تدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال توزيع منتجاتها مجاناً على

الشهيرة في دولة الكويت، وهي الزهرة الوطنية للبلاد، حيث تنمو في البيئة الصحراوية، وتتميز بلونها الأصفر الزاهي وقدرتها على التكيف مع الظروف المناخية القاسية، ما يجعلها رمزاً للصدور والجمال الطبيعي في البيئة الكويتية.

وقد لاقت فعاليات «نقصة الخليج» تفاعلاً واسعاً من قبل العملاء، الذين أعربوا عن شكرهم وتقديرهم لبنك الخليج على هذه المبادرة المميزة، مشيدين بدوره في دعم المشاريع الكويتية وتعزيز روح المشاركة المجتمعية. كما عبّروا عن امتنانهم وتقديرهم الكبيرين لتفاني

مؤخراً بتوزيع دبابيس على شكل زهرة العرفج على موظفيه، تقديرًا للالتزامهم بتقديم خدمات مصرفية مميزة للعملاء خلال الظروف الاستثنائية التي عاشتها البلاد.

وتجسد زهرة «العرفج»، التي تعيش في البيئة الصحراوية الكويتية، معاني القوة والنهوض، وهو الحال ذاته للرجال والنساء العاملين في الصفوف الأمامية في مختلف القطاعات، الذين قدموا التضحيات وواجهوا تحديات كبيرة خلال الفترة الماضية. وتعد زهرة العرفج من النباتات البرية

استأنف بنك الخليج فعاليات مبادرته المميزة «نقصة الخليج»، وذلك بالتعاون مع كافيه «De La Rue»، حيث تم توزيع قطع كيك مبتكرة صُممت على شكل زهرة العرفج، في لفطة رمزية تعكس الهوية الوطنية والاعتزاز بالموثوث البيئي الكويتي.

ويأتي تنظيم هذه الفعالية في إطار رعاية بنك الخليج لمبادرة «زهرة العرفج» الوطنية، تأكيداً على التزامه بدعم المبادرات المجتمعية التي تجسد الصدور والثبات في الظروف الاستثنائية التي عاشتها المنطقة مؤخراً. وكان البنك قد قام

للعام الثاني على التوالي

«بيتك تكافل» توقع اتفاقية خدمات تأمينية مع ايكويت



مسؤولو «بيتك تكافل» وايكويت عقب توقيع الاتفاقية

حيث أكدوا أهمية هذا التعاون في دعم بيئة الأعمال.

من جانبه، أعرب قتيبة النصف عن اعتزازه باستمرار التعاون مع ايكويت، مشيراً إلى أن تجديد الاتفاقية للعام الثاني على التوالي يعكس نجاح العلاقة بين الجانبين، وحرص «بيتك تكافل» على تقديم خدمات تأمينية تلبي احتياجات عملائها.

كذلك أشار ناصر الدوسري إلى أهمية هذا التعاون، مؤكداً أن الاتفاقية تسهم في دعم استمرارية الأعمال لدى ايكويت من خلال توفير خدمات تأمينية تتماشى مع متطلبات أعمالها. ويعكس هذا التعاون التزام الطرفين بمواصلة العمل المشترك بما يدعم استقرار الأعمال ويواكب احتياجات المرحلة المقبلة.

للعام الثاني على التوالي، وقعت شركة بيتك للتأمين التكافلي «بيتك تكافل» اتفاقية خدمات تأمينية مع شركة ايكويت، وذلك في إطار استمرار التعاون بين الجانبين.

وتأتي هذه الاتفاقية تجديداً للعقد المبرم بين الطرفين، بما يعكس نجاح التعاون خلال العام الماضي، وحرصهما على مواصلة العمل المشترك بما يخدم متطلبات الأعمال لدى ايكويت.

وقد جرت مراسم التوقيع بحضور نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في شركة «بيتك تكافل»، قتيبة النصف، والرئيس التنفيذي في شركة ايكويت، ناصر الدوسري، والدكتور سلمان العجمي نائب الرئيس للخدمات الفنية في ايكويت،

بعد 57 يوماً من إغلاق مطار الكويت الدولي

إقلاع أولى رحلات طيران الجزيرة المباشرة من مبنى الركاب T5

تشغيل رحلات إلى بيروت والقاهرة وإسطنبول ومومباي ونقل أكثر من 2,000 مسافر



T5 لساعات محدودة، ستواصل طيران الجزيرة أيضاً تشغيل رحلاتها إلى وجهات أخرى عبر الدمام وانطلاقاً من أرض المعارض الدولية في مشرف - القاعة رقم 8. ومن خلال هذا المسار البديل، تضمن الشركة استمرار نقل أعداد أكبر من المسافرين ودعم المجتمعات وسلاسل الإمداد على نطاق أوسع. باستئناف عملياتها من مقرها الرئيسي إلى جانب العمليات في القاعة رقم 8 في مشرف، تواصل طيران الجزيرة تركيزها على تقديم تجربة سفر آمنة وموثوقة وفعالة، مع الاستمرار في لم شمل العائلات واستعادة الروابط الحيوية ودعم التعافي الشامل لقطاع الطيران في الكويت.

وحتى 2 مايو، قامت طيران الجزيرة بجدولة 48 رحلة إلى بيروت والقاهرة وإسطنبول ومومباي وعمان ودمشق ودلهي وكوتشي وجدة والرياض. ويمكن للمسافرين حجز رحلاتهم عبر الموقع الإلكتروني zazeeraairways.com أو من خلال تطبيق الجزيرة أو عبر الاتصال بخدمة العملاء على الرقم 177 من داخل الكويت أو للاتصالات الدولية. 96522054994+

وقال الرئيس التنفيذي لشركة طيران الجزيرة، باراثان باسوباتي: «إن رحلتنا اليوم من مبنى الركاب T5 الذي تشغله طيران الجزيرة هو محطة مفصلية في عودتنا إلى الربط المباشر من الكويت فهي تتجاوز مجرد استئناف رحلات، بل تعكس استعادة الربط المباشر لمجتمعنا ويؤكد على دورنا في ضمان استمرارية حركة المسافرين وسلاسل الإمداد الحيوية من وإلى الكويت. وشملت الرحلات التي تم تشغيلها اليوم أول رحلة لنا إلى بيروت منذ الإغلاق المؤقت لمطار الكويت الدولي، ونحن فخورون بالتحليق مجدداً مباشرة من مقرنا الرئيسي. ومن خلال التخطيط التشغيلي الدقيق وجاهزية فرقنا وجوده خدماتنا، حرصنا على اتباع أعلى مستويات السلامة والكفاءة مع التركيز على تقديم تجربة إيجابية لعملائنا. كما نود أن نعرب عن بالغ تقديرنا للإدارة العامة للطيران المدني في الكويت ووزارة الداخلية وكافة الجهات الحكومية المعنية على تعاونهم ودعمهم في استئناف هذه العمليات».

ومع تشغيل الرحلات المباشرة من مبنى الركاب

أعلنت طيران الجزيرة، وهي شركة الطيران منخفضة التكلفة الرائدة في الكويت، أمس، عن استئناف عملياتها التشغيلية مع انطلاق أولى الرحلات المباشرة من مبنى الركاب 5 (T5) في مطار الكويت الدولي. وتمثل هذه الرحلات عودة الربط الدولي المباشر من الكويت بعد 57 يوماً من توقف العمليات في المطار.

وقد قامت الشركة بتسيير إجمالي ست رحلات إلى بيروت والقاهرة وإسطنبول ومومباي، ونقلت أكثر من 2,000 مسافر خلال الفترة من الساعة 8 صباحاً حتى 4 مساءً، وفقاً لتعليمات الهيئة العامة للطيران المدني.

كجزء من الإجراءات التشغيلية المؤقتة، طُلب من المسافرين تحديث بيانات جوازات سفرهم قبل 12 ساعة من موعد الرحلة، والتواجد في نقطة الإنزال في مبنى Park & Fly التابع لطيران الجزيرة قبل 4 ساعات من موعد الرحلة، وذلك قبل نقلهم بالحافلات إلى مبنى الركاب T5. وقد جرت جميع إجراءات السفر والمغادرة بسلاسة، مع إقلاع الرحلات في مواعيدها المحددة.

بدعم العقارات ونشاط قوي لـ«بلدنا» رغم تراجع السيولة

بورصة قطر تتماسك فوق 10600 نقطة

1 المؤشر العام يرتفع إلى 10668.05 نقطة مضيئاً
5.63 نقطة مقارنة بجلسة الخميس

2 ارتفاع 4 قطاعات بقيادة العقارات.. مقابل
تراجع 3 قطاعات في مقدمتها التأمين

التحرك حساسية السوق للأخبار التشغيلية والتوسعية، خاصة عندما ترتبط بمشاريع خارجية تعزز من نمو الإيرادات المستقبلية. في المقابل، تصدر سهم «العام» قائمة التراجعات بنسبة 1.76%، متأثراً بضغط بيعية ربما ترتبط بجني أرباح أو إعادة تموضع المحافظ الاستثمارية.

نشاط التداولات

من حيث النشاط، جاء سهم «بلدنا» في صدارة التداولات من حيث الكمية والقيمة، حيث تم تداول نحو 61.17 مليون سهم بقيمة إجمالية بلغت 87.8 مليون ريال، ما يجعله المحرك الرئيسي لنشاط السوق خلال الجلسة.

ويشير هذا التركيز في التداولات إلى توجه السيولة نحو الأسهم ذات الأخبار الإيجابية، في ظل غياب محفزات قوية على مستوى السوق ككل، وهو ما يعزز من الطابع الانتقائي للتداولات الحالية.

حالة من الاستقرار النسبي

بشكل عام، يعكس أداء بورصة قطر في هذه الجلسة حالة من الاستقرار النسبي مع ميل طفيف نحو الصعود، مدعومة بتحركات قطاعية محدودة ونشاط انتقائي على بعض الأسهم القيادية أو النشطة.

ورغم تراجع السيولة، إلا أن ارتفاع أحجام التداول يشير إلى وجود اهتمام مستمر من قبل المستثمرين، وإن كان يتركز في نطاقات محددة. كما أن التباين القطاعي يعكس استمرار استراتيجية «الانتقاء» التي يتبعها المستثمرون في ظل بيئة اقتصادية تتسم بالحذر وترقب المتغيرات الإقليمية والعالمية. ومن المتوقع أن يستمر هذا الأداء المتوازن خلال الجلسات المقبلة، مع بقاء السوق رهيناً للأخبار التشغيلية للشركات، إضافة إلى أي تطورات اقتصادية أو مالية قد تؤثر على توجهات المستثمرين.

في المجمل، يمكن القول إن السوق يحافظ على تماسكه عند مستويات مهمة، مع وجود فرص انتقائية قد تستفيد من أي تحسن في المعنويات أو ظهور محفزات جديدة، سواء على مستوى الشركات أو الاقتصاد الكلي.

في المقابل، جاء قطاع التأمين في صدارة التراجعات بنسبة 1.09%، متأثراً بعمليات جني أرباح وضغوط بيعية على بعض مكوناته. ويعكس هذا التباين حالة الانتقائية التي يتبعها المستثمرون، حيث يتم توجيه السيولة نحو القطاعات الأكثر نمواً أو التي تحمل محفزات تشغيلية واضحة، مقابل التخارج الجزئي من القطاعات التي شهدت ارتفاعات سابقة أو تفتقر إلى محفزات آنية.

حركة الأسهم

على مستوى أداء الأسهم، ارتفع سعر 29 سهماً، ما يعكس ميلاً إيجابياً محدوداً في السوق، بينما تراجع 17 سهماً، واستقر 10 أسهم دون تغيير. وتصدر سهم «بلدنا» قائمة الرابحين بنسبة 5%، مدعوماً بإعلان توقيع اتفاقيات المرحلة الثانية من مشروعه في الجزائر، وهو ما عزز ثقة المستثمرين في السهم ودفعه لتسجيل أداء قوي خلال الجلسة. ويعكس هذا

أداء القطاعات

شهدت الجلسة أداءً متبايناً على مستوى القطاعات، حيث ارتفعت 4 قطاعات مقابل تراجع 3 قطاعات. وتصدر قطاع العقارات قائمة الارتفاعات بنسبة 0.77%، مستفيداً من تحسن الطلب على أسهمه وتوقعات إيجابية مرتبطة بالمشاريع والتوسعات



أو الأسهم النشطة مضاربياً. أما عدد الصفقات المنفذة فقد انخفض إلى 20.16 ألف صفقة مقارنة بـ27.43 ألف صفقة في جلسة الخميس، ما يدل على أن جزءاً كبيراً من التداولات تم عبر صفقات أكبر حجماً، وهو نمط يعكس تحركات مؤسساتية أو تجميعاً انتقائياً على بعض الأسهم.

أغلقت بورصة قطر تعاملات الأحد على ارتفاع هامشي، في إشارة إلى استمرار حالة التوازن بين قوى الشراء والبيع، حيث ارتفع المؤشر العام بنسبة 0.05% ليصل إلى مستوى 10668.05 نقطة، محققاً مكاسب بلغت 5.63 نقطة مقارنة بإغلاق جلسة الخميس الماضي. ويعكس هذا الأداء المحدود حالة الترقب التي تسود الأسواق المالية في المنطقة، مع ميل طفيف نحو الإيجابية مدعوماً بأداء بعض القطاعات الرئيسية.

تباين السيولة وأحجام التداول

على صعيد التداولات، شهدت الجلسة تراجعاً في قيمة السيولة، إذ بلغت 426.32 مليون ريال، مقارنة بـ448.82 مليون ريال في الجلسة السابقة، ما يعكس حذراً نسبياً لدى المستثمرين. في المقابل، ارتفعت أحجام التداول بشكل ملحوظ لتصل إلى 234.44 مليون سهم مقابل 157.88 مليون سهم، وهو ما يشير إلى زيادة النشاط على الأسهم ذات الأسعار المنخفضة

أكثر الشركات ارتفاعاً

التغير	2026/04/26	2026/04/23	الشركة	الترتيب
5.00%	1.449	1.380	بلدنا	1
3.87%	0.590	0.568	مزايا	2
3.75%	0.914	0.881	إزدان القابضة	3
2.68%	0.612	0.596	الفالج	4
2.57%	5.505	5.367	الرعاية	5
2.40%	1.238	1.209	دلالة	6
1.73%	4.000	3.932	استثمار القابضة	7
1.44%	0.777	0.766	قطر وعمان	8
1.06%	0.760	0.752	السلام	9
0.95%	5.182	5.133	مجمع للناعي	10

أكثر الشركات انخفاضاً

التغير	2026/04/26	2026/04/23	الشركة	الترتيب
(1.76%)	1.621	1.650	العام	1
(1.70%)	15.040	15.300	زاد	2
(1.47%)	2.206	2.239	قطر للتأمين	3
(1.41%)	2.720	2.759	بنك الدوحة	4
(1.21%)	1.959	1.983	لشا	5
(0.83%)	3.000	3.025	الدوحة	6
(0.57%)	4.375	4.400	ناقلات	7
(0.45%)	17.720	17.800	بنك قطر الوطني	8
(0.40%)	3.486	3.500	ميزة	9
(0.31%)	22.790	22.860	للصرف	10

تستهدف مضاعفة نصيب الفرد من الناتج بحلول عام 2035

QNB : خطة الصين للتنمية نقطة تحول استراتيجية



تحقيق الاكتفاء الذاتي التكنولوجي، وتعزيز الأمن القومي، والارتقاء بالقطاع الصناعي إلى مستويات أعلى ضمن سلاسل القيمة العالمية. كما لفت، إلى أن هذه الخطة تتماشى مع هدف الصين طويل الأمد بمضاعفة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2035 مقارنة بعام 2020، وهو ما يستلزم تحقيق متوسط نمو سنوي يقارب 4 بالمائة، في ظل انتقال الاقتصاد إلى مرحلة أكثر نضجاً. وبين التقرير أن الخطة تركز على خمس أولويات رئيسية مترابطة، وأولها بناء نظام صناعي حديث من خلال تحديث التصنيع وتطوير التكنولوجيا المتقدمة، وثانيها تعزيز الاستهلاك المحلي كمحرك أساسي للنمو، وثالثها تسريع التحول نحو الاقتصاد الأخضر عبر خفض الانبعاثات الكربونية.

اعتبر بنك قطر الوطني QNB أن خطة التنمية الخمسية الصينية للفترة (2026-2030) تمثل نقطة تحول استراتيجية، إذ تستهدف نسختها الخامسة عشرة مضاعفة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2035. وأوضح البنك في تقريره الأسبوعي، الصادر أمس الأحد، أن تحقيق هذا الهدف يعتمد أساساً على زيادة مكاسب الإنتاجية، ما يتطلب تقدماً ملموساً في التحديث التكنولوجي والتحول الرقمي، إلى جانب تبني نموذج اقتصادي أكثر توجهاً نحو الاستهلاك. وأشار التقرير، إلى أن هذه الخطة تعكس تحولا مهما في مسار الاقتصاد الصيني، حيث لم يعد التركيز مقتصرًا على نمو الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر رئيسي للتقدم الوطني، بل بات يشمل أهدافاً استراتيجية مثل

إغلاق المؤشر العام عند 8119.93 نقطة متأثراً بعمليات بيع على الأسهم الكبرى

بورصة مسقط تتراجع بضغط الأسهم القيادية وانكماش السيولة

بداية أسبوع حذر تميل إلى السلبية بشكل عام، يعكس أداء بورصة مسقط في هذه الجلسة بداية أسبوع حذر تميل إلى السلبية، مدفوعة بضغوط الأسهم القيادية وتراجع السيولة. كما أن التراجع الجماعي للقطاعات يشير إلى ضعف الزخم الإيجابي، مقابل استمرار حالة الترقب لدى المستثمرين.

ورغم ذلك، فإن وجود بعض الأسهم التي حققت مكاسب قوية يؤكد استمرار الفرص الانتقائية في السوق، خاصة للمستثمرين الذين يبحثون عن التحركات السريعة أو الفرص قصيرة الأجل.

ومن المتوقع أن تستمر حالة التذبذب خلال الجلسات المقبلة، مع بقاء السوق رهيناً لتطورات الأداء التشغيلي للشركات، إضافة إلى أي محفزات اقتصادية أو استثمارية قد تدعم عودة السيولة وتحسن المعنويات.

مليون ريال، مقابل نحو 65.21 مليون ريال في جلسة الخميس. ويشير هذا الانكماش في السيولة إلى تراجع شهية المخاطرة لدى المستثمرين، مع اتجاه بعضهم إلى الترقب وانتظار وضوح الرؤية بشأن اتجاهات السوق خلال الفترة المقبلة، خاصة في ظل التذبذب الحالي.

القطاع المصرفي

من حيث نشاط التداولات، تصدر سهم بنك صحران الدولي قائمة الأسهم الأكثر تداولاً من حيث الحجم، بعد تداول 54.56 مليون سهم، ما يعكس اهتمام المستثمرين بالأسهم المصرفية، خاصة تلك التي توفر سيولة مرتفعة.

أما من حيث القيمة، فقد تصدر سهم بنك مسقط التداولات بقيمة بلغت 14.78 مليون ريال، ليؤكد استمرار تركيز السيولة في الأسهم القيادية ذات الثقل السوقي، رغم الأداء العام السلبي للسوق.

النسبي مقارنة بباقي القطاعات. ومع ذلك، لم يسلم القطاع من الضغوط، حيث تراجع سهم المدينة للاستثمار القابضة بنسبة 2.63%، كما انخفض سهم الأنوار للاستثمار بنسبة 1.1%.

ويعكس هذا الأداء استمرار الضغوط على الأسهم الاستثمارية، رغم وجود بعض التحركات الإيجابية المحدودة، ما يؤكد أن السوق ما زال في مرحلة إعادة توازن بين القوى الشرائية والبيعية.

انكماش السيولة

على صعيد التداولات، شهدت السوق تراجعاً ملحوظاً في مستويات السيولة، حيث انخفض حجم التداول بنسبة 21.8% ليصل إلى 155.4 مليون ورقة مالية، مقارنة بـ198.72 مليون ورقة في الجلسة السابقة. كما تراجعت قيمة التداولات بنسبة 18.27% لتبلغ 53.3

تباين الأسهم

تراجع مؤشر قطاع الصناعة بنسبة 0.44%، متأثراً بأداء متباين لأسهمه، حيث سجل سهم صناعة مواد البناء ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 5%، إلا أن هذا الصعود لم يكن كافياً لتعويض التراجعات في أسهم أخرى، أبرزها سهم عمان كلورين الذي انخفض بنسبة 1.91%.

ويعكس هذا التباين حالة عدم الاستقرار داخل القطاع، حيث تتباين التوقعات بين الشركات وفقاً لأدائها التشغيلي والطلب على منتجاتها، ما يجعل المستثمرين أكثر حذراً في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية داخل هذا القطاع.

القطاع المالي

كان القطاع المالي الأقل تراجعاً بين القطاعات، حيث انخفض بنسبة 0.25% فقط، ما يشير إلى وجود نوع من التماسك

أداءً سلبياً خلال الجلسة، في إشارة إلى اتساع نطاق الضغوط البيعية، حيث تصدر قطاع الخدمات قائمة التراجعات بنسبة 0.64%، متأثراً بهبوط عدد من الأسهم القيادية، أبرزها سهم الباطنة للطاقة الذي تراجع بنسبة 2.01%، وسهم مدينة مسقط للتحلية الذي انخفض بنسبة 1.92%.

ويعكس هذا الأداء تأثير القطاع بعوامل تشغيلية وضغوط استثمارية، خاصة أن أسهمه ترتبط بشكل مباشر بمشاريع البنية التحتية والطاقة، والتي تتأثر بتوقعات الإنفاق والاستثمار.

في المقابل، حدّ من خسائر القطاع المالي الأداء القوي لبعض الأسهم، حيث تصدر سهم الخدمات المالية قائمة الراجحين بنسبة 8.89%، ما ساهم في تخفيف حدة التراجع العام للسوق، وأظهر وجود تحركات انتقائية على بعض الأسهم ذات الفرص السريعة.

أنهى المؤشر العام لبورصة مسقط تعاملات أولى جلسات الأسبوع على تراجع ملحوظ بنسبة 0.48%، ليغلق عند مستوى 8,119.93 نقطة، فاقدًا نحو 39.4 نقطة مقارنة بإغلاق جلسة الخميس الماضي. ويعكس هذا الأداء الضغوط استمرار حالة الحذر في السوق، خاصة مع تراجع الأسهم القيادية التي تشكل الوزن الأكبر في المؤشر، ما أدى إلى دفع السوق نحو المنطقة الحمراء منذ بداية التداولات وحتى الإغلاق. ويشير هذا التراجع إلى ضعف الزخم الشرائي في السوق، في ظل غياب محفزات قوية تدعم الصعود، مقابل استمرار عمليات البيع وجني الأرباح، خصوصاً على الأسهم التي شهدت تحركات إيجابية في جلسات سابقة.

تراجع جماعي

سجلت جميع القطاعات الرئيسية

أكثر الشركات انخفاضاً

التغير	2026/04/26	2026/04/23	الشركة
(% 2.01)	0.195	0.199	الباطنة للطاقة
(% 1.74)	0.338	0.344	مستند للطاقة
(% 1.67)	0.177	0.180	جلفار للهندسة و القاولات
(% 1.65)	0.775	0.788	حديد الجزيرة
(% 1.53)	0.193	0.196	الأنوار لبلاط السيراميك
(% 1.45)	0.271	0.275	لها للسيراميك
(% 1.41)	0.279	0.283	اسياد
(% 1.30)	0.303	0.307	أوكيو للصناعات الأساسية
(% 1.15)	0.259	0.262	شركة أوكيو لشبكات الغاز
(% 1.14)	0.433	0.438	أبراج لخدمات الطاقة

أكثر الشركات ارتفاعاً

التغير	2026/04/26	2026/04/23	الشركة
% 4.00	0.026	0.025	الأسماك العمانية
% 1.47	0.553	0.545	أسمنت عمان
% 1.35	0.150	0.148	بنك نزوى
% 0.81	0.373	0.370	العمانية للتأمين
% 0.69	2.900	2.880	صناعة الكابلات العمانية
% 0.56	0.179	0.178	ريسوت للإسمنت
% 0.52	0.195	0.194	بنك عمان العربي
% 0.39	0.512	0.510	أوكيو للاستكشاف والإنتاج

وسط تداولات محدودة

بورصة البحرين ترتفع بدعم الاتصالات والقطاع المالي

ارتفاع المؤشر العام إلى 1937 نقطة بمكاسب 4.32 نقطة مع تحسن محدود في الأداء العام

صعود مؤشر البحرين الإسلامي إلى 943.00 نقطة بدعم الأسهم المتوافقة مع الشريعة

1 أنهت بورصة البحرين تعاملات الأحد على أداء إيجابي طفيف، حيث أغلق مؤشر البحرين العام عند مستوى 1,937.31 نقطة، مرتفعاً بنحو 4.32 نقطة مقارنة بإقبال الجلسة السابقة. ويعكس هذا الارتفاع المحدود استمرار حالة التماسك في السوق، رغم غياب الزخم القوي، إذ يتحرك المؤشر ضمن نطاق ضيق يعكس توازن قوى الشراء والبيع. ويأتي هذا الأداء في ظل بيئة تداول حذرة، حيث يفضل المستثمرون الترقب والانتقاء، مع الاعتماد على التحركات التدريجية بدلاً من الدخول في موجات شراء واسعة، وهو ما

2 كما يشير هذا الارتفاع إلى أن الأسهم الإسلامية تسير في اتجاه متماسك بالتوازي مع السوق العام، مستفيدة من تحسن نسبي في بعض مكوناتها، خصوصاً في القطاع المالي.

القطاعات القيادية تدعم المؤشر جاء ارتفاع السوق مدعوماً بأداء إيجابي لعدة قطاعات رئيسية، في مقدمتها قطاع الاتصالات، إلى جانب قطاع المال وقطاع المواد الأساسية. وقد ساهمت هذه القطاعات في دفع المؤشر نحو المنطقة الخضراء، في ظل تحركات انتقائية على الأسهم المرتبطة بها. ويبرز قطاع الاتصالات كأحد أبرز

يفسر الارتفاع الطفيف دون تسجيل قفزات كبيرة. المؤشر الإسلامي يعزز الاتجاه الإيجابي على صعيد المؤشرات المتخصصة، وأصل مؤشر البحرين الإسلامي أداءه الإيجابي، مغلقاً عند مستوى 943.00 نقطة، بزيادة بلغت 2.91 نقطة. ويعكس هذا الأداء استمرار الاهتمام بالأسهم المتوافقة مع الشريعة، التي تحافظ على جاذبيتها لدى شريحة من المستثمرين الباحثين عن استثمارات أقل مخاطرة وأكثر استقراراً.

قراءة عامة للسوق

بشكل عام، تعكس جلسة الخميس في بورصة البحرين استمرار حالة الاستقرار النسبي مع ميل طفيف نحو الصعود، مدفوعة بأداء إيجابي لبعض القطاعات القيادية، مقابل ضعف واضح في السيولة. ويشير هذا النمط إلى أن السوق يتحرك في مرحلة تجمع هادئة، حيث يتربص المستثمرون بظهور محفزات جديدة قد تدفع السوق إلى اتجاه أكثر وضوحاً، سواء صعوداً أو هبوطاً. كما أن استمرار الأداء الإيجابي، ولو بشكل محدود، يعزز من ثقة المستثمرين تدريجياً، ويدعم فرص التحسن في الجلسات المقبلة. وفي ظل هذه المعطيات، من المتوقع أن يواصل السوق أداءه المتوازن خلال الفترة القادمة، مع بقاء التركيز على الأسهم القيادية والقطاعات الدفاعية، إلى حين تحسن مستويات السيولة وعودة النشاط بشكل أقوى.

المستثمرين، في ظل غياب محفزات قوية تدفع إلى زيادة النشاط. كما تشير إلى أن السوق يعتمد حالياً على تداولات انتقائية، بدلاً من تحركات واسعة النطاق.

هيمنة القطاع المالي على النشاط

تركزت غالبية التداولات في قطاع المال، الذي استحوذ على نحو 67.61% من إجمالي قيمة التداولات، ما يعكس استمرار جاذبية هذا القطاع، خاصة في ظل استقراره النسبي وقدرته على جذب السيولة حتى في فترات التباطؤ. ويؤكد هذا التركيز أن المستثمرين يفضلون التوجه نحو الأسهم القيادية ذات الوزن الثقيل، خصوصاً في القطاع المالي، لما توفره من فرص استثمارية مستقرة، سواء من حيث العوائد أو السيولة.

الداعمين، نظراً لطبيعته الدفاعية واستقراره النسبي، بينما يعكس أداء القطاع المالي استمرار اهتمام المستثمرين بالأسهم المصرفية والاستثمارية. أما قطاع المواد الأساسية فقد ساهم بدوره في دعم المؤشر، وإن بوتيرة أقل، نتيجة تحركات محدودة على بعض أسهمه.

تداولات محدودة تعكس حذر المستثمرين

على الرغم من الأداء الإيجابي للمؤشر، إلا أن مستويات السيولة بقيت عند مستويات منخفضة، حيث بلغت كمية الأسهم المتداولة نحو 1.61 مليون سهم، بقيمة إجمالية بلغت 438.43 ألف دينار بحريني، موزعة على 96 صفقة فقط.

ويعكس هذا الحجم المحدود من التداولات حالة الحذر التي تسيطر على

أكثر الشركات انخفاضاً

التغير	2026/04/26	2026/04/23	الشركة
(% 1.96)	2.500	2.550	بيتك
(% 1.27)	0.155	0.157	عقارات السيف

أكثر الشركات ارتفاعاً

التغير	2026/04/26	2026/04/23	الشركة
% 1.43	0.213	0.210	بنك السلام
% 0.42	0.482	0.480	البحرين الوطني
% 0.22	0.461	0.460	بييون ش.م.ب
% 0.11	0.905	0.904	ألبا

صدارة 8 مؤشرات دولية تؤكد قوة بيئتها الاستثمارية

الإمارات تتربع على عرش ريادة الأعمال عالمياً

إلى ذلك، أبرز التقرير جاذبية البيئة الإماراتية للمواهب، إذ سجلت نسبة النشاط الريادي 19.6% بين المواطنين و22.4% بين المقيمين، وهو ما يعكس قدرة دولة الإمارات على استقطاب الكفاءات وتعزيز مشاركة مختلف فئات المجتمع في ريادة الأعمال. كما أظهر التقرير أن دولة الإمارات وفرت بيئة ريادة متكاملة أسهمت في تعزيز ريادة الأعمال النسائية، وتمكين وصول رائدات الأعمال إلى الموارد والإمكانات.

وفي السياق نفسه، أوضح التقرير أن أكثر من نصف رواد الأعمال يرون أن التقاليد العائلية تمثل دافعاً مهماً لتأسيس وتنمية أعمالهم، ما يعكس عمق الثقافة الريادية في المجتمع الإماراتي. كما حققت الدولة تقدماً ملحوظاً في مؤشر تعليم ريادة الأعمال في المدارس، حيث جاءت ضمن أفضل 5 دول، مع تركيز واضح على تنمية مهارات التفكير الإبداعي، وحل المشكلات، وتقييم المخاطر، وتمييز الفرص لدى الطلبة، بما يسهم في إعداد جيل ريادي مؤهل لقيادة المستقبل.

وبين التقرير أن ريادة الأعمال في الإمارات تستند إلى بيئة تمويلية متقدمة ومرنة، توفر لرواد الأعمال فرصاً واسعة للحصول على رأس المال اللازم لإطلاق مشاريعهم وتوسيعها. وتنعكس قوة هذه البيئة في تنوع مصادر التمويل المتاحة، بما في ذلك المبادرات الحكومية وصناديق الاستثمار ورأس المال، وهذا الدعم يسهم في رفع مستوى الثقة لدى رواد الأعمال، ويمنحهم القدرة على تحويل الأفكار إلى مشاريع عملية قابلة للتطوير، بما يعزز من ديناميكية بيئة الأعمال ويواكب توجهات الدولة نحو اقتصاد قائم على الابتكار والمعرفة.



حافظت الإمارات على ريادتها العالمية في بيئة ريادة الأعمال، حيث حلت في المرتبة الأولى عالمياً للعام الخامس على التوالي في تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال لعام 2026/2025، متفوقة على العديد من الاقتصادات المتقدمة، ومؤكدة مكانتها كأفضل بيئة لبدء وممارسة الأعمال التجارية الجديدة على مستوى العالم.

وجاءت الإمارات في المرتبة الأولى ضمن الاقتصادات مرتفعة الدخل في 8 مؤشرات في التقرير، شملت: البنية التحتية المادية، والسياسات الحكومية من حيث الدعم والملاءمة، والسياسات الحكومية المتعلقة بالضرائب والبيروقراطية، وبرامج ريادة الأعمال الحكومية، ونقل البحث والتطوير، وسهولة الدخول من حيث ديناميكيات السوق، وسهولة الدخول من حيث الأعباء واللوائح التنظيمية، والتعليم الريادي، الأمر الذي يعكس تكامل وتقدم البيئة الداعمة لريادة الأعمال وتأسيس المشاريع الريادية والشركات الناشئة.

إلى ذلك، جاءت الدولة في المرتبة الثانية عالمياً في مؤشر التمويل الريادي وسهولة الوصول إلى التمويل الريادي، وهو ما يؤكد قوة المنظومة المالية وقدرتها على دعم رواد الأعمال، وجاهزية البيئة الاقتصادية في الدولة لتمكين المشاريع الناشئة وتعزيز فرص نموها وتوسعها. كما تُعد الدولة من بين 4 دول فقط نجحت في تحقيق أو تجاوز مستوى «الكفاءة» في جميع شروط إطار ريادة الأعمال الخاص بالمؤشر، لتظل البيئة الريادية في الدولة من الأفضل عالمياً، مدعومة بالبنية التحتية والسياسات الحكومية والاستعداد الرقمي.

والنمو، وشهدت مستوى متقدماً في النشاط الريادي، حيث يتجاوز عدد البالغين الذين يبدؤون أعمالاً جديدة 1 من كل 5 بالغين (أكثر من 20%)، بما يعكس قوة الحوافز والمكثبات الداعمة للمشاريع الناشئة. أما نسبة النشاط الريادي في مراحله المبكرة (TEA) فسجل بدوره مستويات مرتفعة أيضاً بلغت 19.2%، كما أشار إلى أن تدفق المشاريع الريادية في الدولة هو نتاج لبيئة محفزة تجعل من تأسيس الأعمال خياراً مهنياً جذاباً بفضل سهولة الإجراءات وتوفير الدعم الحكومي والتمويلي.

وحققت الإمارات كذلك أداءً متميزاً في مؤشر «الوصول الدولي»، حيث صنفت ضمن أفضل 5 دول في التقرير من حيث قدرة شركاتها الناشئة على النفاذ إلى الأسواق الخارجية. وهذا التفوق مدفوع بشكل مباشر بالبنية التحتية المتقدمة واللوجستية التي وصفها التقرير بأنها متميزة وترتبط رائد الأعمال المحلي بالمستهلك العالمي.

بيئة ريادية

ويؤكد التقرير أن الإمارات نجحت في خلق بيئة ريادية تتسم بالاستمرارية

الدولة كمرکز عالمي للأعمال الريادية والمشاريع الناشئة. وأشار التقرير إلى أن الإمارات جاءت من بين 6 دول فقط يُجمع رواد أعمالها على الأهمية القصوى للذكاء الاصطناعي في السنوات الثلاث القادمة، ما يعكس جاهزية الدولة للتحول نحو اقتصاد رقمي متقدم قائم على المعرفة والابتكار. وفي هذا السياق، حصلت الإمارات مع ثلاث دول أخرى هي تايوان والنرويج والسويد على تقييم «ممتاز» في كل من مؤشر أولويات الاستدامة والوعي بالذكاء الاصطناعي، بما يعكس تكامل التوجه نحو الابتكار والاستدامة في بيئة الأعمال.

جودة البيئة

وتفصيلاً، سجلت دولة الإمارات أداءً متقدماً على المستوى العالمي في جودة البيئة الريادية، محققة 7.0 نقاط في مؤشر السياق الوطني لريادة الأعمال (NECI) لعام 2025، والذي يرصد المناخ الداعم لريادة الأعمال في كل دولة، استناداً إلى رصيد من النقاط وفقاً لآراء خبراء وطنيين في مجال ريادة الأعمال، وهو ما يعكس متانة منظومتها الداعمة لريادة الأعمال والثقة المرتفعة لأصحاب الأعمال والمستثمرين في تكامل عناصر هذه المنظومة ودورها في ترسيخ مكانة

الألمان ينتظرون إجراءات تخفف المعيشة وتعزز الدخل

منحها للموظفين، بحد أقصى يصل إلى 1000 يورو، وتمتد فترة تطبيقها حتى نهاية يونيو 2027، في خطوة تهدف إلى التخفيف من آثار ارتفاع التكاليف الناتجة عن الأوضاع الاقتصادية العالمية.

وعلى الصعيد الصحي، سيتم توسيع برامج فحص حديثي الولادة اعتباراً من منتصف الشهر المقبل، لتشمل الكشف المبكر عن اضطرابات أضية نادرة ونقص فيتامين «ب12»، إضافة إلى أمراض وراثية أخرى، بهدف تعزيز فرص التشخيص المبكر والعلاج الوقائي.

وفي سياق متصل، تستعد الحكومة لإطلاق برنامج دعم جديد للسيارات الكهربائية، يشمل منحاً مالية تتراوح بين 1500 و6000 يورو بحسب الحالة والدخل، مع تحديد سقف لدخل الأسرة المؤهلة للاستفادة، على أن يُطبق بأثر رجعي على المركبات المسجلة منذ بداية العام. وتأتي هذه الإجراءات ضمن حزمة سياسات تهدف إلى دعم القدرة الشرائية، وتحفيز التحول نحو الطاقة النظيفة، إلى جانب تخفيف أثر التحديات الاقتصادية على الأسر والموظفين في البلاد.

تشهد ألمانيا خلال شهر مايو المقبل مجموعة من التغييرات الاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها تخفيف الأعباء المعيشية ورفع مستوى الدخل لدى شريحة واسعة من المواطنين، في ظل إجراءات حكومية جديدة تشمل الوقود والأجور والدعم الاجتماعي.

ومن أبرز هذه التعديلات، توقع انخفاض أسعار البنزين والديزل اعتباراً من بداية مايو وحتى نهاية يونيو، نتيجة خفض الضرائب على الوقود بنحو 17 سنتاً لكل لتر، وهو ما قد ينعكس مباشرة على كلفة التنقل اليومية، بعد فترة من الارتفاعات الحادة في الأسعار المرتبطة بتوترات جيوسياسية سابقة.

وفي موازاة ذلك، سيستفيد أكثر من 2.5 مليون موظف في القطاع العام على المستويين الاتحادي والبلدي من زيادة في الأجور بنسبة 2.8%، وذلك ضمن اتفاق سابق تم التوصل إليه العام الماضي، ما يعزز الدخل الشهري للموظفين في ظل الضغوط التضخمية.

كما تعتزم الحكومة إدخال «مكافأة أزمة» معفاة من الضرائب يمكن لأصحاب العمل

تحول استراتيجي في مسارات النفط السعودي عبر البحر الأحمر



سجلت السعودية ارتفاعاً ملحوظاً في صادرات النفط الخام عبر موانئ البحر الأحمر، في خطوة استراتيجية تهدف إلى تعزيز استقرار الإمدادات في ظل الاضطرابات التي تشهدها الملاحة في مضيق هرمز، إلا أن مستويات التصدير لا تزال دون الأهداف المخططة.

وأظهرت بيانات حديثة أن صادرات الخام من ميناء ينبع بلغت نحو 4 ملايين برميل يومياً خلال الأسابيع الثلاثة الأولى من أبريل، وهو ما يعادل زيادة تقارب خمسة أضعاف مقارنة بمستويات ما قبل التصعيد مع إيران، لكنه لا يمثل سوى نحو 80% من الطاقة المستهدفة.

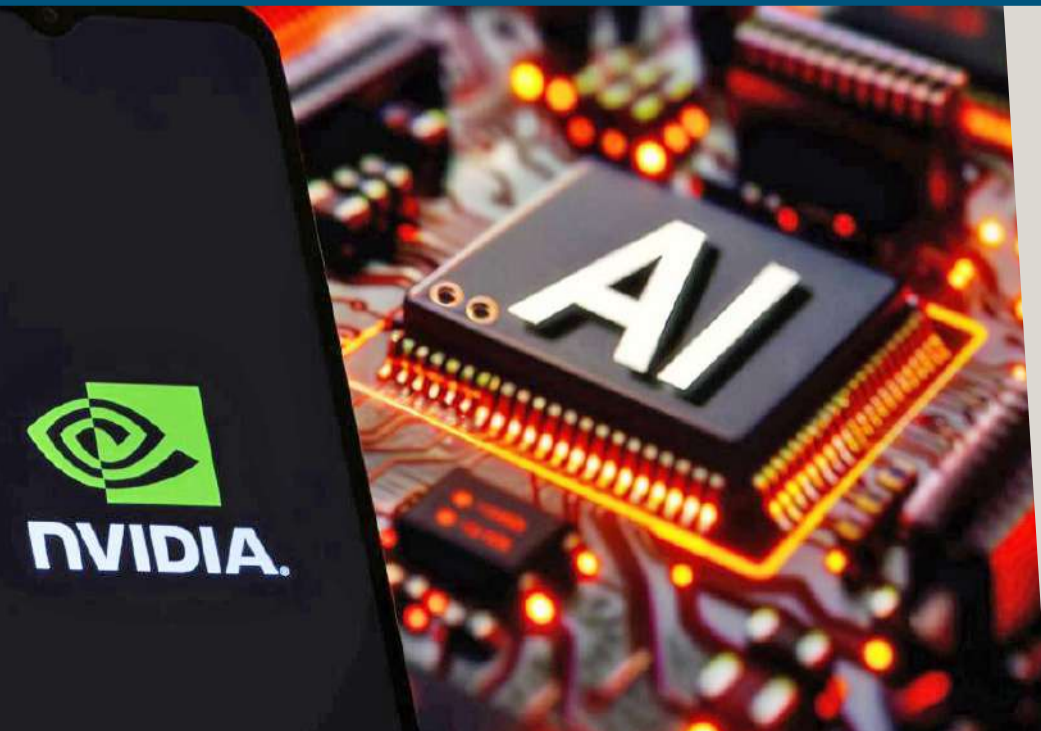
ويعكس هذا التحول اعتماداً متزايداً على ميناء ينبع كمسار بديل رئيسي، مستفيداً من خط الأنابيب «شرق-غرب» الذي يمتد لمسافة تقارب 1200 كيلومتر، وتصل طاقته القصوى إلى 7 ملايين برميل يومياً، ما يعزز مرونة المملكة في إدارة تدفقات النفط العالمية.

في الميناء. ومن ميناء ينبع، تتجه الشحنات إلى الأسواق العالمية عبر مسارين رئيسيين؛ إما نحو أوروبا عبر قناة السويس، أو إلى آسيا عبر مضيق باب المندب، وهو ممر بحري يحمل بعض المخاطر الأمنية في ظل التوترات الإقليمية، خصوصاً مع الهجمات التي طالت الملاحة خلال فترات سابقة.

ينبع لضمان استمرار الإمدادات، مع إمكانية توجيه ما يصل إلى 5 ملايين برميل يومياً للتصدير، إضافة إلى تلبية احتياجات المصافي المحلية. ووفقاً لتقديرات الشركة، فإن الخط البري قادر على نقل ما يصل إلى 7 ملايين برميل يومياً، فيما تتأثر الكميات الفعلية بعوامل تشغيلية مثل توفر الناقلات وأرصدة الشحن

وتأتي هذه التطورات في وقت لا تزال فيه القيود على الملاحة في مضيق هرمز قائمة، ما دفع السعودية إلى إعادة توجيه جزء كبير من صادراتها النفطية بعيداً عن المسار التقليدي، مع تحول ملحوظ نحو الأسواق الآسيوية بدلاً من أوروبا وأمريكا الشمالية. وتقوم شركة «أرامكو السعودية» بضخ الخام عبر خط الأنابيب إلى ميناء

قفزة تاريخية في قيمة «إنفيديا» مع طفرة الذكاء الاصطناعي



الجيوستراتيجية. كما وصل قطاع أشباه الموصلات لتسجيل أداء قوي، حيث حقق مؤشر فيلادلفيا للرقائق مكاسب متتالية غير مسبوقه للجلسة الثامنة عشرة على التوالي، بارتفاع إجمالي بلغ 47%، مدفوعاً بنتائج إيجابية لشركات مثل «تكساس إنسترومنتس» و«إنتل».

وتتجه الأنظار حالياً إلى نتائج الربع السنوي المرتقبة لأكبر الشركات التقنية، وفي مقدمتها «مايكروسوفت» و«أمازون» و«ألفابت» و«ميتا»، والتي يُتوقع أن تقدم مؤشرات أوضح حول مستقبل الإنفاق على البنية التحتية للذكاء الاصطناعي.

ويؤكد محللون أن استمرار هذا الزخم في الاستثمار قد يعزز من فرص نمو «إنفيديا» على المدى الطويل، مع بقاء التفاؤل مسيطراً على توقعات القطاع في المرحلة المقبلة.

حيث ساهم بنحو 20% من مكاسب المؤشر البالغة 4.7%، بحسب بيانات «بلومبرغ». ويرى محللون أن الإنفاق الضخم والمتسارع على تقنيات الذكاء الاصطناعي ما يزال دون إشارات تباطؤ، وهو ما يعزز مكانة «إنفيديا» كأحد المستفيدين الرئيسيين من هذا النمو.

وقال بول نولتي، كبير مديري الثروات في شركة «مورفي أند سيلفست»، إن حجم الاستثمارات في الذكاء الاصطناعي «مذهل» ولم تظهر مؤشرات على تراجعها، ما يجعل إنفيديا في قلب موجة نمو قوية لقطاع التكنولوجيا.

وفي ظل مخاوف سابقة من تباطؤ الإنفاق على الذكاء الاصطناعي، استعادت أسهم التكنولوجيا الكبرى زخمها خلال الأسابيع الأخيرة، مدعومة بالبحث عن الاستقرار ونمو الأرباح، رغم استمرار التوترات

سجلت شركة «إنفيديا» (Nvidia) ارتفاعاً قياسياً في أسهمها يوم الجمعة، لتؤكد موقعها كأقوى لاعب في قطاع رقائق الذكاء الاصطناعي، وذلك في ظل موجة صعود واسعة طالت أسهم أشباه الموصلات.

وارتفع السهم بنسبة 4.3% ليصل إلى 208.26 دولار، مسجلاً أعلى مستوى له منذ أشهر، ومتجاوزاً حاجزاً قياسياً ظل ثابتاً منذ أكتوبر الماضي، ليخرج من نطاق تداول محدود استمر معظم العام.

هذا الصعود دفع القيمة السوقية للشركة لتتخطى 5 تريليونات دولار، ما عزز موقعها في صدارة الشركات الأكثر قيمة عالمياً، في إنجاز يعكس قوة الطلب المتزايد على تقنيات الذكاء الاصطناعي.

وخلال العام الجاري، ارتفع سهم «إنفيديا» بنسبة 12%، ليكون أحد أبرز المحركات الرئيسية لصعود مؤشر «إس أند بي 500»،

زيادة اهتمام المستثمرين الدوليين بأدوات الدين المحلية ورفع السيولة في الأسواق

السندات السعودية تدخل مؤشر «جيه بي مورجان» و«بلومبرغ» لتعزيز التدفقات الاستثمارية العالمية



يتوقع أن يؤدي إدراج الصكوك والسندات الحكومية السعودية ضمن مؤشر «جيه بي مورجان» و«بلومبرغ» إلى تعزيز تدفقات رؤوس الأموال المستقرة نحو السوق السعودية، مع ما يرافق ذلك من تنوع مصادر التمويل، وخفض تكاليف الاقتراض، وتوسيع قاعدة المستثمرين الدوليين، بما يسهم في تعميق سيولة السوق الثانوية وترسيخ مكانة المملكة كفاعل رئيسي في أسواق رأس المال العالمية.

ويشمل الإدراج في مؤشر «جيه بي مورجان» نحو 8 إصدارات من الصكوك الحكومية المقومة بالريال، بقيمة إجمالية تقارب 69 مليار دولار، على أن يتم ذلك تدريجياً ابتداءً من مطلع العام المقبل، فيما يتوقع انضمام الصكوك السعودية إلى مؤشر «بلومبرغ» للسندات الحكومية بالعملة المحلية للأسواق الناشئة بحلول نهاية أبريل 2027.

ويُنظر إلى هذا التطور باعتباره شهادة دولية تعكس قوة البنية التحتية للسوق المالية السعودية وارتفاع مستويات الشفافية فيها، الأمر الذي يعزز جاذبية أدوات الدين المحلية لدى المستثمرين العالميين، ويدعم انتقال سوق الدين من نطاقه الإقليمي إلى فضاء أوسع على المستوى الدولي.

كما أن اعتماد هذه المؤشرات من قبل كبرى المؤسسات الاستثمارية العالمية

العالمية إلى تدفقات استثمارية أجنبية مستقرة، خصوصاً من الصناديق طويلة الأجل، إلى جانب تدفقات استباقية تسبق التنفيذ الفعلي، وهو ما يعزز تنوع المستثمرين ويرفع كفاءة السوق ويدعم تطور سوق الدين المحلي وفق أفضل الممارسات الدولية.

التسوية خارج المنصة (OTC)، إضافة إلى تعزيز الربط مع مراكز الإيداع والتسوية العالمية مثل «يوركوير»، ما ساهم في زيادة جاذبية السوق ورفع مستويات السيولة والتداول.

ومن المتوقع أن يؤدي الإدراج التدريجي وارتفاع الأوزان في المؤشرات

من جانبه، أكد وزير المالية السعودي محمد الجديعان أن هذا الإدراج يعكس الثقة المتنامية في مسار التحول الاقتصادي للمملكة، ويمثل خطوة مهمة في دمجها ضمن أسواق رأس المال العالمية، مشيراً إلى أنه سيسهم في توسيع قاعدة المستثمرين ودعم

من شأنه أن يعزز إدراج أدوات الدين السعودية ضمن المحافظ الاستثمارية الكبرى، بما يرفع الطلب عليها ويزيد من حضورها في الأسواق الناشئة.

وعلى المستوى التمويلي، يفتح هذا الإدراج آفاقاً جديدة أمام المملكة لتنويع مصادر التمويل عبر استقطاب شرائح أوسع من المستثمرين الأجانب، وهو ما ينعكس في ارتفاع الطلب على أدوات الدين الحكومية، وتحسين مرونة إدارة الاحتياجات التمويلية، مع توقعات بانخفاض تدريجي في تكاليف الاقتراض على المدى المتوسط والطويل، بما يعزز الاستدامة المالية ويحد من مخاطر إعادة التمويل.

وكان «جيه بي مورجان» قد أعلن الأسبوع الماضي عن خطته لإدراج السندات السعودية المقومة بالريال ضمن مؤشره الرئيسي لسندات الأسواق الناشئة، في خطوة تهدف إلى تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي ودعم خطط التحول الاقتصادي، على أن يتم الإدراج تدريجياً بدءاً من 29 يناير، وصولاً إلى وزن نسبي يبلغ 2.52%.

وفي السياق ذاته، أعلنت «بلومبرغ» لخدمات المؤشرات» عن إدراج الصكوك الحكومية السعودية ضمن مؤشر السندات الحكومية بالعملة المحلية للأسواق الناشئة، على أن يدخل القرار حيز التنفيذ في نهاية أبريل 2027 خلال عملية إعادة توازن المؤشر.

ارتفاع أسعار الصادرات الصينية يهدد بعودة التضخم العالمي

بدأت الشركات الصينية المصدرة رفع أسعار مجموعة واسعة من السلع، من الملابس إلى الأجهزة المنزلية، مدفوعة بارتفاع تكاليف الإنتاج المرتبطة بأسعار الطاقة، في تطور قد يعيد الضغوط التضخمية إلى الاقتصاد العالمي.

وأظهرت بيانات حديثة ارتفاع أسعار العديد من السلع الاستهلاكية خلال مارس، منبهة فترة طويلة من الانخفاض ساهمت في كبح التضخم عالمياً، مع انتقال تأثير ارتفاع النفط إلى مواد أساسية مثل البلاستيك والمطاط والألياف الصناعية.

وشملت الزيادات منتجات متعددة، أبرزها الأدوات الطبية والملابس، إلى جانب الأجهزة المنزلية التي تواجه ضغطاً مزدوجاً نتيجة ارتفاع تكاليف المعادن وأشباه الموصلات.

وخلال السنوات الماضية، ساهمت السلع الصينية منخفضة التكلفة في الحد من التضخم في الاقتصادات الكبرى، لكن هذا الدور بدأ يتراجع مع انتقال الشركات إلى تمرير التكاليف المرتفعة للمستهلكين.

وتشير التقديرات إلى احتمال عودة معدلات التضخم فوق 3% في الولايات المتحدة وأوروبا، مدفوعة بارتفاع أسعار الطاقة، في حين يُتوقع أن تتسارع تأثيرات هذه الزيادات خلال الأشهر المقبلة مع انعكاسها تدريجياً على المستهلكين.

ورغم أن بعض المصدرين لا يزالون يؤجلون رفع الأسعار بسبب المنافسة، فإن استمرار الضغوط الحالية يندرج بموجة تضخم جديدة عالمياً، خاصة إذا استمرت التورات الجيوسياسية وارتفاع أسعار النفط.

أذربيجان تبدأ تصفية جزء من احتياطي الذهب لأول مرة منذ 2012



أقدم صندوق النفط الحكومي الأذربيجاني «سوفاز» على بيع نحو 22 طناً من الذهب خلال الربع الأول من عام 2025، في أول عملية تقليص لاحتياطياته من المعدن النفيس منذ بدء تراكمه عام 2012، وذلك بعد موجة ارتفاع قوية في الأسعار.

وبلغت قيمة الذهب المبيع أكثر من 3 مليارات دولار وفق الأسعار الحالية، بعدما وصلت حصة الذهب داخل محفظة الصندوق إلى الحد الأقصى المسموح به، ما دفعه إلى إعادة موازنة أصوله.

وكان «سوفاز» خلال السنوات الماضية من بين أبرز الجهات الحكومية

الكبير في أسعار الذهب كان عاملاً رئيسياً في تضخم قيمته داخل المحفظة، ما استدعى تقليص الحيازات لإعادة التوازن الاستثماري.

ويأتي ذلك في وقت شهد فيه الذهب تقلبات ملحوظة بنهاية الربع الأول، وسط اضطرابات جيوسياسية وضغوط ناتجة عن قوة الدولار وارتفاع أسعار النفط، ما أثر على أسواق المال في الاقتصادات الناشئة.

ورغم عملية البيع، لم يطرأ تغيير يُذكر على إجمالي أصول الصندوق، حيث ساهمت مكاسب الذهب في موازنة تراجع أداء الأسهم والسندات ضمن المحفظة الاستثمارية.

إلى نحو 38% من إجمالي محفظته البالغة 74 مليار دولار، متجاوزة النطاق المستهدف الذي لا يفترض أن يتخطى 35% مع هامش انحراف محدود.

ورغم عدم إعلان الصندوق عن تفاصيل أسباب البيع، فإن الارتفاع

العالمية شراءً للذهب، إلى جانب البنوك المركزية التي ساهمت مشترياتها في دعم الأسعار لتصل إلى مستويات قياسية.

وبحسب البيانات الفصلية، ارتفعت حصة الذهب داخل أصول الصندوق

تحول تاريخي جعل المدينة مركزاً اقتصادياً عالمياً يفوق قيمته الأصلية بمراحل

من صفقة رمزية إلى أعلى مركز مالي في العالم



تُعد نيويورك اليوم أعلى مدينة في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي، كما تُصنّف كأكبر مركز مالي عالمي يضم أضخم أسواق المال ومقر الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، إضافة إلى كونها المدينة الأكثر احتضاناً للمليارديرات على مستوى العالم.

لكن تاريخ هذه المدينة يعود إلى نحو 400 عام، حين تم بيع جزيرة مانهاتن عام 1626 في صفقة لم تتجاوز قيمتها 60 غيلدر هولندي، أي ما يعادل نحو 24 دولاراً فقط، من قبيلة «اللينابي» للسكان الأصليين في أميركا الشمالية.

وأبرم الصفقة بيتر مينويت، المدير العام لشركة الهند الغربية الهولندية، مقابل بضائع بسيطة بدلاً من المال النقدي، وهي صفقة أصبحت لاحقاً رمزاً تاريخياً مثيراً للجدل، ووصفت أحياناً بأنها «بيع بالخرز» في إشارة إلى بساطتها مقارنة بقيمة الأرض لاحقاً.

وقد أثارت هذه الصفقة نقاشاً واسعاً حول طبيعتها، إذ اعتبرها البعض عقداً استعمارياً استُخدم لتبرير السيطرة على

الأرض، بينما يرى آخرون أن اختلاف المفاهيم بين الطرفين جعل فهم شروطها غير متكافئ، حيث اعتقد السكان الأصليون أنها اتفاق لاستخدام الأرض، بينما اعتبرها الهولنديون ملكية كاملة.

ومع مرور الزمن، تحولت نيويورك من صفقة متواضعة إلى واحدة من أهم المدن الاقتصادية في العالم، ما دفع البعض إلى إعادة النظر في قيمتها التاريخية من زاوية اقتصادية بحتة تعتمد على أثر الزمن والفائدة المركبة.

فمن الناحية النظرية، وياحتساب عائد سنوي افتراضي بنسبة 10%، فإن مبلغ 24 دولاراً قبل 400 عام كان يمكن أن ينمو ليصل إلى قيمة خيالية تتجاوز مئات الكوادريليونات من الدولارات، وهو رقم يفوق بكثير ثروات العالم مجتمعة، ما يعكس قوة التراكم المالي عبر الزمن.

وهكذا، تحولت مانهاتن من صفقة بسيطة إلى قلب الاقتصاد العالمي، في مثال لافت على كيفية تغير قيمة الأصول جذرياً مع مرور القرون.

تصاعد المخاطر الجيوسياسية يدفع الأسواق إلى إعادة تسعير الأصول

تعثر المفاوضات يعيد الضبابية إلى الأسواق العالمية

1 أسعار النفط تتفاعل سريعاً مع احتمالات اضطراب الإمدادات

2 تعثر المفاوضات يرفع علاوة المخاطر في الأسواق العالمية

فإن أي تقدم في المفاوضات قد يؤدي إلى تحسن سريع في المعنويات، ما يعكس الطبيعة الحساسة لهذه المرحلة. كما أن دور البنوك المركزية سيبقى محورياً، حيث قد تضطر إلى تعديل سياساتها في حال تصاعد الضغوط التضخمية الناتجة عن ارتفاع أسعار الطاقة.

مخاطر متصاعدة

رغم عدم تحول التوترات إلى مواجهة مباشرة حتى الآن، فإن المخاطر لا تزال في تصاعد مستمر، حيث إن أي فشل إضافي في المسار الدبلوماسي قد يدفع الأمور نحو سيناريوهات أكثر تعقيداً. وتكمن الخطورة في أن الأسواق لم تعد تتعامل فقط مع الوضع القائم، بل مع احتمالات التصعيد، ما يؤدي إلى تضخيم ردود الفعل المالية.

فكل تأخير في التوصل إلى حل يزيد من حالة عدم اليقين، ويؤدي إلى ارتفاع علاوة المخاطر في الأسواق، سواء في أسعار النفط أو الأصول المالية الأخرى. كما أن استمرار هذا الوضع لفترة أطول قد يدفع الشركات إلى تأجيل الاستثمارات، ويؤثر على خطط التوسع، ما ينعكس سلباً على النمو الاقتصادي العالمي.

أصبحت تعتمد بشكل متزايد على الخوارزميات والتداول الآلي، التي تتفاعل بسرعة مع الأخبار والبيانات، ما يسرع من انتقال التأثيرات ويضخم من حدتها. هذا الواقع يجعل من الصعب عزل أي حدث أو احتواء تأثيره محلياً، حيث تتحول الصدمات المحدودة إلى موجات أوسع خلال وقت قصير، وهو ما يعزز من حالة عدم اليقين ويزيد من حساسية الأسواق لأي تطور جديد.

آفاق المرحلة المقبلة

تشير المؤشرات إلى أن الأسواق قد تشهد فترة من التذبذب المستمر، خاصة إذا استمرت حالة عدم اليقين. ومع ذلك،

هذا التوازن يعكس تعقيد المشهد، حيث لا تتحرك الأصول وفق نمط تقليدي واضح، بل تتأثر بمجموعة من العوامل المتداخلة، تشمل السياسة النقدية والتوترات الجيوسياسية.

إعادة تموضع المستثمرين

مع تصاعد المخاطر، بدأ المستثمرون في إعادة تموضعهم داخل الأسواق، حيث تتجه التدفقات نحو الأصول الأقل مخاطرة، مثل السندات الحكومية وبعض العملات الآمنة. هذا التحول يعكس تغيراً في شهية المخاطرة، حيث يصبح الحفاظ على رأس المال أولوية في ظل غياب اليقين، وهو ما يؤدي إلى تقليص الاستثمارات في الأصول عالية المخاطر، مثل الأسهم والأسواق الناشئة.

الأسواق الناشئة تحت الضغط

تعد الأسواق الناشئة من أكثر الفئات تأثراً بهذه التطورات، نظراً لاعتمادها الكبير على تدفقات رأس المال الأجنبية. ومع تزايد المخاطر، تبدأ هذه التدفقات في التراجع، ما يؤدي إلى ضغوط على العملات المحلية والأسواق المالية.

كما أن ارتفاع أسعار الطاقة يزيد من الأعباء على هذه الاقتصادات، التي تعتمد بشكل كبير على واردات النفط، ما يعمق التحديات الاقتصادية.

ترابط عالمي معقد

تعكس التطورات الراهنة درجة غير مسبوقه من الترابط بين مكونات الاقتصاد العالمي، حيث لم تعد الأسواق تعمل في مسارات منفصلة، بل أصبحت جزءاً من شبكة متداخلة تتفاعل فيها الأصول والقطاعات بشكل شبه فوري. فارتفاع أسعار النفط، على سبيل المثال، لا يقتصر تأثيره على

النفط في قلب الحدث

يأتي النفط في مقدمة الأصول الأكثر تأثراً بتعثر المفاوضات، نظراً لارتباطه المباشر بإمدادات الطاقة عبر مضيق هرمز. فاستمرار التوترات يرفع من احتمالات تعطل الإمدادات، ما يدفع الأسعار إلى الارتفاع. وقد شهدت الأسواق بالفعل ارتفاعاً في أسعار النفط مع تصاعد المخاوف، في انعكاس مباشر لحساسية هذا السوق تجاه المخاطر الجيوسياسية. كما أن استمرار هذه الضغوط قد يؤدي إلى موجة تضخمية جديدة، ما يزيد من تعقيد المشهد الاقتصادي العالمي.

تقلبات الأسهم

انعكست هذه التطورات على أسواق الأسهم العالمية، التي بدأت تظهر إشارات على التذبذب، خاصة في الأسواق الآسيوية والأوروبية. فقد شهدت بعض المؤشرات تراجعاً مع ارتفاع أسعار النفط وزيادة المخاوف بشأن النمو الاقتصادي.

كما أن الأسواق الأميركية، رغم استمرار بعض القطاعات في تحقيق مكاسب، أصبحت أكثر حساسية لأي أخبار تتعلق بالمفاوضات، ما يعكس حالة الترقب التي تسيطر على المستثمرين.

تحركات العملات والذهب

في ظل هذه التطورات، شهدت العملات الرئيسية تحركات متباينة، حيث يميل الدولار إلى الارتفاع في أوقات التوتر، باعتباره ملاذاً آمناً، بينما يتعرض الذهب لضغوط متباينة بين الطلب كملأ آمن وتأثير قوة العملة الأميركية.

تدخل الأسواق المالية العالمية مرحلة دقيقة من الترقب والحذر، مع تعثر المفاوضات بين الولايات المتحدة وإيران، وهو تطور أعاد المخاطر الجيوسياسية إلى الواجهة بعد فترة من التفاؤل الحذر. هذا التعثر لم يكن مجرد حدث سياسي، بل شكل نقطة تحول في سلوك المستثمرين، الذين بدأوا بإعادة تقييم مراكزهم في ضوء احتمالات تصعيد جديد قد يؤثر بشكل مباشر على إمدادات الطاقة والاستقرار الاقتصادي العالمي.

في هذا السياق، لم تعد الأسواق تتحرك بناءً على المؤشرات الاقتصادية التقليدية فقط، بل أصبحت شديدة الحساسية للتطورات السياسية، خاصة تلك المرتبطة بمنطقة الشرق الأوسط، التي تمثل محوراً رئيسياً لإمدادات الطاقة العالمية. ومع استمرار حالة عدم اليقين، بدأت الأسواق تدخل مرحلة جديدة من التقلبات، حيث تتداخل العوامل الجيوسياسية مع التوقعات الاقتصادية والنقدية.

ضبابية متجددة

تعثر المفاوضات أعاد حالة الضبابية إلى الأسواق، حيث تراجعت التوقعات بإمكانية التوصل إلى اتفاق سريع يخفف من التوترات. هذا التحول انعكس بشكل مباشر على معنويات المستثمرين، الذين أصبحوا أكثر ميلاً إلى الحذر، في ظل غياب رؤية واضحة للمسار السياسي.

وقد أظهرت الأسواق في الأيام الأخيرة تفاعلاً سريعاً مع هذا التطور، حيث تحولت من حالة التفاؤل إلى الترقب، ما يعكس هشاشة التوازن الحالي، الذي يعتمد بشكل كبير على التوقعات السياسية أكثر من العوامل الاقتصادية.

مرحلة انتقالية حساسة في الأسواق العالمية

في المحصلة، تعكس التطورات الحالية مرحلة انتقالية حساسة في الأسواق العالمية، حيث تتداخل العوامل الجيوسياسية مع الاقتصادية بشكل غير مسبوق. فتعثر المفاوضات بين إيران وأميركا لم يؤد فقط إلى زيادة التوتر، بل أعاد تعريف كيفية تفاعل الأسواق مع المخاطر، حيث أصبحت أكثر حساسية وأقل قدرة على تجاهل الأحداث السياسية.

هذا الواقع يشير إلى أن الأسواق تدخل مرحلة جديدة من إعادة التقييم، حيث يتم تسعير الأصول بناءً على مزيج من العوامل الاقتصادية والسياسية، ما يزيد من تعقيد المشهد. كما أن استمرار هذه الحالة قد يؤدي إلى تغييرات هيكلية في سلوك المستثمرين، الذين قد يتجهون بشكل أكبر نحو الأصول الدفاعية.

وفي ظل هذا المشهد، يبدو أن الاقتصاد العالمي يقف أمام مفترق طرق، حيث قد تحدد نتائج هذه الأزمة اتجاه الأسواق في المرحلة المقبلة. فإذا استمرت الضغوط، قد نشهد تباطؤاً اقتصادياً أوسع، أما إذا تم احتواء التوترات، فقد تعود الأسواق إلى مسار أكثر استقراراً.

لكن في كل الأحوال، فإن المرحلة الحالية تؤكد أن الأسواق العالمية لم تعد منفصلة عن السياسة، بل أصبحت امتداداً لها، تتفاعل معها بشكل مباشر، ما يجعل من إدارة المخاطر تحدياً أكثر تعقيداً في السنوات القادمة.



- 1 تسعير الأسواق يتحول من البيانات الاقتصادية إلى السيناريوهات السياسية
- 2 تراجع شهية المخاطرة يضغط على الأسهم والأسواق الناشئة
- 3 رؤوس الأموال تتجه نحو الأصول الآمنة
- 4 تدفقات المركزية تواجه معادلة صعبة بين النمو والتضخم
- 5 الضغوط التضخمية تعود إلى الواجهة بفعل ارتفاع الطاقة
- 6 تراجع شهية المخاطرة يضغط على الأسهم والأسواق الناشئة
- 7 تسعير الأسواق يتحول من البيانات الاقتصادية إلى السيناريوهات السياسية

تثبيت الفائدة يعكس قلقاً عالمياً من موجة تضخم جديدة

«الفيدرالي» يقود تشدد مجموعة السبع

3 أسعار الطاقة تعيد التضخم إلى صدارة المخاوف

2 السياسة النقدية تدخل مرحلة حساسة بين التضخم والنمو

1 توجه جماعي نحو تثبيت الفائدة يعكس وحدة القلق النقدي



استمرار هذا النهج الحذر، حيث ستبقى البنوك المركزية في وضع الانتظار، مع مراقبة تطورات التضخم وأسعار الطاقة والنمو الاقتصادي. كما أن أي تغير في هذه العوامل قد يؤدي إلى تعديل سريع في السياسات، ما يعكس الطبيعة الديناميكية للمرحلة الحالية.

مخاطر متصاعدة

رغم هذا التوازن الحذر الذي تتبناه البنوك المركزية، فإن مستوى المخاطر لا يزال مرتفعاً وقابلاً للتفاقم في أي لحظة، خاصة في ظل البيئة الجيوسياسية غير المستقرة، والتوترات في مناطق الطاقة الحساسة لا تزال تمثل عاملاً ضاعطاً يمكن أن يدفع أسعار النفط والغاز إلى موجات ارتفاع جديدة، وهو ما سينعكس مباشرة على معدلات التضخم، ويعيدها إلى مسار تصاعدي بعد فترة من التراجع النسبي.

وتتمكن خطورة هذا السيناريو في أنه قد يجبر البنوك المركزية على التخلي عن نهج التريث والعودة إلى سياسات أكثر تشدداً، سواء عبر تثبيت الفائدة لفترة أطول أو حتى رفعها مجدداً، وهو ما قد يزيد من تعقيد المشهد الاقتصادي. فكما طال أمده الضغوط التضخمية، تقلصت قدرة صناع القرار على دعم النمو، وازدادت احتمالات الوقوع في ما يُعرف بـ«فخ السياسة النقدية»، حيث يصبح تحقيق التوازن بين الاستقرار السعري والنمو أمراً بالغ الصعوبة.

من جهة أخرى، فإن استمرار الفائدة عند مستويات مرتفعة لفترة ممتدة يفرض ضغوطاً متراكمة على النشاط الاقتصادي، خاصة في القطاعات الحساسة للتمويل مثل العقارات والصناعة. كما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الاقتراض على الشركات والأفراد، ما ينعكس على الاستهلاك والاستثمار، وهما المحركان الرئيسيان للنمو.

وفي حال تزامن هذا الضغط مع تباطؤ في الطلب العالمي، فقد تجد بعض الاقتصادات نفسها أمام خطر الركود، خاصة تلك التي تعاني من مستويات دين مرتفعة أو ضعف في الطلب المحلي. هذا السيناريو لا يُعد مستبعداً، بل أصبح جزءاً من المخاطر التي تضعها الأسواق في الحساب، ما يفسر حالة الحذر التي تسيطر على المستثمرين.

مرحلة انتقالية في السياسة النقدية العالمية

ومع استمرار الضغوط المرتبطة بأسعار الطاقة والتوترات الجيوسياسية، تزداد أهمية هذه المرحلة، حيث تصبح قرارات السياسة النقدية أكثر حساسية لأي تغير في المعطيات، فارتفاع أسعار الطاقة قد يعيد التضخم إلى الواجهة، في حين أن تباطؤ النمو قد يدفع نحو التيسير، ما يضع البنوك المركزية أمام خيارات متضاربة.

وفي هذا السياق، تبدو المرحلة الحالية حاسمة في تحديد المسار المستقبلي للاقتصاد العالمي، حيث قد تؤدي إلى إعادة صياغة قواعد السياسة النقدية، سواء من حيث توقيت التدخل أو طبيعة الأدوات المستخدمة. كما أن نتائج هذه المرحلة قد تعيد رسم ملامح الأسواق المالية، من خلال تغيير سلوك المستثمرين وتوجهاتهم، خاصة في ما يتعلق بتوزيع الأصول وإدارة المخاطر.

يستفيد الدولار من هذا التوجه، باعتباره عملة رئيسية في النظام المالي العالمي.

التوازن الصعب

تواجه البنوك المركزية حالياً معادلة معقدة، حيث يتعين عليها الموازنة بين السيطرة على التضخم ودعم النمو الاقتصادي، فرفع الفائدة قد يساهم في كبح التضخم، لكنه قد يضر بالنشاط الاقتصادي، في حين أن خفضها قد يدعم النمو، لكنه قد يؤدي إلى عودة الضغوط التضخمية.

هذا التوازن يجعل من القرارات النقدية أكثر تعقيداً، ويزيد من أهمية البيانات الاقتصادية في تحديد الاتجاه.

اتجاه السياسة النقدية

في ضوء هذه المعطيات، يبدو أن السياسة النقدية العالمية تدخل مرحلة جديدة تتسم بالحذر والمرونة، حيث يتم اتخاذ القرارات بناءً على تقييم مستمر للبيانات، وليس وفق مسار محدد مسبقاً. هذا التحول يعكس نضجاً في إدارة السياسة النقدية، لكنه في الوقت نفسه يزيد من عدم اليقين في الأسواق، التي تجد صعوبة في التنبؤ بالمسار المستقبلي.

آفاق المرحلة المقبلة

تشير التوقعات إلى أن الفترة المقبلة ستشهد

تعكس قرارات تثبيت الفائدة التي تتبناها البنوك المركزية الكبرى دخول السياسة النقدية العالمية في مرحلة انتقالية دقيقة، حيث لم تعد الأدوات التقليدية كافية للتعامل مع التحديات الحالية، ففي هذه المرحلة، يتم إعادة تقييم العلاقة بين التضخم والنمو، في ظل بيئة اقتصادية تتسم بتداخل العوامل النقدية مع الجيوسياسية والهيكليّة.

هذا التحول يعني أن البنوك المركزية لم تعد تسير وفق مسار واضح نحو التشديد أو التيسير، بل أصبحت تعتمد نهجاً أكثر مرونة يقوم على مراقبة البيانات بشكل مستمر واتخاذ قرارات تدريجية. هذا الأسلوب يعكس إدراكاً بأن الاقتصاد العالمي يمر بمرحلة غير تقليدية، تتطلب سياسات غير تقليدية أيضاً.

بالعوامل الجيوسياسية، ما يعقد مهمة صناع القرار النقدي.

استراتيجية الفيدرالي

يقود الاحتياطي الفيدرالي هذا التوجه العالمي، حيث يتبنى سياسة «الانتظار والترقب»، مع التركيز على تحليل البيانات الاقتصادية قبل اتخاذ أي قرار جديد. وتشير التوقعات إلى أن الفيدرالي قد يبقي أسعار الفائدة دون تغيير حتى الربع الرابع من العام، في ظل استمرار حالة عدم اليقين.

هذا النهج يعكس تحولاً في طريقة إدارة السياسة النقدية، حيث لم يعد الهدف هو التحرك السريع، بل تحقيق استقرار طويل الأجل، حتى وإن تطلب ذلك فترة أطول من التثبيت.

أوروبا وبريطانيا

في المقابل، يبدو أن البنك المركزي الأوروبي وبنك إنجلترا يتبنيان موقفاً أكثر مرونة، حيث يتركان الباب مفتوحاً أمام إمكانية رفع الفائدة في حال استمرت الضغوط التضخمية. هذا التباين يعكس اختلاف الظروف الاقتصادية بين الولايات المتحدة وأوروبا، خاصة فيما يتعلق بمعدلات النمو وسوق العمل.

كما أن هذا الموقف يعكس رغبة في الحفاظ على أدوات السياسة النقدية متاحة، في حال تفاقمت الأوضاع الاقتصادية.

موقف اليابان وكندا

أما في اليابان وكندا، فيتجه صناع القرار إلى تبني نهج مشابه يقوم على التريث، حيث يفضلون مراقبة التطورات الاقتصادية قبل اتخاذ أي خطوات جديدة. هذا التوجه يعكس إدراكاً بأن أي تحرك متسرع قد يؤدي إلى نتائج غير متوقعة في بيئة اقتصادية معقدة.

إعادة تسعير الأسواق

انعكست هذه التوجهات على الأسواق المالية، التي بدأت تعيد تسعير توقعاتها لمسار الفائدة، حيث تراجعت احتمالات خفض الفائدة السريع، في مقابل ارتفاع التوقعات ببقائها عند مستوياتها الحالية لفترة أطول.

هذا التحول أدى إلى تغييرات في سلوك المستثمرين، الذين بدأوا في إعادة تقييم مراكزهم الاستثمارية، خاصة في الأصول الحساسة لأسعار الفائدة.

تأثيرات على الأسواق المالية

شهدت الأسواق المالية تفاعلاً واضحاً مع هذه التطورات، حيث ارتفعت عوائد السندات في بعض الأسواق، في حين تراجعت الأسهم في قطاعات حساسة لأسعار الفائدة. كما أن العملات شهدت تحركات متباينة، حيث

تشهد السياسة النقدية العالمية مرحلة دقيقة تتسم بدرجة عالية من الحذر والتنسيق غير المعلن بين البنوك المركزية الكبرى، حيث يتجه صناع القرار في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان وكندا وبريطانيا إلى الإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير، في خطوة تعكس إدراكاً جماعياً لحساسية المرحلة الراهنة. ويأتي هذا التوجه في ظل تصاعد المخاطر المرتبطة بأسعار الطاقة والتوترات الجيوسياسية، التي تهدد بإعادة إشعال الضغوط التضخمية بعد فترة من التراجع النسبي.

هذا التحول لا يمثل مجرد قرار تقني مؤقت، بل يعكس إعادة تموضع في الاستراتيجية النقدية العالمية، حيث باتت البنوك المركزية تميل إلى التريث بدلاً من التحرك السريع، في محاولة لتحقيق توازن دقيق بين كبح التضخم والحفاظ على استقرار النمو الاقتصادي.

توجه نقدي موحد

تشير التوقعات إلى أن قرارات السياسة النقدية هذا الأسبوع، التي تشمل الولايات المتحدة ومنطقة اليورو وبريطانيا وكندا واليابان، ستعكس جميعها نحو تثبيت أسعار الفائدة، وهو ما يعكس حالة من الإجماع النادر بين الاقتصادات الكبرى. هذا التوافق لا يأتي نتيجة تشابه الظروف المحلية فقط، بل نتيجة إدراك مشترك بأن المخاطر الحالية تتطلب نهجاً حذراً ومتوازناً.

ويعكس هذا التوجه أيضاً رغبة في تجنب تكرار أخطاء سابقة، عندما تم التقليل من شأن التضخم خلال صدمات الطاقة السابقة، وهو ما دفع البنوك المركزية لاحقاً إلى اتخاذ إجراءات أكثر تشدداً.

الطاقة كمحرك رئيسي

تحتل أسعار الطاقة موقعاً محورياً في قرارات السياسة النقدية الحالية، حيث يشكل ارتفاع تكاليف النفط والغاز عاملاً رئيسياً في إعادة تقييم مسار التضخم. فالتوترات في الشرق الأوسط، خاصة المرتبطة بإمدادات النفط، تزيد من احتمالات استمرار الضغوط التضخمية، ما يدفع البنوك المركزية إلى التريث قبل اتخاذ أي خطوات نحو التيسير. هذا الواقع يعيد التأكيد على أن التضخم لم يعد مجرد ظاهرة نقدية، بل أصبح مرتبطاً بشكل وثيق

6 الفيدرالي يرسخ سياسة الانتظار وترقب البيانات

5 أوروبا وبريطانيا تتركان باب التشديد مفتوحاً

4 بنك اليابان يميل للتريث رغم الضغوط الداخلية

الاختناقات عبر المضيق الحيوي تعيد تشكيل معادلة الطاقة

فقدان الإمدادات يتحول تدريجياً إلى انهيار في الطلب العالمي على النفط

1 فقدان مليار برميل يعيد رسم توازن السوق العالمي

تشهد أسواق النفط العالمية واحدة من أكثر الصدمات تعقيداً في تاريخها الحديث، حيث أدى إغلاق مضيق هرمز إلى فقدان كميات ضخمة من الإمدادات تقدر بنحو مليار برميل، ما أحدث خللاً عميقاً في التوازن بين العرض والطلب. هذه الأزمة لا تقتصر على كونها أزمة إمدادات تقليدية، بل بدأت تتحول تدريجياً إلى أزمة طلب عالمية، في تطور يعكس عمق التأثيرات الاقتصادية الناجمة عن هذا الاختناق في أحد أهم شرايين الطاقة في العالم.

ضغوط الأسعار

في البداية، تمكنت الأسواق من امتصاص جزء من الصدمة عبر السحب من المخزونات الاستراتيجية ورفع الأسعار لتأمين الإمدادات، إلا أن استمرار الأزمة لفترة أطول بدأ يكشف عن آثار أعمق، حيث لم يعد التحدي مقتصرًا على توفير النفط، بل أصبح يتعلق بقدرة الاقتصاد العالمي على تحمل تكاليف الطاقة المرتفعة.

فجوة الإمدادات

فقدان ما يقارب مليار برميل من النفط لا يمثل مجرد رقم كبير، بل يعكس خللاً هيكلياً في منظومة الطاقة العالمية، حيث يشكل مضيق هرمز ممراً

2 تآكل المخزونات الاستراتيجية يضعف قدرة الدول على الصمود

مستويات تاريخية، ما يهدد بارتفاع تكاليف السلع والخدمات بشكل واسع.

بداية تدمير الطلب

أحد أخطر تطورات الأزمة يتمثل في بدء تراجع الطلب العالمي، ليس نتيجة ضعف اقتصادي تقليدي، بل نتيجة ارتفاع الأسعار إلى مستويات لا يمكن تحملها. هذا التراجع بدأ في قطاعات غير مرئية نسبياً، مثل البتروكيماويات في آسيا، قبل أن يمتد تدريجياً إلى قطاعات أوسع.

ويحذر محللون من أن هذا التراجع قد يتسارع، حيث تشير التقديرات إلى انخفاض الطلب بنحو 5 ملايين برميل يومياً، وهو ما يعكس بداية مرحلة إعادة توازن قسرية بين العرض والطلب.

انتقال العدوى الاقتصادية

في البداية، تركزت آثار الأزمة في آسيا، إلا أنها بدأت تنتقل تدريجياً إلى أوروبا والأسواق الغربية، حيث ظهرت مؤشرات على ضعف الاستهلاك وارتفاع تكاليف الطاقة.

هذا الانتقال يعكس الطبيعة المترابطة للاقتصاد العالمي، حيث لا يمكن لأي منطقة أن تبقى بمعزل عن صدمة بهذا الحجم، خاصة عندما يتعلق الأمر بالطاقة، التي تمثل عصب النشاط الاقتصادي.

قطاعات تحت الضغط

تعد قطاعات النقل والطيران من أكثر القطاعات تأثراً بالأزمة، حيث أدى ارتفاع أسعار الوقود إلى إلغاء آلاف الرحلات الجوية، وارتفاع تكاليف التشغيل بشكل كبير.

كما أن الديلز، الذي يمثل العمود الفقري للنقل والصناعة، أصبح تحت ضغط شديد، حيث تجاوزت أسعاره

استنزاف الاحتياطات

لجأت الدول المستهلكة، خاصة الكبرى منها، إلى السحب من احتياطاتها الاستراتيجية للتخفيف من حدة الأزمة، إلا أن هذا الحل يبقى مؤقتاً. فمع استمرار السحب، تتآكل هذه الاحتياطات بسرعة، ما يقلل من قدرة الدول على مواجهة صدمات مستقبلية.

هذا الاستنزاف يضع الأسواق أمام معادلة صعبة، حيث تصبح القدرة على التحكم في الأسعار محدودة، ويزداد الاعتماد على العوامل السوقية التي قد تدفع الأسعار إلى

انعكاسات اقتصادية

بدأت تداعيات الأزمة تظهر في المؤشرات الاقتصادية، حيث تم خفض توقعات النمو في عدد من الاقتصادات الكبرى، كما حذر صندوق النقد الدولي من تأثيرات سلبية على الاقتصاد العالمي. هذا التباطؤ يعكس التأثير المباشر لارتفاع تكاليف الطاقة، التي تؤدي إلى تقليص الاستهلاك والاستثمار، ما يضع الاقتصاد العالمي أمام خطر الركود.

إعادة توازن قسرية

مع استمرار الأزمة، تصبح الأسواق أمام خيارين: إما زيادة الإمدادات، وهو أمر صعب في ظل إغلاق المضيق، أو تقليص الطلب. وفي ظل غياب الخيار الأول، يصبح الخيار الثاني هو المسار الطبيعي، حيث يتم تدمير الطلب تدريجياً عبر ارتفاع الأسعار.

هذا النوع من التوازن يعد الأكثر قسوة، حيث لا يتم عبر نمو اقتصادي، بل عبر انكماش الاستهلاك، ما يعكس عمق الأزمة الحالية.

3 بداية انهيار الطلب تظهر في قطاعات غير مرئية

سيناريوهات تصاعدية

تشير التقديرات إلى أن استمرار الأزمة لفترة أطول قد يؤدي إلى تفاقم الخسائر، حيث قد يصل النقص في الإمدادات إلى 5% من السوق العالمية، مع تأثيرات أوسع على الاقتصاد.

وفي السيناريوهات الأكثر تشدداً، قد ترتفع الأسعار إلى مستويات غير مسبوقة، ما يؤدي إلى تغييرات جذرية في سلوك المستهلكين والشركات.

موجات التأثير

لا تحدث تأثيرات الأزمة بشكل فوري ومتساو، بل تنتقل على شكل موجات تبدأ من الأسواق الأكثر حساسية، مثل آسيا، ثم تمتد إلى مناطق أخرى. هذا النمط يعكس طبيعة الاقتصاد العالمي، حيث تنتقل الصدمات تدريجياً، ما يجعل من الصعب تقدير حجم التأثير الكامل في المراحل الأولى.

اتجاه السوق

في ضوء هذه التطورات، يبدو أن سوق النفط يدخل مرحلة جديدة تتسم بقدر كبير من عدم اليقين، حيث لم تعد الأسعار تعكس فقط التوازن بين العرض والطلب، بل أصبحت تعكس أيضاً المخاطر الجيوسياسية والتوقعات الاقتصادية.

هذا التحول يجعل السوق أكثر حساسية للأحداث، ويزيد من احتمالات التقلبات، ما يفرض تحديات إضافية على المنتجين والمستهلكين على حد سواء.

آفاق مستقبلية

إذا استمرت الأزمة دون حل، فإن الأسواق قد تواجه مرحلة طويلة من الأسعار المرتفعة والتقلبات، ما قد يؤدي إلى تغييرات هيكلية في قطاع الطاقة، مثل تسريع التحول نحو مصادر بديلة أو تحسين كفاءة الاستهلاك. كما أن هذه الأزمة قد تعيد تشكيل

العلاقات التجارية، حيث تسعى الدول إلى تنويع مصادر الإمدادات وتقليل الاعتماد على الممرات الحيوية.

مخاطر متصاعدة

رغم الجهود الدولية المكثفة لاحتواء تداعيات أزمة مضيق هرمز، سواء عبر التحركات الدبلوماسية أو محاولات إعادة توجيه الإمدادات، فإن مستوى المخاطر لا يزال مرتفعاً بشكل واضح، بل ويظهر ميلاً للتصاعد مع مرور الوقت. فطبيعة الأزمة الحالية لا ترتبط فقط بعامل جغرافي أو تقني يمكن احتواؤه سريعاً، بل تتداخل فيها أبعاد سياسية وأمنية معقدة، ما يجعل أي تصعيد إضافي - ولو محدوداً - قادراً على إحداث تأثيرات مضاعفة على الأسواق العالمية.

ويكمن الخطر الأكبر في أن الأسواق أصبحت تتفاعل ليس فقط مع الواقع الحالي، بل مع سيناريوهات مستقبلية محتملة، ما يؤدي إلى تضخيم ردود الفعل السعرية. فمجرد الإبقاء على حالة عدم اليقين لفترة أطول يدفع المتعاملين إلى تسعير أسوأ الاحتمالات، وهو ما يعزز من حدة التقلبات ويرفع فعلياً على الأرض.

5

انتقال الأزمة من آسيا إلى أوروبا والأسواق الغربية

4

بداية انهيار الطلب تظهر في قطاعات غير مرئية

3

اختناق الإمدادات يدفع الأسعار نحو مستويات قياسية

تحول جذري في طبيعة سوق النفط

في المحصلة، تكشف أزمة مضيق هرمز عن تحول جذري في طبيعة سوق النفط، حيث لم تعد الصدمات تقاس فقط بحجم الإمدادات المفقودة، بل بقدرتها على إعادة تشكيل التوازن بين العرض والطلب على مستوى الاقتصاد العالمي. فالأزمة الحالية لم تتوقف عند حدود نقص المعروض، بل بدأت تتحول تدريجياً إلى أزمة طلب، نتيجة ارتفاع الأسعار إلى مستويات تضغط على الاستهلاك وتحد من النشاط الاقتصادي.

هذا التحول يعكس مرحلة جديدة في ديناميكيات سوق الطاقة، حيث يصبح «تدمير الطلب» أحد الأدوات غير المباشرة لإعادة التوازن، وهو مسار يحمل في طياته مخاطر كبيرة على النمو العالمي. فبدلاً من أن يتم تصحيح السوق عبر زيادة الإنتاج، يحدث التصحيح عبر تقليص الاستهلاك، وهو ما يعني عملياً تباطؤاً اقتصادياً قد يتطور إلى ركود في بعض المناطق.

كما أن الأزمة تسلط الضوء على هشاشة النظام الطاقى العالمي، الذي لا يزال يعتمد بشكل كبير على ممرات استراتيجية محدودة، ما يجعله عرضة للصدمات الجيوسياسية. هذا الواقع قد يدفع الدول إلى إعادة التفكير في استراتيجياتها الطاقية، سواء عبر تنويع مصادر الإمدادات أو تسريع التحول نحو بدائل أكثر استدامة، وهو ما قد يغير ملامح السوق على المدى الطويل.



استقرار استراتيجي يمهد لمرحلة قياسية غير مسبوقة

هل يعيد الذهب تشكيل النظام المالي العالمي؟

4650 دولاراً يتحول إلى نقطة ارتكاز تعيد ضبط هيكل السوق

السعرية.

هذا المسار الصاعد يرتبط أيضاً بتحويلات أوسع في الاقتصاد العالمي، حيث تتزايد الشكوك حول استدامة بعض أدوات الاستثمار التقليدية، في مقابل صعود الحاجة إلى أصول قادرة على الحفاظ على القيمة في بيئة تتسم بتقلبات نقدية ومالية متسارعة. ومع تراجع الثقة النسبية في العملات الورقية في بعض الفترات، يبرز الذهب كخيار استراتيجي يعكس توازناً بين الأمان والسيولة، ما يعزز من دوره داخل المحافظ الاستثمارية.

كما أن هذا الاتجاه يعكس إعادة تقييم أعمق لمكانة الذهب داخل النظام المالي العالمي، حيث لم يعد يُنظر إليه فقط كملأذ في أوقات الأزمات، بل كأصل دائم ضمن استراتيجيات توزيع الأصول، خاصة لدى المؤسسات الكبرى. هذا التحول يضع الذهب في موقع أقرب إلى الأصول السيادية، التي يتم الاحتفاظ بها كجزء من البنية الأساسية لاستقرار المالي، وليس فقط كأداة تكتيكية.

تحول عميق في طبيعة السوق

في النهاية، يعكس أداء الذهب تحولاً عميقاً في طبيعة السوق، حيث لم يعد محكوماً فقط بالتقلبات اللحظية أو أكثر ارتباطاً بالبنية الاقتصادية الكلية والتحويلات الجيوسياسية الكبرى. هذا التطور يشير إلى أن السوق باتت أكثر توازناً، مع تراجع تأثير الضربات لصالح استثمارات أكثر استقراراً ووعياً.

الدعم القوي من البنوك المركزية يمثل أحد أهم ركائز هذا التحول، حيث يعكس توجهها استراتيجياً نحو تعزيز الاحتياطيات بأصول حقيقية أقل عرضة للتقلبات المرتبطة بالعملات والأسواق المالية. كما أن دخول المستثمرين المؤسسيين بثقل أكبر إلى السوق يساهم في تعزيز هذا الاتجاه، من خلال توفير سيولة مستقرة وتقليل حدة التحويلات المفاجئة.

وفي ظل استمرار الضغوط التضخمية العالمية، إلى جانب حالة عدم اليقين التي تسيطر على المشهد الاقتصادي، يظل الذهب في موقع متقدم كأداة للتحوط وحفظ القيمة. هذه العوامل مجتمعة تخلق بيئة داعمة لاستمرار الاتجاه الصاعد، حتى وإن تخللتها بعض فترات التصحيح الطبيعي.

السيولة والاستثمار

تشير التدفقات المالية إلى استمرار توجه رؤوس الأموال نحو الذهب، في ظل بحث المستثمرين عن ملاذات آمنة في بيئة اقتصادية غير مستقرة. كما أن تطور أدوات الاستثمار المرتبطة بالذهب، مثل الصناديق المتداولة، ساهم في زيادة سهولة الوصول إليه، ما أدى إلى تعزيز السيولة ورفع حجم التداول. هذه العوامل مجتمعة تعزز من قدرة السوق على استيعاب التدفقات الكبيرة دون حدوث تقلبات حادة.



يشهد الذهب في المرحلة الراهنة تحولاً عميقاً يتجاوز كونه مجرد تحرك سعري ضمن دورة تقليدية، ليدخل في مرحلة إعادة تموضع شاملة داخل النظام المالي العالمي. هذا التحول يعكس تغيراً جذرياً في طبيعة العوامل المؤثرة على السوق، حيث لم تعد التقلبات الحادة والمضاربات السريعة هي المحرك الرئيسي، بل أصبحت العوامل الاقتصادية الأساسية، إلى جانب المتغيرات الجيوسياسية، هي التي ترسم الاتجاه العام. هذا المشهد الجديد يعزز من فكرة أن الذهب لم يعد فقط ملاذاً آمناً في أوقات الأزمات، بل أصبح أصلاً استراتيجياً يعاد تسعيره ضمن إطار أوسع يشمل إعادة توزيع مراكز القوة الاقتصادية عالمياً.

تحول السوق

التحول الذي يشهده الذهب اليوم يعكس انتقاله من بيئة يغلب عليها الطابع المضاربي إلى بيئة أكثر نضجاً واستقراراً. في السابق، كانت حركة الأسعار تتأثر بشكل كبير بالتداولات الآلية والتقلبات اللحظية، ما كان يؤدي إلى موجات صعود وهبوط حادة. أما اليوم، فقد تراجع هذا التأثير بشكل ملحوظ، لتصبح السوق أكثر ارتباطاً بالمعطيات الاقتصادية الكلية مثل معدلات الفائدة، والتضخم، والسياسات النقدية. هذا التغيير منح الذهب قدرة أكبر على بناء اتجاهات طويلة الأجل، كما ساهم في تقليل حدة التذبذب، ما عزز من ثقة المستثمرين وأعاد تعريف دوره داخل المحافظ الاستثمارية.

هيكل سعري

من الناحية الفنية، يمثل مستوى 4650 دولاراً للأونصة نقطة محورية في مسار الذهب، حيث تحول هذا المستوى من مقاومة إلى دعم قوي يعكس صلابته الطلب. هذا التحول الفني لا يمكن فصله عن العوامل الأساسية، إذ يشير إلى أن السوق باتت قادراً على امتصاص الضغوط البيئية دون فقدان الاتجاه العام. التماسك فوق هذا المستوى يعكس توازناً بين العرض والطلب، كما يشير إلى وجود قناعة لدى المستثمرين بأن الأسعار الحالية لا تزال دون القيمة العادلة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة.

أفق صاعد

في المقابل، يبرز مستوى 4900 دولار كهدف استراتيجي في المرحلة المقبلة، حيث يمثل هذا المستوى اختباراً حقيقياً لقوة الزخم الصاعد. الوصول إليه قد يفتح الباب أمام موجة ارتفاعات جديدة، خاصة إذا جاء مدعوماً بتدفقات استثمارية قوية واستمرار حالة عدم اليقين في الأسواق العالمية. هذا المستوى لا يحمل فقط دلالة فنية، بل يعكس أيضاً تحولاً نفسياً في سلوك المستثمرين، حيث قد يؤدي اختراقه إلى تعزيز الثقة ودفع المزيد من رؤوس الأموال نحو الذهب.

سياسة نقدية

تلعب السياسة النقدية الأميركية دوراً محورياً في تحديد اتجاه الذهب، حيث تتركب الأسواق قرارات الاحتياطي الفيدرالي بشأن أسعار الفائدة. في ظل التوقعات بتثبيت الفائدة، تتركز الأنظار على لهجة الخطاب الرسمي، التي قد تحمل إشارات حول المسار المستقبلي للسياسة النقدية. أي ميل نحو التيسير قد يعزز من جاذبية الذهب، في حين أن التشديد قد يضغط على الأسعار على المدى القصير. هذا التفاعل المستمر يجعل الذهب أحد أكثر الأصول حساسية للتغيرات في السياسة النقدية العالمية.

سلوك المستثمرين

شهدت الفترة الأخيرة تحولاً واضحاً في سلوك المستثمرين، حيث تزايدت الاستثمارات طويلة الأجل على حساب المضاربات قصيرة الأجل. هذا التحول يعكس قناعة متزايدة بأن الذهب يمثل أداة فعالة للتحوط وإدارة المخاطر، وليس مجرد وسيلة لتحقيق أرباح سريعة. كما أن دخول المؤسسات المالية الكبرى إلى السوق ساهم في تعزيز هذا الاتجاه، حيث تميل هذه المؤسسات إلى تبني استراتيجيات استثمارية مستقرة، ما يحد من التقلبات ويعزز استدامة الاتجاه الصاعد.

طلب مركزي

تواصل البنوك المركزية حول العالم تعزيز احتياطياتها من الذهب، في خطوة تعكس تحولاً استراتيجياً في إدارة الأصول. هذا التوجه يأتي في ظل سعي الدول إلى تنويع احتياطياتها وتقليل الاعتماد على العملات الأجنبية، خاصة في ظل التوترات الجيوسياسية. الطلب المتزايد من البنوك

المعدن النفيس. هذا الترابط يعكس تعقيد المشهد الاقتصادي العالمي، ويجعل من تحليل الذهب عملية تتطلب فهماً شاملاً لمجموعة واسعة من المتغيرات.

المركزية يشكل دعامة قوية للأسعار، كما يعكس إدراكاً متزايداً لأهمية الذهب كأصل سيادي يمكن الاعتماد عليه في مواجهة التقلبات الاقتصادية.

مخاطر محتملة

رغم العوامل الداعمة، لا يخلو المشهد من بعض التحديات، حيث قد يؤدي تحسن مفاجئ في الاقتصاد العالمي أو تراجع التضخم إلى تقليل جاذبية الذهب. كما أن أي تحول غير متوقع في السياسة النقدية قد يؤدي إلى تقلبات قصيرة الأجل. ومع ذلك، تبقى هذه المخاطر محدودة نسبياً في ظل استمرار العوامل الهيكلية التي تدعم الاتجاه الصاعد على المدى الطويل.

مسار استراتيجي طويل الأمد

في ضوء هذه المعطيات، يبدو أن الذهب لا يتحرك ضمن موجة صعود تقليدية قصيرة الأجل، بل يسير في مسار استراتيجي طويل الأمد مدعوم بمنظومة متكاملة من العوامل الاقتصادية والمالية. فالاستقرار الفني الذي أظهره المعدن النفيس عند مستويات محورية يعكس وجود قاعدة طلب حقيقية، وليس مجرد زخم مضاربي عابر، في حين أن الدعم المؤسسي المتزايد، سواء من البنوك المركزية أو الصناديق الاستثمارية الكبرى، يمنحه عمقاً هيكلياً يقلل من هشاشة الحركة

الجغرافيا السياسية

تلعب التوترات الجيوسياسية دوراً متزايداً في دعم الذهب، حيث أدت الصراعات الدولية إلى تعزيز مكانته كأصل آمن. هذا الدور لم يعد يقتصر على فترات الأزمات فقط، بل أصبح جزءاً من الاستراتيجيات الاقتصادية للدول، التي تسعى إلى تعزيز استقلالها المالي. كما أن استخدام الذهب كأداة في التبادل أو كجزء من الاحتياطيات يعكس تحولاً في طبيعة النظام المالي العالمي، حيث يتجه نحو تعددية أكبر في مراكز القوة.

ترابط الأسواق

يرتبط الذهب بشكل وثيق بأسواق العملات والطاقة، حيث تؤثر هذه العوامل بشكل مباشر على اتجاه الأسعار. ضعف الدولار، على سبيل المثال، يعزز من جاذبية الذهب، في حين أن ارتفاع أسعار الطاقة يدعم التضخم، ما ينعكس إيجاباً على

التضخم والذهب

يظل التضخم أحد أبرز العوامل الداعمة للذهب، حيث يعزز من جاذبيته كأداة للتحوط ضد تآكل القوة الشرائية. ومع استمرار الضغوط التضخمية في العديد من الاقتصادات، يتجه المستثمرون نحو الذهب للحفاظ على القيمة، ما يدعم الطلب ويعزز الاتجاه الصاعد. كما أن العلاقة بين الذهب والتضخم أصبحت أكثر ترابطاً، حيث يتحرك المعدن النفيس بشكل متزايد وفق توقعات الأسعار المستقبلية وليس فقط البيانات الحالية.

4900 دولار
محطة فاصلة
بين الاستقرار
والانطلاق
السعري الكبير

الجغرافيا
السياسية
تدفع المعدن
إلى موقع
استراتيجي
متقدم

التضخم
العالمي يعيد
تعريف دور
الذهب كحاجز
للقيمة

التحول نحو
الاستثمار
طويل الأجل
يعمق استقرار
السوق

البنوك
المركزية
تقود موجة
طلب تاريخية
تعيد تشكيل
الاحتياطيات

الاحتياطي
الفيدرالي يحدد
اتجاه السيولة
العالمية وتأثير
الذهب
مباشر على

السيولة العالمية والتدفقات المؤسسية تقودان مرحلة نضج جديدة

العملات المشفرة تعيد بناء الزخم

التنظيمات الحديثة ترفع مستوى الثقة والشفافية

2

التحول النقدي العالمي يعيد تشكيل تسعير الأصول

1



آفاق مستقبلية وفرص واعدة

تفتح المرحلة الحالية آفاقاً واسعة للنمو، خاصة مع استمرار تحسن البيئة النقدية وتزايد الثقة العالمية في الأصول الرقمية. ومع توسع دور المؤسسات المالية، من المتوقع أن نشهد موجة جديدة من المنتجات المالية المبتكرة التي تربط الأصول الحقيقية (Real World Assets) بالبولكشين، مما سيزيد من قيمة السوق الإجمالية بشكل كبير. بالإضافة إلى ذلك، فإن التطورات التكنولوجية المتسارعة، مثل تحسين كفاءة الشبكات وتقليل رسوم المعاملات، ستجعل من العملات المشفرة وسيلة دفع وحفظ قيمة أكثر فاعلية. إن الجمع بين «الاستقرار المالي المستجّد» و«الابتكار التقني المستمر» يخلق بيئة مثالية لتحقيق مستويات سعرية قياسية جديدة، مدعومة بقاعدة صلبة من المستخدمين والمستثمرين الاستراتيجيين.

الجغرافيا السياسية تعيد توجيه شهية المستثمرين

لا يمكن فصل سوق العملات المشفرة عن التوترات والتحويلات الجيوسياسية التي تعصف بالعالم. فالأزمات الدولية والصراعات التجارية تعيد دائماً تعريف «الملاذات الآمنة». وفي الفترات التي تشهد استقراراً نسبياً، ترتفع شهية المخاطرة وتتدفق الأموال نحو الأصول الرقمية بحثاً عن النمو. أما في أوقات الاضطرابات الكبرى، فقد لاحظنا تحولاً مثيراً للاهتمام: حيث بدأت بعض الشعوب والمستثمرين في مناطق النزاع يستخدمون العملات المشفرة كوسيلة لنقل الأموال وحماية المدخرات من انهيار العملات المحلية.

هذا الدور المزدوج للعملات المشفرة كأداة «نمو» في وقت الاستقرار، وأداة «بقاء مالي» في وقت الأزمات، يجعلها فريدة من نوعها. ومع ذلك، تظل الحساسية تجاه الأحداث الجيوسياسية قائمة، حيث تؤثر القرارات الكبرى المتعلقة بالعقوبات الاقتصادية أو التحالفات الدولية على مسارات تدفق رؤوس الأموال. لكن المحصلة النهائية تشير إلى أن العملات الرقمية باتت جزءاً من اللعبة الجيوسياسية، مما يعزز من قيمتها كأصول ذات بعد استراتيجي عابر للحدود.

مخاطر قائمة وتحديات حتمية

رغم التفاؤل السائد، لا يمكن إغفال أن أي سوق مالي ينمو يحمل في طياته مخاطر كامنة. فاحتمالية عودة التشدد النقدي في حال عودة التضخم لارتفاع تظل قائمة، وهو ما قد يقلص شهية المخاطرة مؤقتاً. كما أن التحولات التنظيمية المفاجئة في بعض الدول الكبرى قد تسبب هزات قصيرة المدى.

إلا أن هذه المخاطر يجب أن تُفهم في سياقها الصحيح؛ فهي جزء لا يتجزأ من طبيعة الأسواق المالية وليست تهديداً وجودياً للقطاع. إن القدرة على التعامل مع هذه التحديات هي ما يحدد قوة السوق ونضجه. ومع مرور الوقت، تكتسب العملات المشفرة مناعة أكبر ضد هذه التقلبات، مما يعزز من مكانتها كعنصر دائم في المشهد المالي العالمي.

المؤسسات المالية الكبرى، وصناديق الاستثمار المتداولة (ETFs)، وصناديق التحوط العالمية. هذه التدفقات المؤسسية تجلب معها «الأموال الذكية» التي تتميز بنظرة استثمارية طويلة الأمد.

إن وجود المؤسسات يقلل بشكل كبير من حدة التقلبات المزاجية للسوق، لأن هذه الجهات تعتمد على نماذج تحليلية معقدة واستراتيجيات دخول وخروج مدروسة، بعيداً عن قرارات «الخوف من فوات الفرصة» (FOMO). كما أن انخراط المؤسسات يعني بالضرورة تحسين البنية التحتية للحفاظ والأمان، وتوفير أدوات مالية مشتقة تتيح للمستثمرين التحوط ضد المخاطر. هذا الاندماج المؤسسي يعكس اعترافاً ضمناً بأن العملات المشفرة قد أصبحت فئة أصول شرعية لا يمكن تجاهلها.

ضمن استراتيجيات تنويع المحافظ الدولية، مما يمنح السوق استقراراً هيكلياً لم يكن موجوداً قبل سنوات قليلة.

التنظيمات الحديثة ترفع مستوى الثقة والشفافية

لفترة طويلة، كان غياب التنظيم هو «العقب الأخرى» لسوق العملات المشفرة، لكن المشهد يتغير الآن بسرعة كبيرة. فقد بدأت الحكومات والهيئات التنظيمية حول العالم في صياغة أطر قانونية واضحة تهدف إلى حماية المستثمرين دون خلق الابتكار. هذه التشريعات الجديدة، مثل إطار «MiCA» في أوروبا وغيره من القوانين في المراكز المالية الكبرى، ساهمت في إزالة الغموض القانوني الذي كان يبعد الكثير من رؤوس الأموال الحذرة.

إن التطور في البيئة التنظيمية لا يهدف إلى تقييد السوق، بل إلى تنظيمه من الممارسات غير القانونية وعمليات الاحتيال، مما يرفع من مستوى الشفافية والنزاهة. وعندما يشعر المستثمر بوجود مظلة قانونية تحمي أصوله، تزداد رغبته في ضخ استثمارات أكبر. إن الوضوح التشريعي يسهل أيضاً عملية الربط بين البنوك التقليدية ومنصات العملات المشفرة، مما يخلق بيئة عمل آمنة تسمح بالتدفق السلس للأموال وتدعم استدامة النمو على المدى الطويل.

(Altcoins)، مما يخلق حالة من التناغم داخل السوق الرقمية. إن هيمنة بتكوين العالمية، المقترنة بارتفاع معدلات التبني، تعطي إشارة قوية بأن السوق قد تجاوز مرحلة «الخوف من الانهيار» ودخل مرحلة «البناء السعري المستدام».

وضعت التنفيذ. كما أن توفر النقد الرخيص في الأسواق العالمية يمنح المتداولين الأفراد والمؤسسات القدرة على الابتكار في استراتيجيات التحوط، مما يضفي طابعاً من الاحترافية على التداولات اليومية.

بتكوين تركز قيادتها لدورة الصعود الجديدة

في كل دورة اقتصادية رقمية، تظل «بتكوين» هي القاطرة التي تجر خلفها بقية الأصول. وفي هذه المرحلة، تواصل العملة المشفرة الأولى في العالم تكريس دورها كقائد للمشهد، حيث تعكس تحركاتها السريعة الاتجاه العام والشهية الاستثمارية العالمية. ومع تحسن المعنويات، استعادت بتكوين مستويات سعرية حاسمة، مدفوعة بطلب حقيقي يتجاوز مجرد الرغبة في الربح السريع.

هذا الدور القيادي لبكوين يتجاوز كونه مسألة قيمة سوقية؛ فهو يتعلق بـ «الثقة الهيكلية». فالمستثمرون ينظرون إلى بتكوين كمرجع أساسي لتقييم صحة النظام البيئي للعملات المشفرة بالكامل.

وعندما تظهر بتكوين تماسكاً أمام الأزمات، فإن هذه الثقة تنتقل تلقائياً وبشكل تسلسلي إلى العملات الابدلية.

التحول النقدي العالمي يعيد تشكيل تسعير الأصول

يمر النظام المالي العالمي بمرحلة انتقالية كبرى، حيث بدأت البنوك المركزية، بقيادة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، في إعادة النظر في وتيرة رفع أسعار الفائدة، والتوجه نحو سياسات أكثر مرونة. هذا التحول الجذري في السياسة النقدية يعيد تشكيل خارطة توزيع الثروات الاستثمارية. ففي ظل تراجع جاذبية السندات الحكومية التي كانت تقدم عوائد مرتفعة ومضمونة خلال فترة التشدد، تبحث رؤوس الأموال الضخمة عن بدائل تعوض هذا التراجع.

هنا تبرز العملات المشفرة كخيار استراتيجي. فالعلاقة العكسية بين قوة

تشهد أسواق العملات المشفرة في الوقت الراهن مرحلة مفصلية وتاريخية في مسارها التطوري، حيث بدأت تستعيد جزءاً جوهرياً من زخمها المفقود بعد فترات طويلة من التذبذب الحاد وحالة عدم اليقين التي خيمت على المشهد المالي الرقمي. هذا التحول ليس وليد الصدفة، بل يأتي مدعوماً بتحسين ملموس في معنويات المستثمرين عبر الأسواق العالمية، وضمن سياق اقتصادي كلي يشهد تغيرات جذرية في بيئة السيولة الدولية. ومع ميل التوقعات نحو تبني سياسات نقدية أقل تشدداً من قبل البنوك المركزية الكبرى، تعززت جاذبية الأصول ذات المخاطر العالية، وعلى رأسها العملات الرقمية التي باتت تُعامل كترموتر لشهية المخاطرة العالمية.

إن هذا التحسن الملحوظ لا يمكن اختزاله في كونه مجرد «ارتداد تقني» أو حركة تصحيحية عابرة، بل هو انعكاس لعمق التحول التدريجي في هوية السوق. فقد بدأت العملات المشفرة تتحرك وفق أسس اقتصادية ومالية أكثر وضوحاً، مبتعدة عن الاعتماد المفرط على المضاربات العشوائية قصيرة الأجل التي ميزت سنواتها الأولى. ومع عودة تدفقات السيولة، بدأت الأسعار تستقر ضمن نطاقات توازن منطقية، مما يشير إلى دخول السوق «مرحلة النضج» التي طال انتظارها، حيث تترايب القيمة السوقية مع المؤشرات الاقتصادية الكلية والتدفقات النقدية الحقيقية.

عودة السيولة تعيد تنشيط الأسواق الرقمية

يُجمع المحللون الاقتصاديون على أن تحسن مستويات السيولة العالمية هو المحرك الأقوى والمحفز الأساسي لإعادة الروح إلى جسد سوق العملات المشفرة. فخلال العام الماضي، أدى تراجع الضغوط التضخمية في العديد من الاقتصادات المتقدمة إلى تخفيف قبضة التشدد النقدي، مما فتح الباب مجدداً أمام رؤوس الأموال للبحث عن ملاذات استثمارية توفر عوائد مجزية في بيئة تتخفف فيها تكلفة التمويل.

إن عودة السيولة لا تقتصر فوائدها على رفع مستعار الأسعار فحسب، بل تمتد لتشمل تحسين «عمق السوق» (Market Depth). هذا العمق يعني زيادة قدرة المنصات والأصول الرقمية على استيعاب أوامر البيع والشراء الضخمة دون التسبب في انهيارات سعرية أو فترات غير مبررة. بعبارة أخرى، السيولة الحالية تعمل كـ «ممتص للصدمات»، مما يجعل السوق أكثر جاذبية للمستثمرين الذين كانوا يتجنبون الأصول الرقمية بسبب فجوات الأسعار

اندماج العملات المشفرة في النظام المالي العالمي

4

الجغرافيا السياسية تعيد توجيه شهية المستثمرين

3

مسار التحول في الاقتصاد الصيني 10

الاقتصاد بين القيود المالية وصعود الأصول العقارية

كتب جورج حبيب

يشهد العالم اليوم تحولات اقتصادية عميقة تعيد تشكيل المفاهيم التقليدية المرتبطة بالنمو والاستثمار والتمويل، حيث لم يعد النظام المالي مجرد إطار تقني لإدارة الأموال، بل أصبح عنصراً حاسماً في تحديد مسارات التنمية وقدرة الاقتصادات على التكيف مع المتغيرات العالمية.

وفي ظل هذه التحولات، تبرز أهمية إعادة النظر في البنية المالية وآليات عملها، ومدى كفاءتها في توجيه الموارد نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية، إضافة إلى قدرتها على دعم الابتكار وتوسيع قاعدة الاستثمار في مختلف القطاعات. هذه السلسلة تأتي لتقديم قراءة تحليلية معمقة في تطور

ما يمكن وصفه بـ«النظام النقدي القائم على الأراضي 2.0». وقد نشأ هذا النظام نتيجة عاملين رئيسيين: أولهما إصلاحات الإسكان التي أقرت عام 1999، والتي أدت إلى تحرير سوق العقارات وفتح المجال أمام تطور سريع في سوق الإسكان التجاري. أما العامل الثاني، فيتمثل في التغييرات التي طرأت على آليات عرض الأراضي، حيث اعتمدت الدولة منذ عام 2002 نظام «المنافسات والمزايدات» كآلية أساسية لتخصيص الأراضي، وفق القواعد التي أصدرتها وزارة الأراضي والموارد الطبيعية. ومنذ ذلك الحين، تشكل نمط جديد لإدارة الأراضي، يجمع بين التخصيص عبر المنافسة، والنقل المباشر، والاتفاقات، ما أدى إلى تعزيز دور الحكومات المحلية في توجيه الموارد المالية عبر بوابة الأراضي، وأسهم في تسريع وتيرة النمو الاقتصادي.

النشاط الاقتصادي على المستوى المحلي. ومع مرور الوقت، بدأ النظام المالي المقيد يفقد بعضاً من صرامته، خصوصاً في ظل تنامي نفوذ الإدارات المحلية التي وجدت دعماً في نظام نقدي جديد قائم على استغلال الأراضي. وقد منح هذا التحول الاقتصاد المحلي زخماً كبيراً، يمكن وصفه بالطاقة الدافعة للنمو، إلا أنه حمل في طياته بذور اختلالات لاحقة، حيث تسخّم القطاع العقاري وظهور فقاعات مالية، إلى جانب نشاط اقتصادي مفرط تجاوز في بعض الأحيان حدود الاستدامة.

النظام النقدي القائم على الأراضي

شهد عام 2003 نقطة تحول إضافية مع بروز نموذج نقدي جديد يعتمد على الأراضي، ويتخذ من سوق الإسكان محوراً رئيسياً له، وهو

من قدرة الحكومات المحلية على التأثير غير المباشر في إصدار النقد، ما أسهم في كبح التضخم الائتماني وتضخم الأسعار، ووضع الاقتصاد على مسار أكثر استقراراً.

صعود اللامركزية

مع دخول الألفية الجديدة، وتحديداً منذ عام 2003، شهد النظام المالي والنقدي في الصين تحولات عميقة، اتسمت بتغير في موازين السلطة بين المركز والأقاليم. فمع صعود القطاع العقاري ليصبح أحد الركائز الأساسية للاقتصاد، خاصة بعد عام 2013، بدأت السلطة المالية تميل بشكل متزايد نحو الحكومات المحلية.

وفي هذا السياق، تراجع دور الحكومة المركزية في ضبط الاستثمارات المحلية من خلال آليات الموافقة والاعتماد، ما أفسح المجال أمام توسع

مع استثناء محدود للاستثمارات الأجنبية المباشرة. أما على المستوى الداخلي، فقد فرضت الحكومة المركزية قيوداً صارمة على قدرة السلطات المحلية في توجيه الموارد المالية، عبر تنظيم عمل المؤسسات المالية المحلية، والحد من إنشاء مؤسسات جديدة، إضافة إلى إحكام السيطرة على حجم القروض وتمويل الأسواق.

وقد انعكست هذه السياسات بوضوح على مؤشرات الاستقرار المالي، حيث بدأت ملامح الانضباط تظهر منذ عام 1994، مع احتواء ظاهرة «الإقراض المفرط»، وانخفاض نسبة القروض إلى الودائع لتبقى دون مستوى 100%. كما شهد معدل عرض النقد إلى الناتج المحلي الإجمالي (MO/GDP) ارتفاعاً تدريجياً قبل أن يتراجع لاحقاً، باستثناء فترة الأزمة المالية الآسيوية. ويعكس هذا التحول نجاح السلطات في الحد

شهدت الصين منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي تحولات جذرية في بنيتها المالية والنقدية، انتقلت خلالها من حالة من الفوضى التنظيمية إلى نموذج أكثر انضباطاً تقوده الدولة، قبل أن تعود تدريجياً إلى قدر من اللامركزية المدفوعة بعوامل اقتصادية جديدة. ولم تكن هذه التحولات مجرد إصلاحات تقنية، بل شكّلت إعادة صياغة عميقة لعلاقة السلطة بالمال، ولآليات توجيه النمو الاقتصادي.

إعادة بناء النظام المالي

بدأت الصين منذ عام 1993 مرحلة مفصلية في إعادة ترتيب سلطتها المالية، في محاولة لوضع حد للفوضى التي كانت تسيطر على النظام المالي آنذاك. وقد شملت هذه المرحلة سلسلة من الإجراءات التنظيمية الواسعة، أبرزها إخضاع الشركات الاستثمارية لإطار رقابي أكثر صرامة، وتولي الجهات المختصة تنظيم سوق السندات، إلى جانب استعادة لجنة التخطيط الوطنية لسلطاتها في إصدار سندات المؤسسات.

غير أن التحول الحقيقي نحو استعادة السيطرة الكاملة جاء في 25 ديسمبر 1993، مع صدور قرار مجلس الدولة بشأن إصلاح النظام المالي، والذي شكّل نقطة انطلاق لمرحلة جديدة من الانضباط المؤسسي. وقد وضع هذا القرار، المستند إلى توجهات الحزب الشيوعي الصيني، أسس بناء نظام رقابي قوي يقوده البنك المركزي، مع التأكيد على إنشاء سوق مالي منفتح، موحد، ومنظم وفق قواعد تنافسية صارمة.

وفي عام 1995، تعزز هذا التوجه بإقرار قانون بنك الشعب الصيني، الذي عزز مكانة البنك المركزي ومنحه دوراً محورياً، مع حظر تقديم القروض المباشرة للجهات الحكومية بمختلف مستوياتها. وفي العام ذاته، أكد قانون البنوك التجارية ضرورة توحيد الإطار القانوني وتعزيز الانضباط المؤسسي، من خلال فرض قيود واضحة على أنشطة البنوك التجارية، ومنعها من التوسع في مجالات مثل التأمين أو إصدار السندات. ومع اندلاع الأزمة المالية الآسيوية عام 1997، وجدت الصين نفسها أمام اختبار حقيقي لصلابة نظامها المالي، ما دفعها إلى تنفيذ إصلاحات عميقة في البنوك التجارية المملوكة للدولة، شملت مراجعة شاملة للحسابات المشكوك فيها، وإعادة هيكلة الشركات الاستثمارية ومراكز تداول السندات. وخلال مؤتمر العمل المالي الوطني الثاني، تم التأكيد على أن إصلاح البنوك الحكومية يمثل أولوية قصوى، مع التوجه نحو تبني نظام المساهمة بما يتماشى مع طبيعة المؤسسات المالية الحديثة.

النظام المالي المقيد وضبط التضخم

خلال الفترة الممتدة من عام 1993 حتى عام 2002، شكّل ما يمكن وصفه بـ«النظام المالي المقيد»، والذي اتسم بعدة خصائص رئيسية يمكن تفسيرها في إطار نظرية القيود المالية. فمن جهة، ورغم التوجه التدريجي نحو تخفيف القيود على أسعار الفائدة، لم يتم تحريرها بالكامل، إذ ظل البنك المركزي يحتفظ بحدود دنيا وعليا لأسعار الفائدة على الودائع، مع بقاء الحد الأعلى فوق معدل التضخم، متأثراً بالتراجع العالمي في معدلات التضخم آنذاك.

ومن جهة أخرى، عملت السلطات على الحد من المنافسة المفرطة داخل القطاع المالي، من خلال تقليص تدخل البنوك في بعض الأنشطة، وكبح توسع الأسواق المالية، خاصة سوق السندات التي كانت تمثل منافساً مباشراً للإقراض المصرفي. كما فُرضت رقابة مشددة على حركة رؤوس الأموال،



إعادة بناء النظام المالي وبداية الانضباط المؤسسي الصارم

النظام المالي المقيد وأدوات ضبط التضخم النقدي المستمر

تحولات ما بعد 2003 وصعود اللامركزية الاقتصادية المحلية

بروز النظام النقدي القائم على الأراضي والتمويل العقاري

بين نظامين: كيف تغير دور الأرض؟

على الرغم من احتكار الحكومات المحلية للمعرض من الأراضي في كلا النظامين (1.0 و2.0)، فإن الاختلاف بينهما كان جوهرياً. في النظام الأول، كانت الأراضي تُعد عنصراً أساسياً من عناصر الإنتاج، إلى جانب رأس المال والعمل، وتُسهم في توليد الدخل بشكل غير مباشر وعلى المدى الطويل ضمن دورة إنتاجية متكاملة.

أما في النظام الثاني، فقد تحولت الأراضي إلى «مادة خام» تُستخدم في قطاع الإسكان، ويمكن تحقيق الدخل منها مباشرة عبر بيعها، ما غير طبيعة الإيرادات الحكومية من عوائد طويلة الأجل إلى عوائد فورية تُحصل دفعة واحدة. كما أن هذا التحول غير من سلوك الحكومات المحلية، حيث أصبح من المرجح أن تركز على تعظيم الإيرادات السريعة عبر بيع الأراضي، بدلاً من تبني استراتيجيات تنمية طويلة الأمد.

آثار التحول: بين الوفرة والاختلال

أدى هذا النموذج الجديد إلى تدفق مالي هائل نحو الحكومات المحلية، حيث ارتفعت إيرادات بيع الأراضي من 240 مليار يوان عام 2002 إلى 540 مليار يوان في عام 2003، كما قفزت نسبة مساهمتها في الإيرادات المحلية من 28% إلى 55%.

إلا أن هذه الوفرة لم تكن خالية من التحديات، إذ ظهرت اختلالات واضحة، أبرزها ضعف السيولة في الطلب على الإسكان، ووجود احتكار في المستويات العليا من السوق، مقابل منافسة حادة في المستويات الدنيا.

كما لعبت عوامل مؤسسية دوراً مهماً في تعميق هذه الاختلالات، مثل نظام تسجيل السكان (الهوكو)، الذي يقيد حركة الأفراد، والتفاوت الإقليمي في تقديم الخدمات العامة، والذي أدى إلى انقسام سوق العمل وتفاوت فرص الوصول إلى الموارد.

وفي النهاية، لم يكن التحول المالي في الصين مجرد عملية إصلاح اقتصادي تقليدي، بل مساراً معقداً أعاد تشكيل العلاقة بين الدولة والسوق. وبينما نجحت هذه التحولات في تحقيق نمو اقتصادي سريع وتعزيز قدرات الحكومات المحلية، فإنها في الوقت ذاته أفرزت تحديات هيكلية عميقة، خاصة مع الاعتماد المتزايد على اقتصاد الأراضي.

وهكذا، تقف التجربة الصينية اليوم كنموذج مزدوج الأبعاد: نجاح في تحقيق النمو والانضباط من جهة، ومصدر تساؤلات حقيقية حول الاستدامة والتوازن من جهة أخرى.

ضعف القيود المالية

الرأسية إلى عاملين أساسيين؛ الأول يتمثل في الانفتاح الخارجي الواسع عقب انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، وما ترتب عليه من تدفقات رأسمالية كبيرة وفوائض مزدوجة في الحساب الجاري وحساب رأس المال. أما العامل الثاني فيرتبط بتحول قطاع الأراضي إلى عنصر جذب رئيسي لرؤوس الأموال، ما عزز توسع الائتمان والنشاط المالي على المستوى المحلي، وأضعف أدوات الضبط المركزي بشكل تدريجي.

ما يُعرف بـ«الإدارة الرأسية»، إلى جانب «الإدارة الأفقية» على مستوى الحكومات المحلية، لتصبح المنافسة بين النموذجين سمة رئيسية للنظام المالي منذ عام 2003. إلا أن التحولات الاقتصادية اللاحقة، خاصة بعد حزمة الحوافز الضخمة عام 2009 والسياسات النقدية والمالية التيسيرية، أدت إلى تراجع قدرة الإدارة الرأسية على كبح توسع الإدارة الأفقية. ويرجع ضعف القيود التي تفرضها الإدارة

مرتبطة بتداخل الصلاحيات بين الوزارات واللجان التابعة لمجلس الدولة، شاركت بعض الجهات الحكومية في إدارة أنشطة مالية وسوقية متعددة، مثل إشراف المفوضية الوطنية للتنمية والإصلاح على سندات المؤسسات، وتولي وزارة التجارة مهام تتعلق بالتأجير التمويلي. كما احتفظت وزارة المالية بدور محوري داخل المنظومة المالية، خصوصاً في ظل توجه النظام النقدي نحو دعم التنمية. وقد أسهم هذا التشابك المؤسسي في تشكيل

مثل تأسيس لجنة تنظيم العمل المصرفي في الصين عام 2003 نقطة تحول بارزة في مسار تطور النظام الإداري المالي، حيث انتقل تدريجياً نحو هيكل يقوم على مبدأ فصل العمل بين ما يُعرف بـ«البنك واللجان الثلاث». ويقصد بالبنك هنا البنك المركزي الصيني، بينما تشمل اللجان الثلاث: لجنة تنظيم العمل المصرفي، ولجنة تنظيم الأوراق المالية، ولجنة تنظيم التأمين. وبالإضافة إلى ذلك، وبسبب تعقيدات تاريخية

«بلومبرغ»: رغم الشهادات

خريجو الجامعات عالقون في وظائف دون مؤهلاتهم



اعتقدوا أنهم فعلوا كل ما ينبغي فعله: تحمّلوا الديون، وأمضوا أربع سنوات بين المحاضرات والمختبرات، وسهروا الليالي لكتابة الأبحاث والاستعداد للاختبارات، وأخيراً حصلوا على شهاداتهم الجامعية. لكنهم اليوم يجدون أنفسهم يعملون في وظائف يمكن لطلاب الثانوية الحصول عليها، من العمل على صناديق الدفع في متاجر الملابس، إلى إعداد القهوة في المقاهي أو العمل كمرّبين لتأمين احتياجاتهم.

تعرفوا على الفئة المتنامية من خريجي الجامعات الذين يعانون من نقص التوظيف: وهو مصطلح يستخدمه الاقتصاديون لوصف الشباب العالقين في وظائف لا تتطلب الشهادات التي حصلوا عليها، وفق ما ذكرت وكالة بلومبرغ.

شكل هؤلاء نحو 43% من خريجي الولايات المتحدة الذين تتراوح أعمارهم بين 22 و27 عاماً حتى ديسمبر 2025، بزيادة تزيد على 3 نقاط مئوية خلال عام واحد، وهو أعلى مستوى منذ الجائحة، بحسب بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك. ورغم أن هذه تُعد زيادة ملحوظة خلال 12 شهراً فقط، إلا أن المعدل لا يزال أقل من المستويات المسجلة خلال فترة الركود الكبير.

من السهل اللقاء اللوم على الذكاء الاصطناعي. فهناك الكثير من الأبحاث التي تُشير إلى أن هذه التكنولوجيا الناشئة تعمل على أتمتة عدد كبير

من الوظائف المبتدئة في القطاعات المكتبية التي يستهدفها خريجو الجامعات.

وقد أظهرت دراسات أجراها مختبر الاقتصاد الرقمي في جامعة «ستانفورد» وأستاذة في جامعة «هارفارد» أن وظائف مثل تطوير البرمجيات وخدمة العملاء والتسويق شهدت تراجعاً في التوظيف المبكر منذ انتشار أدوات الذكاء الاصطناعي.

لكن السبب الأكبر لمعاناة الخريجين الجدد يتمثل في اختلال التوازن بين العرض والطلب الذي تراكم بهدوء على مدى سنوات. فبين عامي 2004 و2024، ارتفع عدد خريجي الجامعات في الولايات المتحدة بنسبة 54%، وفقاً لشركة

«لايتكاست» لتحليلات سوق العمل، في حين لم تنم الوظائف المبتدئة المناسبة لهم سوى بنسبة 42%. ويزداد الوضع سوءاً بسبب عدم توافق ما يدرسه الطلاب مع المجالات التي يخلق فيها الاقتصاد وظائف. والنتيجة: في 22 من أصل 35 تخصصاً، تراجع نسبة الوظائف المبتدئة المتاحة لكل خريج خلال العقد الماضي، وفق تحليل أجرته «بلومبرغ» لبيانات «لايتكاست».

تقول إلينا ماغريني، رئيسة الأبحاث العالمية في الشركة: «لم نشهد من قبل هذا العدد من التغيرات في الوقت نفسه وبهذه السرعة. هذه هي المرة الأولى التي يبدو فيها المسار التعليمي المؤدي إلى الوظائف معطلاً».

معلومة ورقم

58

مليارات دولار

تسببت الحرب بأضرار كبيرة لقطاع الطاقة، مع تقديرات تصل كلفة إعادة التأهيل إلى 58 مليار دولار. وتواجه جهود الإصلاح تحديات بسبب الاعتماد على توربينات غازية محدودة الموردين، إلى جانب ضغوط على شبكات الكهرباء غير المهيأة لتشغيل متزامن واسع.

ترمب يجري موجة مشتريات للسندات في مارس

أفاد الرئيس الأميركي دونالد ترمب بتنفيذ عشرات عمليات شراء وبيع للسندات خلال مارس، بإجمالي قيم تقدر بملايين الدولارات، وفقاً لإفصاح مالي. أظهر التقرير الأحد، الصادر مساء الجمعة، تنفيذ 175 صفقة، غلبت عليها عمليات الشراء، مقابل 11 عملية بيع فقط.

تتركز غالبية هذه الصفقات في السندات، مع إدراج بعض الاستثمارات في أسهم بنوك. ولم يفصل التقرير كل عملية شراء بشكل منفصل، إلا أن عشرات صفقات السندات جاءت ضمن نطاقات مختلفة، وكان العديد

منها بقيمة لا تقل عن مليون دولار. وشملت معاملات السندات طيفاً واسعاً من الجهات المُصدرة، من بينها «إنفديا» (Nvidia) و«جنرال موتورز» (General Motors) و«نتفلكس» (Netflix) و«بوينغ» (Boeing)، إلى جانب شركات أخرى. كما كشف ترمب عن شراء حصص أسهم في «بنك أوف أميركا» و«ويلز فارغو آند كو»، دون الإفصاح عن القيم الدقيقة لكل عملية، إلا أن إجمالي الصفقات الأربع تراوح بين نحو 130 ألف دولار و300 ألف دولار. جرى تقديم هذه الإفصاحات إلى مكتب الأخلاقيات الحكومية بالولايات المتحدة.

درشة اقتصادية

صعود أورتيجا إلى صدارة المستثمرين العقاريين عالمياً

هل أصبح مؤسس «زارا» إمبراطور العقار العالمي؟

1 إستراتيجية الشراء والاحتفاظ: نموذج مختلف عن السوق

شهدت خريطة الثروات العالمية تحولاً لافتاً مع صعود الملياردير الإسباني أمانسيو أورتيجا، مؤسس «زارا»، ليصبح أكبر مستثمر عقاري فردي في العالم، بعدما نجح خلال عقدين في بناء محفظة عقارية ضخمة تتجاوز قيمتها 25 مليار دولار، موزعة على أكثر من 200 أصل في نحو 13 دولة. هذا التحول لم يأت صدفة، بل نتيجة استراتيجية استثمارية طويلة الأمد نقلته من عالم الأزياء إلى صدارة كبار ملاك العقارات عالمياً.

ورغم أن أورتيجا يُعرف أساساً بثروته التي تُقدّر بنحو 141 مليار دولار عبر شركته «إنديتكس»، إلا أن نشاطه العقاري بات يشكل ركناً أساسياً في إدارة ثروته. ففي عام واحد فقط، ضخ أكثر من 3 مليارات دولار في صفقات متنوعة شملت مكاتب فاخرة، وفنادق، ومراكز لوجستية، ومجمعات تجارية في مدن عالمية، ما يعكس تسارع وتيرة توسعه في هذا القطاع.

أحد أبرز صفقاته كان شراء مبنى «بريد كندا» التاريخي في فانكوفر مقابل نحو 850 مليون دولار، وهو مبنى ضخم مؤجر بالكامل لشركة أمازون. هذه الصفقة تعكس بوضوح فلسفته الاستثمارية القائمة على اقتناء أصول عالية الجودة ذات مستأجرين كبار ومستقرين، ما يضمن تدفقات نقدية ثابتة ويقلل من المخاطر. ولم تكن هذه الصفقة سوى جزء من سلسلة استحوذات بلغت 13 صفقة خلال عام واحد، شملت أصولاً متنوعة في عدة دول.

استراتيجية غير تقليدية

منذ إدراج «إنديتكس» في البورصة عام 2001، أنفق أورتيجا نحو 24 مليار

2 أصول فاخرة بعوائد مستقرة ومستأجرين عالميين



تعويضها. وقد وصفه بعض الوسطاء بأنه أقرب إلى «جامع تحف» منه إلى مستثمر تقليدي، نظراً لحرصه على انتقاء الأصول النادرة.

استقرار العوائد

وتشمل محفظته العقارية أصولاً بارزة مثل برج «توري بيكاسو» في مدريد، ومباني متميزة في لندن وسياتل وتورونتو، إضافة إلى مجمعات تشغيل شركات عالمية كبرى مثل أمازون وأبل وميتا ونايكي. وجود هذه الشركات كمستأجرين يعزز استقرار العوائد ويقلل من المخاطر التشغيلية. إحدى أهم مزايا نموذج أورتيجا هي

انخفاض مستوى المخاطر، حيث لا تتجاوز نسبة الديون في شركته العقارية 2% من إجمالي الأصول، وهو مستوى استثنائي مقارنة بالقطاع. كما يركز على ما يُعرف بالأصول «الدفاعية»، وهي العقارات الواقعة في مواقع مركزية تحافظ على قيمتها حتى في فترات الركود الاقتصادي، ما يوفر له حماية من تقلبات السوق، خاصة في ظل التغيرات التي طرأت على قطاع المكاتب بعد جائحة كورونا.

إلى جانب العوائد الاستثمارية، تلعب الاعتبارات الضريبية دوراً مهماً في هذه الاستراتيجية. فالقوانين الإسبانية تفرض ضرائب مرتفعة على الثروة، ما يجعل الاحتفاظ بالنقد خياراً مكلفاً. في المقابل،

يتيح الاستثمار في الأصول التشغيلية مثل العقارات ضمن شركات عائلية تقليل العبء الضريبي بشكل كبير. وتشير التقديرات إلى أن أورتيجا وفر نحو 800 مليون دولار من ضرائب الثروة خلال 25 عاماً بفضل هذا النهج، إضافة إلى تخفيض كبير في ضرائب الأرباح.

القرارات المركزية

ورغم ضخامة هذه الإمبراطورية، فإن إدارتها تتم بهيكل بسيط للغاية، إذ لا يتجاوز عدد موظفي شركته العقارية 90 موظفاً فقط، ويضم مجلس إدارتها أربعة أشخاص، ما يعكس أسلوباً محافظاً يعتمد على القرارات المركزية وصفقات طويلة الأجل دون تعقيد إداري.

من ناحية السيولة، يستفيد أورتيجا من توزيعات أرباح ضخمة من «إنديتكس»، يتوقع أن تصل إلى نحو 3.8 مليار دولار سنوياً، ما يوفر له تمويلاً مستمراً للتوسع في العقارات والبنية التحتية. وقد بدأ بالفعل في توجيه هذه السيولة نحو صفقات جديدة، من بينها استثمار ضخم في قطاع الخدمات اللوجستية.

في المجمل، يعكس نموذج أورتيجا تحولاً عميقاً في طريقة إدارة الثروات لدى كبار الأثرياء، حيث لم يعد العقار مجرد وسيلة لتنويع الاستثمارات، بل أصبح أداة استراتيجية لتأمين دخل مستقر، وتقليل المخاطر، وتحقيق كفاءة ضريبية. وبينما يندفع كثير من المستثمرين نحو الابتكار والمضاربات، يواصل أورتيجا بناء ثروته بهدوء عبر نهج قائم على شراء الأصول المتميزة والاحتفاظ بها، ما جعله أحد أقوى اللاعبين في سوق العقارات العالمي.

إدارة الاعلان

جان حنا

advertisement.aalamaleqtisad@gmail.com

لارسال الأخبار

إدارة التحرير

info@aalamaleqtisad.com

مدير التحرير

نادين شعيتو

editor@aalamaleqtisad.com

رئيس التحرير

ميشيل وليام

+961 81671128

editor@aalamaleqtisad.com